

WO/GA/49/21

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 14 ديسمبر 2017

## الجمعية العامة للويبو

الدورة التاسعة والأربعون (الدورة العادية الثالثة والعشرون)  
جنيف، من 2 إلى 11 أكتوبر 2017

### التقرير

الذي اعتمده الجمعية العامة للويبو

1. تناولت الجمعية العامة للويبو البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/57/1): 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 24 و 25 و 30 و 31.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البنود 9 و 10"1" و 10"3" و 11 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 24 و 25، في التقرير العام (الوثيقة A/57/12).
3. وترد التقارير الخاصة بالبنود 9 و 10"1" و 10"3" و 11 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 24 و 25 في هذه الوثيقة.
4. وترأس الاجتماع السفير يانيس كاركلينس (لاتفيا)، نائب الرئيس، بصفة الرئيس بالنيابة، وفي غيابه، السفير خوان رؤول هيريديا أكوستا (المكسيك)، نائب الرئيس بالنيابة.

## البند 9 من جدول الأعمال الموحد

## تكوين لجنة البرنامج والميزانية

5. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/GA/49/1 و WO/GA/49/20 و WO/GA/49/20 Corr.
6. وقدم المستشار القانوني بند جدول الأعمال وأعلن أن مشاورات غير رسمية بشأن تكوين لجنة البرنامج والميزانية لا تزال جارية، واقترح بالتالي إرجاء بند جدول الأعمال إلى أن تُستكمل تلك المشاورات بنجاح.
7. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأكد من جديد ما جاء في بيان المجموعة العام، فرحب أولاً بالدولتين العضوين الجديدين وهما جزر مارشال وتيمور-ليشتي، وأضاف أن بانضمام الدولتين المذكورتين أصبح العدد الإجمالي لأعضاء مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ يبلغ 44 عضواً، بعد ما كان يبلغ 39 عضواً في الثنائية السابقة، وأن تلك الزيادة تجعل من مجموعته ثاني أكبر مجموعة إقليمية في الوبو. وأبدى الوفد رأي مجموعته بأن مشاركتها ومساهمتها بشكل نشط في الوبو، فضلاً عن نموها من حيث خدمات الملكية الفكرية الدولية وعدد أعضائها، من الأمور التي ينبغي تجسيدها من خلال تمثيل المجموعة بطريقة أكثر توازناً في كل لجان الوبو، وبخاصة في تكوين هيئات الوبو الرئاسية، وفي لجنة الوبو للتنسيق ولجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) على وجه التحديد. ومضى يقول إن المجموعة أحاطت علماً بتوضيحات المستشار القانوني، أثناء مشاورته أجرتها معه، والتي مفادها أنه لا توجد قواعد تحكم تكوين لجنة الميزانية أو انتخاب أعضائها، وأنه في حين شهدت لجنة الميزانية نمواً مع مرور الزمن للتحوّل إلى 53 عضواً، لا يوجد أساس قانوني لتحديد عدد مقاعدها ولا لتخصيص تلك المقاعد لكل مجموعة إقليمية. وأكد أن المجموعة ترى، استناداً إلى الحسابات التي أجرتها وستورّعها لاحقاً، أنها ليست ممثلة تمثيلاً كافياً في كل من لجنة والميزانية ولجنة الوبو للتنسيق، أي أنه ينقصها ثلاثة مقاعد وخمسة مقاعد، على التوالي. وأوضح، بعبارة أخرى، أنه ينبغي أن يكون للمجموعة ثلاثة مقاعد إضافية في لجنة الميزانية لو كان التخصيص منصفاً من حيث التناسب والتمثيل النسبي لحجم المجموعة في الوبو. وطلب باسم المجموعة إجراء مزيد من المناقشات بخصوص تكوين لجنة الميزانية مع الوفود الأخرى المهتمة، وأيد بالتالي إرجاء بند جدول الأعمال لمناقشته في مرحلة لاحقة.
8. وأبدى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأضاف أنه سيدلي بمدخلة أكثر تفصيلاً في مرحلة لاحقة عندما يُعاد فتح البند.
9. وأعرب وفد الإمارات العربية المتحدة عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وشجّع الدول الأعضاء على النظر في حيثيات ذلك الاقتراح وخلفيته التاريخية. وأضاف أنه يرى، بعد مرور عشرة أعوام على تخصيص مقاعد لجنة الميزانية ومراعاة نمو عدد الدول الأعضاء في الوبو، أن الوقد حان للنظر في إيجاد حل مستدام لهذه المسألة. وقال إن بلده شارك، بنشاط ولفترة طويلة، في معالجة قضايا البرنامج والميزانية بصفة مراقب وسيستمر في المشاركة بصورة بناءة في لجنة الميزانية خلال الثنائية القادمة.
10. وأكد الرئيس إرجاء المناقشات إلى مرحلة لاحقة للأسباب المذكورة التي قدمتها الأمانة.
11. استأنف الرئيس مناقشة البند مشيراً إلى أن البند كان سيتطلب، في الظروف العادية، مجرّد تصويت على المقترحات المقدمة من مختلف المجموعات الإقليمية ولكن توجد، في هذا العام، ظروف استثنائية ناتجة عن المقترح المقدم من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأراد الرئيس إعطاء كل الوفود فرصة لمناقشة الأفكار الواردة في الوثيقة، وبشكل أعم، مناقشة تكوين لجنة الميزانية في الجلسة العامة. وقبل إعطاء الكلمة لأي وفد يرغب في تقديم تعليقات، طلب الرئيس من وفد إندونيسيا تقديم الوثيقة باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

12. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأوضح أن مشاركة المجموعة ومساهمتها بشكل نشط في الويبو، فضلا عن نموها من حيث الخدمات الدولية في مجال الملكية الفكرية وعدد الأعضاء، ينبغي أن تنعكس من خلال تمثيل المجموعة بطريقة أكثر توازنا في كل لجان الويبو، لا سيما في تكوين هيئات الويبو الرئيسية، وتحديدًا في لجنة الويبو للتنسيق ولجنة الميزانية. وقال إن المجموعة أحاطت علماً بتوضيحات المستشار القانوني، أثناء مشاوره أجرتها معه، والتي مفادها أنه لا توجد قواعد تحكم بشكل عام تكوين لجنة الميزانية أو انتخاب أعضائها، وأنه في حين شهدت لجنة الميزانية نموًا مع مرور الزمن للتحوّل من 33 عضواً إلى 53 عضواً، لا يوجد أساس قانوني لتحديد عدد مقاعدها، ولا لتخصيص تلك المقاعد لكل مجموعة إقليمية. وأشار إلى أن المجموعة أجرت بعض الحسابات وأدرجتها في الوثيقة الموزعة وخلصت فيها إلى أنها ليست ممثلة بشكل كافٍ في كل من لجنة الميزانية ولجنة التنسيق، إذ ينقصها ثلاثة وخمسة مقاعد، على التوالي. وأفاد، بعبارة أخرى، أنه ينبغي أن تُمنح المجموعة ثلاثة مقاعد أخرى بالإضافة إلى المقاعد التسعة المخصصة لها في لجنة الميزانية، مما سيعكس تخصيصاً يمثّل فعلاً حجم المجموعة النسبي في الويبو. ومضى يقول إن المجموعة قدمت بالفعل الوثيقتين WO/GA/49/20 و WO/GA/49/20 Corr بشأن تكوين لجنة الميزانية، وأنها على استعداد لمناقشة المسألة مع الوفود المهتمة الأخرى. وأبدى رأي المجموعة بأنه ينبغي أن تكون لجنة الميزانية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء المهتمة لتمكينها من المشاركة فيها مشاركة تامة، ذلك أن القرارات التي تتخذها لجنة الميزانية، وهي من أهم هيئات الويبو الرئيسية، لها أثر مباشر على كل الأعضاء. وعليه ينبغي، في رأي المجموعة، تمكين كل الأعضاء المهتمة من المشاركة بشكل كامل، لأنه لا توجد قواعد إجرائية للويبو ولا مبادئ توجيهية سارية بما يوفر أساساً قانونياً للحدود الراهنة بشأن كل من عدد المقاعد في لجنة الميزانية أو تخصيص المقاعد لكل مجموعة إقليمية. وأشار إلى أن مقترح المجموعة مقترح ببناء يتماشى مع لزوم أن تتطور المنظمات الدولية وفقاً لنمو حجمها مع مرور السنوات. وأضاف أن المجموعة تلتزم تفهّم الأعضاء والمجموعات الإقليمية الأخرى لمناقشة المسألة. وأعرب عن التزام مجموعته بمواصلة الحوار البناء وعن اقتناعها بإمكانية إيجاد حل لهذه المسألة قبل نهاية اليوم. وبناء عليه، قال إن المجموعة تطلب تعليق البند بشكل مؤقت لتمكين إجراء مزيد من المناقشات بيسرّها الرئيس من أجل التوصل إلى حل في هذا الخصوص.

13. وقال الرئيس إنه يودّ الإبقاء على البند مفتوحاً بغية تمكين وفود أخرى من أخذ الكلمة حول الموضوع والاستماع إلى آرائها حتى يتسنى اتخاذ قرار توفيق في حال وجود توافق. وأضاف أنه في حال عدم وجود توافق، سيُتخذ قرار حول أفضل السبل للمضي قدماً من أجل التوصل إلى توافق.

14. وأيد وفد سنغافورة البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن المقترح الداعي إلى فتح عضوية لجنة الميزانية بشكل شامل أمر يتعلق بالقيم الأساسية المتمثلة في الشفافية والانفتاح والشمولية والتوافق، وهي مبادئ تشكل جميعاً أساس العمل المُضطلع به في الويبو. وأوضح أن القرارات التي تتخذها لجنة الميزانية لها أثر مباشر على كل الأعضاء وأنه ينبغي، بناءً على ذلك، تمكين جميع الأعضاء من المشاركة على نحو كامل إن أرادت ذلك. والتفت إلى ما سبق ذكره ومفاده أنه لا يوجد، عملياً، فرق كبير بين اكتساب عضوية في لجنة الميزانية واكتساب صفة مراقب. ورأى، في حال ثبوت ذلك، أنه من اللازم التوفيق بين ذلك المنظور والواقع. وأكد قائلاً إنه لا توجد قواعد إجرائية للويبو ولا مبادئ توجيهية سارية بما يوفر أساساً قانونياً للحدود الراهنة بشأن كل من عدد المقاعد في لجنة الميزانية أو تخصيص المقاعد لكل مجموعة إقليمية. وأضاف أن الظروف التي أدت إلى ما مجموعه 53 مقعداً في الوقت الحالي تظل غامضة وتفتقر إلى منطق واضح ولا يوجد، في رأي الوفد، مبرراً للتقيّد بها. وأفاد بأنه مضت 10 أعوام منذ النظر لآخر مرّة على صعيد لجنة الميزانية في تخصيص المقاعد للمجموعات الإقليمية، وأنه مقتنع بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في ذلك التخصيص. وفي الأخير، اعتبر الوفد أن هذه المسألة تتيح في آخر المطاف فرصة لسدّ الفجوة القائمة في تمثيل المجموعات الإقليمية في لجنة الميزانية خلال الثنائية 2018/19، بما يعكس عضوية المنظمة بطريقة أصحّ. وصرّح أن المقترح المقدم من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ يمثّل وسيلة للمضي قدماً في هذا الصدد. وذكّر بسابقة في هذا الخصوص في عام 2003، عندما حُصص لكل من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ والمجموعة الأفريقية مقعداً إضافياً مقارنة بالمجموعات الأخرى من أجل تجسيد الحجم

النسبي لكل منها. وأكد وعيه بمحدودية الوقت الذي لا يزال متاحا للنظر في هذا البند على صعيد الجمعية العامة للويبو، ولكنه رأى ضرورة أن يولى هذا الموضوع الاعتبار الواجب بالنظر إلى قيمته الشاملة بالنسبة إلى الويبو. وحث سائر المجموعات الإقليمية والأعضاء على النظر في المقترح والمنظور الجديد الذي ينطوي عليه.

15. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على طرحها المقترح. وأبدى افتتاح مجموعته للنظر بشكل واف في زيادة عدد أعضاء لجنة الميزانية في المستقبل، بما في ذلك العضوية الشاملة ومنافعها المحتملة. ولكنه رأى أن التركيز على تلك المناقشات في هذه المرحلة من الجمعية سيؤدي إلى صرف الاهتمام عن قضايا عالقة أخرى وقد لا يفضي إلى اتفاق بين المجموعات.

16. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية وشكر مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على مقترحها الخاص بتكوين لجنة الميزانية، على النحو الوارد في الوثيقة WO/GA/49/20. وقال إن ذلك المقترح يتعلق بالنقاش حول المساواة بين مختلف المجموعات الإقليمية في لجنة الميزانية بعد المراجعتين اللتين أجريتا في عامي 2003 و2007. وأضاف أن المقترح يستند إلى الواقع الملموس وهو انعدام قواعد قانونية بخصوص تقاسم المقاعد بين الأعضاء وكذلك التكوين الحالي للمجموعات الإقليمية. وأوضح أن لجنة الميزانية تُعد إحدى أهم الهيئات الرئيسية في الويبو وتكتسي أهمية من حيث موارد المنظمة الاستراتيجية، وبالتالي ينبغي، في رأيه، ضمان المساواة بين كل الدول الأعضاء كي تقدم إسهاماتها فيها حول مختلف بنود جداول أعمالها. ومضى يقول إن مجموعته تتنابها الشواغل ذاتها التي أبدتها مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ من أن تزايد عدد أعضاء المجموعات لا يُراعى في الوقت الحالي. وتطرق إلى مسألة التمثيل في لجنة الميزانية، وأفاد بأن كل أعضاء مجموعته أبدت اهتماما بالمشاركة في تلك اللجنة وفي لجنة الويبو للتنسيق. وعلى هذا الأساس، أعرب عن تأييد مجموعته للمقترح الداعي إلى مشاركة شاملة في لجنة الميزانية وعن رغبتها في المشاركة في أي مناقشات تُجرى حول هذه المسألة.

17. وشكر وفد كوستاريكا مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على مقترحها الذي يشمل نقاطا بتأية يرغب الوفد في مناقشتها مع الأعضاء. وقال إن مجموعته ترى أن قرارات من هذا القبيل تقتضي وقتا لإجراء بعض التحليل، وإنما تقترح بالتالي مناقشة تلك المسائل بعد الجمعيات.

18. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر مجموعة بلدان آسيا الوسطى والمحيط الهادئ على المقترح المطروح. ولكنه أعرب، في الوقت نفسه، عن رأي مجموعته الذي مفاده أنه لا يوجد وقت كاف للنظر في تفاصيل ذلك المقترح وأنه ينبغي بدء مشاورات حول الموضوع بعد الجمعيات. وأضاف أن مجموعته بحاجة إلى وقت للنظر في مختلف المسائل ومناقشة المبادئ التي أدت إلى إنشاء اللجنة، وأنه ليس في وسعها بالتالي أن تنظر في ذلك المقترح على الفور.

19. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وذكر بأنه خلال ستة أشهر على الأقل قبل الجمعية العامة للويبو، ذُكر المشاركون بضرورة التحضير مسبقا للاجتماع. وفي ذلك السياق، أعرب الوفد عن تقدير مجموعته للرئيس على جهوده الدؤوبة. وأضاف أنه على مجموعته النظر في كثير من القضايا المهمة بالنسبة للمنظمة خلال الدورة الحالية للجمعيات، وأن الوثيقة WO/GA/49/20 قُدمت في منتصف دورة الجمعية العامة للويبو. وأوضح أن مجموعته ليست مستعدة، بسبب ذلك، لتأييد المقترح خلال الجمعية الحالية، مضيفا أنها ليست في وضع لإبداء موقفها إزاء المقترح على أساس مدروس في وقت ضيق بهذا الشكل. وأبدى رأي المجموعة بأن التكوين الحالي يُعد حلا وسطا بين الدول الأعضاء وأنه لا يمكن تعديله في غضون الوقت الضيق الذي يفصلنا عن نهاية الجمعية العامة للويبو. وتطرق إلى مقترح الرئيس المنبثق عن الجلسة غير الرسمية التي عُقدت في اليوم السابق بشأن العضوية الشاملة في لجنة الميزانية، وقال إن مجموعته ليست في وضع لإبداء موقف مدروس حيال ذلك المقترح؛ وأوضح أن ذلك سيكون تغييرا ضخما في إحدى أهم الهيئات الرئيسية للمنظمة، وأن ثمة آثارا كبيرة لا بد من مراعاتها. وصرح بأن مجموعته لا ترغب في الخوض بسرعة في الاستنتاجات. وأضاف أن المزايا والمساوئ

المحتملة، بما في ذلك الآثار الشاملة التي قد تنجم عن التغيير، يجب أن تُدرس بشكل كامل وأنه لا يمكن القيام بذلك في ظل القيود الزمنية الحالية دون إجراء ما يلزم من تحضيرات وبحوث. وذكر بأن المقترح استُلم في اليوم السابق. وأكد أن مجموعته بحاجة إلى الوقت الكافي لتحليله وأنها على استعداد لمناقشة المسألة بعد اختتام الجمعية العامة للويبو.

20. وأيد وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وذكر بأن لجنة الميزانية تُعد من أهم هيئات الويبو الرئاسية، إذ هي تعالج قضايا تؤثر في سير عمل الويبو بأكملها، وأن ذلك يؤثر على كل الدول الأعضاء. وأبدى بالتالي تفهمه من أن كثيرا من البلدان تهتم بأن تصبح أعضاء في تلك اللجنة. وتناول المقترح المقدم من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وقال إنه لا ينطوي على قيود قانونية، ومن ثم حث كل الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على النظر فيه من زاوية إيجابية لإيجاد سبيل للمضي قدما استنادا إلى الواقع الحالي ومبدأ المساواة في التمثيل. وأخيرا وليس آخرا، قال الوفد إنه لا يؤيد فكرة إبراز مختلف البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة للويبو أو منحها الأولوية، لأن كل البنود لها القدر نفسه من الأهمية بالنسبة له. وتناول التعليقات السابقة التي أدلى بها وفد اليابان باسم المجموعة باء عن تقديم المقترح في اليوم السابق، وأشار إلى أن كل المقترحات نوقشت في جلسة غير رسمية مع الرئيس في وقت مبكر من الأسبوع الماضي وأن ذلك المقترح طُرح بشكل رسمي من قبل منسق المجموعة في مطلع هذا الأسبوع، وليس قبل يوم فقط.

21. وأبدى وفد تايلند تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن بعض المجموعات الإقليمية، ولا سيما مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ والمجموعة الأفريقية، ليست ممثلة في الوقت الراهن تمثيلا كافيا في لجنة الميزانية، بالنظر إلى تزايد عدد الأعضاء في المجموعتين المعنيتين منذ آخر مراجعة لتكوين لجنة الميزانية في عام 2007. وعليه أبدى الوفد دعمه للعضوية الشاملة في لجنة الميزانية لمنح كل الأعضاء إمكانية المشاركة في العمل المهم الذي تقوم به تلك اللجنة، مضيفا أن ذلك لن يزيد من فعالية وشفافية العمل المنجز فحسب، بل سيجعل من الويبو أيضا منظمة تلتزم فعلا بمبدأ الشمولية.

22. وأيد وفد الإمارات العربية المتحدة البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وشجع الوفد الدول الأعضاء على النظر في حيثيات ذلك المقترح وخلفيته التاريخية، كما أوضحه كل من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ والمجموعة الأفريقية. وقال إنه يتضح له، من الوهلة الأولى وبعد مرور 10 سنوات على آخر مرة نُظِر فيها في تخصيص المقاعد على صعيد لجنة الميزانية، وإذا روعي نمو الدول الأعضاء في الويبو، أن الوقت قد حان لإيجاد حل مستدام لهذه المسألة.

23. وأبدى وفد عمان تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأكد أهمية مراعاة مبدأي الشفافية والشمولية ولزوم مشاركة كل الأعضاء. وتطلع إلى تفاعل كل الدول الأعضاء بشكل إيجابي مع المقترح.

24. وشكر وفد البرازيل مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على المقترح المطروح. وأكد أهمية لجنة الميزانية، قائلا إنها تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للمنظمة، لأن قراراتها في غاية الأهمية بالنسبة لعمل الويبو. وأبدى التزامه المطلق بمبادئ الشفافية والشمولية والتمثيل الجغرافي العادل، وتفهمه للشواغل التي أبدتها وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأضاف أن تلك الشواغل تكتسي أهمية أكبر بالنظر إلى تزايد عدد أعضاء الويبو في تلك المنطقة. وبدا للوفد أن المقترح وجيه للغاية وجدير فعلا بأن يُنظر فيه، ورأى أنه ينبغي إتاحة التمثيل الشامل لكل الأعضاء في لجنة الميزانية.

25. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ بشأن هذا الموضوع المهم. وقال إن مجموعته أبدت شواغلا بطريقتي جماعية وواضحة للغاية وأنه يشكر الدول الأعضاء التي أيدت المقترح. ورأى الوفد أن أي منظمة تريد أن تظل وحيمة ومفيدة لا بد لها أن تتطور؛ وذلك ينطبق بشكل خاص على وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، مثل الويبو، إذ ينبغي لها السعي باستمرار إلى تجسيد الواقع المعاش في عملها. وأضاف أن التكوين الحالي للجنة

الميزانية يُعد، في رأيه، تكويناً غير متوازن. وأشار إلى أهمية لجنة الميزانية باعتبارها إحدى أهم هيئات الويبو الرئاسية وأنه استخلص من المناقشات اعتراض بعض الدول الأعضاء على التطور نحو تكوين سليم لتلك اللجنة. ورأى الوفد أنه يجب تصحيح الاختلال. وردّ على تساؤل حول كيفية تصحيح ذلك الاختلال وذكر أن ذلك أنجز في الماضي ويمكن أن يُنجز الآن. وصرّح بأن هناك سابقة، إذ لم يكن لمجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ سوى ستة أعضاء في لجنة الميزانية، وزاد ذلك العدد ليصبح سبعة أعضاء، ثم تسعة أعضاء حالياً. وأشار إلى أن العدد الإجمالي لأعضاء المجموعة ارتفع إلى 44 عضواً وأن هناك اهتماماً واسعاً ومتزايداً بين أعضاء المجموعة للمشاركة في لجنة الميزانية. ومضى يقول إن مجموعته قدمت، بناءً على ذلك، إحدى عشر ترشيحاً، وإن ذلك يُعد توقعاً معقولاً. واسترعى انتباه الأعضاء على الجدول المرفق بالوثيقة التي قدمتها المجموعة، وقال إنه يبيّن بشكل واضح جداً أن بعض المجموعات الإقليمية لها عدد أكبر وغير متناسب من الأعضاء في لجنة الميزانية، بينما لبعض المجموعات الإقليمية الأخرى عدد أقل من الأعضاء في تلك اللجنة. وأبدى استعداده للخوض مع دول أعضاء أخرى في حوار غير رسمي حتى يتمكن من إبداء موقفه بوضوح وأعرب عن أمله في أن تتفهم تلك الدول الأعضاء موقفه، وأنه سيتسنى التوصل إلى توافق في الآراء. ورأى أنه الحل يكمن، قبل التوصل إلى ذلك، في الإبقاء على الوضع الحالي لأن اتخاذ قرار في وقت لاحق أفضل من اتخاذ قرار غير صائب.

26. وأيد وفد ماليزيا البيان الذي أدلى به المنسق الإقليمي وأعضاء مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ حول مسألة تكوين لجنة الميزانية، مشيراً إلى أنها مسألة في غاية الأهمية. وأوضح أن لجنة الميزانية تُعد جزءاً لا يتجزأ من هيئات الحوكمة في الويبو، وأنه يرى لزوم أن تكون شفافة ومفتوحة أمام كل الدول لتمكينها من المشاركة بشكل تام. وأبدى تأييده الشديد لمبدأ العضوية الشاملة من أجل تمكين مساهمة كل الأعضاء على أساس الشمولية. وحث الوفد كل الدول الأعضاء على النظر بجدية في حيثيات مقترح المجموعة، ورأى أن هذا البند من جدول الأعمال سيستفيد أيضاً من المناقشات غير الرسمية الأخرى، ودعا كل الدول الأعضاء المهمة إلى المشاركة معه من أجل إيجاد سبيل للمضي قدماً خلال اليومين المتبقين من الجمعيات.

27. وأيد وفد بنغلاديش تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأبدى دعمه لمقترح المجموعة الوارد في الوثيقة WO/GA/49/20، ورأى أنه من المنطقي فتح باب العضوية الشاملة في لجنة الميزانية. وأشار إلى وثيقة المقترح وقال إن تكوين لجنة الميزانية الحالي لا يعكس توازناً على الإطلاق وإن بعض المجموعات الإقليمية، مثل مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ والمجموعة الأفريقية، ليست ممثلة تمثيلاً كافياً. وذكر بأنه نُظر في التخصيص في عام 2007، أي قبل 10 سنوات، ولاحظ حدوث الكثير من التغييرات منذ ذلك العام، وأن عدداً متزايداً من الوفود يبدي اهتمامه بالمشاركة في لجنة الميزانية. وأشار إلى أن زملاءه، بمن فيهم وفود سنغافورة وإيران (جمهورية-الإسلامية) والهند وماليزيا وغيرهم، قد شرحوا من قبل الأسس المنطقية الكامنة وراء العضوية الشاملة في لجنة الميزانية. وأضاف أنه لا يرغب، توفيراً للوقت، في تكرار تلك الأسس المنطقية، ولكنه يؤيدها تأييداً كاملاً. ورأى أنه يكفي التحلي بعقل منفتح لتسوية هذه المسألة، وأنه يمكن القيام بذلك في مشاورات غير رسمية ضمن ما تبقى من وقت في الجمعية العامة الحالية للويبو. وعليه، التمس الوفد من الرئيس أن يفسح المجال لإجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية.

28. وأيد وفد جمهورية كوريا البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن لجنة الميزانية تُعد، في رأيه، هيئة أساسية لأن دورها لا يقتصر على مراقبة عملية إعداد الميزانية وتخطيط البرنامج، بل يشمل أيضاً النظر في الأمور التي ينبغي تحسينها في عملية تنفيذ البرنامج. وأبدى موافقته على مبدأ أن يكون لكل الدول الأعضاء الحق في المشاركة في لجنة الميزانية من أجل تعزيز الشفافية والشمولية في الويبو. وانطلاقاً من ذلك المنظور رأى ضرورة أن تتواصل، خلال الجمعية العامة الحالية للويبو، مناقشة المقترح المقدم من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ والداعي إلى زيادة عدد الأعضاء في لجنة الميزانية لضمان شفافية تلك اللجنة وانفتاحها.

29. ولخص الرئيس الاستنتاجات التي يمكن استقاؤها من المناقشات. وقال، أولاً، إن هناك تفاهماً حول لزوم إيلاء الاعتبار إلى زيادة عدد أعضاء لجنة الميزانية بالنظر إلى أهمية تلك اللجنة واهتمام الدول الأعضاء الكبير بالمشاركة في عملها.

وأشار، ثانياً، إلى احتمال وجود بعض الاختلال في التمثيل الجغرافي وضرورة تصحيح ذلك الاختلال. وتطرق بعد ذلك إلى المقترح الخاص بما إذا كان ينبغي جعل العضوية شاملة أو زيادتها وأشار إلى لزوم التشاور حول هذا الموضوع لأن لكل من النهجين مزاياه ومساوئه. واستشهد في ذلك ببعض الأمثلة وذكر، أولاً، العضوية الشاملة لبعض الهيئات الفرعية للأمم المتحدة. ثم ذكر مثال الجمعية العامة لليوبو وقال إن لها ست لجان فرعية تنضم بعضوية شاملة. وأوضح أن تلك اللجان تجتمع بانتظام وتقدم توصيات إلى الجمعية العامة لليوبو. واستطرد قائلاً إن العضوية الشاملة تنطوي، مع ذلك، على مسألة النصاب القانوني. وواصل مشيراً إلى أن العضوية الشاملة ستعني، في حالة الليوبو، مشاركة 191 دولة عضواً، مما يستوجب مشاركة نحو 96 أو 97 وفداً في لجنة الميزانية لضمان ذلك النصاب. وأضاف قائلاً إنه تولى رئاسة اجتماعات لجنة الميزانية في العام السابق (بصفته عضواً يتقاسم مدة الولاية مع إستونيا) وإنه يتذكر أن متوسط عدد المشاركين في اجتماعات تلك اللجنة كان نحو 50 إلى 60 وفداً. واستنتج من ذلك أن إدراج عضوية جديدة قد يؤدي إلى عرقلة اللجنة وبالتالي عدم تمكنها من إصدار أية قرارات لمجرد انعدام النصاب القانوني. وقال إن ذلك ليس إلا مثالا ينبغي النظر فيه بعناية عند الحديث عن زيادة عضوية لجنة الميزانية أو جعلها عضوية شاملة. وأضاف قائلاً إنه لم يسمع توافقاً حول متى ينبغي اتخاذ هذا القرار. ومضى يقول إن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ قد طلبت اتخاذ قرار في اليوم التالي، بينما أوضحت مجموعات إقليمية أخرى، وهي مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والمجموعة باء ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، أنها تفضل أن تناقش زيادة عدد أعضاء لجنة الميزانية بعد الجمعيات. وأضاف الرئيس أن بعض المواقف أبدت في اليوم السابق خلال المشاورات غير الرسمية. وأبدى استعداده لمواصلة المشاورات مع كل الوفود المهتمة حول الموضوع، ولكنه أشار إلى ضيق الوقت المتبقي في الجمعيات الحالية، مضيفاً أنه من باب المعجزة أن تتغير كل المجموعات الإقليمية مواقفها في يوم واحد. وقال إنه سيسعى إلى إصدار قرار في هذا الشأن، ولكنه سيستعد أيضاً، إن لم يفلح في ذلك، لطرح توصية أو قرار يفيد بأن الأعضاء ستخوض في مناقشات حول زيادة عدد أعضاء لجنة الميزانية، بمراعاة التوزيع الجغرافي العادل. وأوضح أن تلك المناقشات ستجري في الفترة ما قبل انعقاد الدورتين المقبلتين للجنة الميزانية والجمعية العامة، بهدف اتخاذ قرار في الجمعية العامة لليوبو لعام 2018، مما يسمح بتكوين جديد للجنة الميزانية يكون سارياً في عام 2019 ويستند إلى أعداد جديدة متفق عليها. واعتبر الرئيس ذلك النهج منطقياً ومعقولاً للمضي قدماً في هذه المسألة، وذكر بالبيان الذي أدلى به وفد الهند والذي مفاده أن اتخاذ قرار بطريقة حكيمة أفضل من التسرع في اتخاذه. وفضلاً عن ذلك النهج، أشار الرئيس إلى مسألة أخرى ينبغي تسويتها، إذ سيتعين انتخاب أعضاء لجنة الميزانية لعام 2018 وفق القواعد العرفية القائمة التي ظلت سارية منذ عام 2007، حين اتفق لآخر مرة على زيادة عدد أعضاء اللجنة. وأوضح أن ذلك سيعني أن المجموعات الإقليمية التي قدمت مقترحاتها وفقاً للأعداد الحالية ستنتخب بالتركية، وأنه سيجب البت في كيفية تناول مسألة عدد مرشحي مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ الذي يتجاوز عدد المقاعد، إلا إذا قررت المجموعة تخفيض عدد مرشحيها وتقديم قائمة جديدة. وأعلن الرئيس عن رغبته في إجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية حول هذه المسألة، وسيبقى متى يمكن ترتيبها مع الوفود المهتمة.

30. وشكر وفد إندونيسيا الرئيس وقال إن المقترح المقدم من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ مقترح بئاء. وأضاف أن هذه المنظمة ليست محفلاً تسوده قاعدة الاعتراف بالهزيمة في وقت مبكر، وأنه يشاطر المجموعات الأخرى الرأي بعدم لزوم إجراء أية مشاورات غير رسمية موازية. واقترح إجراء مشاورة غير رسمية بعد الظهر، على نسق ما تم ترتيبه في اليوم السابق. وأكد مجدداً التزام مجموعته بمواصلة الحوار البئاء وعن اقتناعها بإمكانية إيجاد حل لهذه المسألة قبل نهاية اليوم. وذكر إمكانية اعتماد حل مؤقت، كما جرى في عام 2003، في حال عدم التوصل إلى حل نهائي.

31. وشكر الرئيس وفد إندونيسيا وأبلغ الأعضاء بأنه سيسعى إلى إيجاد ميسر للمشاورات غير الرسمية المقترحة، لأنه لن يتمكن من حضورها. وقال إنه سيقدم إلى الأعضاء مزيداً من التفاصيل. ثم علّق الرئيس البند ورفع الجلسة العامة.

32. وعند استئناف المناقشات حول البند، دعا الرئيس المستشار القانوني إلى تقديم الوثيقة WO/GA/49/1.

33. وأشارت الأمانة (المستشار القانوني) إلى أن لجنة الميزانية، كما هو وارد في الوثيقة، تتكوّن من 53 عضواً. وأضاف قائلاً إنه ولاية الأعضاء الحالية في اللجنة ستنتهي في أكتوبر 2017، وبالتالي سيتعيّن انتخاب أعضاء جدد من قبل الجمعية العامة للويبو للفترة الممتدة بين أكتوبر 2017 وأكتوبر 2019. وأبلغت الأمانة أنه بعد إجراء مشاورات غير رسمية مع منسقي المجموعات الإقليمية، يسرّها الإعلان أنه اتفق على تكوين اللجنة. وأضافت أنه اتفق أيضاً على مواصلة النظر في تكوين اللجنة. وأفاد، في هذا الخصوص، بأن رئيس الجمعية العامة للويبو سيجري مشاورات حول إمكانية جعل لجنة الميزانية لجنة شاملة وشفافة وفعالة، بمراعاة اعتبارات عدة منها التمثيل الجغرافي، بهدف اتخاذ قرار في الجمعية العامة للويبو في دورتها الخمسين في عام 2018. وقد وُزعت وثيقة غير رسمية على الوفود ترد فيها قائمة الأعضاء الثلاثة والخمسين المقترحة للجنة الميزانية للفترة الممتدة بين أكتوبر 2017 وأكتوبر 2019.

34. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأبدى تقديره لاستهلال المناقشة حول تكوين لجنة الميزانية، مما يعد في صالح كل الدول الأعضاء. وقال الوفد إنه لم يطلب في مقترحه زيادة عدد الأعضاء لمصلحته الخاصة، ولكنه أراد الكشف عن الاختلال في التمثيل الجغرافي على مستوى إحدى أهم الهيئات الرئاسية في الويبو. وأضاف أن غرضه هو جعل لجنة الميزانية هيئة شاملة وشفافة وفعالة على صعيد الويبو. وأفاد بأن مجموعته اقتضت، لإبداء روحها البناءة ومرونتها المطلقة، على ترشيح تسعة بلدان لتكون أعضاء في لجنة الميزانية في الثنائية القادمة. وأعلن، في هذا المضمار، عن إرجاء وفدي إندونيسيا وفيت نام لترشيحهما، على أساس الصيغة المتفق عليها في القرار الذي تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية بعد ظهر ذلك اليوم.

35. وأشار وفد ماليزيا إلى أن مشروع القرار حول البند 9 من جدول الأعمال كان حلاً وسطاً في غاية الصعوبة بالنسبة له ولزملائه في مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأبدى الوفد رغبته أن يُدوّن في المحضر أنه وافق على مشروع القرار وفقاً لتفاهم على مواصلة المشاورات بشأن تكوين لجنة الميزانية استناداً إلى مقترح مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ الوارد في الوثيقة WO/GA/49/20، بهدف التوصل إلى قرار في الجمعية العامة للويبو لعام 2018. وأيد الوفد فكرة جعل لجنة الميزانية لجنة شفافة وشاملة يُضمن فيها تمثيل جغرافي عادل، وحثّ كل الأعضاء على أخذ الوقت الكافي خلال هذه الفترة لدراسة وبحث حيثيات مقترح المجموعة. وأبدى تطلّعه إلى مواصلة المناقشات بشأن تكوين لجنة الميزانية التي تُعد، في رأيه، إحدى الهيئات الرئاسية المهمة.

36. وأبدى وفد الإمارات العربية المتحدة تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما وفدا إندونيسيا وماليزيا، وأكد مجدداً دعمه لفكرة ضمان تمثيل جغرافي متوازن في لجنة الميزانية باعتبارها إحدى أهم الهيئات الرئاسية في الويبو. وأشار إلى أنه أبدى، بصفته عضواً في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، مرونة كبيرة وقابلية لاعتماد عدد من الحلول الوسط خلال المفاوضات المستندة إلى مقترح المجموعة الوارد في الوثيقة WO/GA/49/20. وبالتالي أبدى الوفد تطلّعه إلى النظر، خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للويبو، في موضوع شمولية تكوين لجنة الميزانية، بما يعكس الانفتاح والشفافية في مناقشات تلك اللجنة.

37. بعد مشاورات غير رسمية فيما بين منسقي المجموعات، انتخبت الجمعية العامة بالإجماع الدول التالية أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية للفترة من أكتوبر 2017 إلى أكتوبر 2019: الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، بنغلاديش، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا (2019)، كوستاريكا (2018)، الجمهورية التشيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فرنسا، غابون، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، قرغيزستان، لاوس، ليتوانيا، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، عمان، بنما، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سنغافورة، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم الموقع)، طاجيكستان، تايلند، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (53).



38. قررت الجمعية العامة للويبو النظر في تكوين لجنة البرنامج والميزانية؛ وفي هذا السياق، سيتولى رئيس الجمعية العامة للويبو إجراء مشاورات بشأن لجنة جامعة وشفافة وفعالة، مع مراعاة اعتبارات من بينها التمثيل الجغرافي، من أجل اتخاذ قرار في الجمعية العامة للويبو في دورتها الخمسين في 2018.

البند 10 من جدول الأعمال الموحد

تقارير عن التدقيق والرقابة

"1" تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

39. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/49/2 وA/57/5.

40. وأدلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالبيان التالي:

"بادئ ذي بدء، أود أن أشكر أعضاء اللجنة الذين انتهت ولايتهم في شهر يناير على خدماتهم ومشورتهم القيمة التي قدموها خلال فترة ولايتهم. وتتمنى لهم اللجنة التوفيق في حياتهم المهنية والشخصية.

"وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات عن طريق الحضور الشخصي خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتبادلت عدداً كبيراً من الرسائل عبر البريد الإلكتروني لتناول المسائل الملحة في الفترات الفاصلة بين هذه الاجتماعات.

"وكما تعلمون، هناك نوعان من الأنشطة أي الأنشطة المتكررة التي يمكن التخطيط لها مسبقاً وما يسمى المشروعات الخاصة التي تكون إما غير قابلة للتخطيط وإما مخصصة بطبيعتها. وأود التركيز على نشاطين من ضمن الأنشطة المتكررة.

"فالنشاط الأول هو الأخلاقيات. وقد كُلفت اللجنة بمهام متعلقة بالأخلاقيات كما تعلمون. وتشارك رئيسة مكتب الأخلاقيات بوصفها ضيفة منتظمة في اجتماعات اللجنة وتقدم اللجنة بانتظام بالمعلومات المستجدة عن المسائل المتعلقة بالأخلاقيات. وانتهت شعبة الرقابة الداخلية مؤخراً من إجراء تدقيق لإطار الأخلاقيات. وأبدت اللجنة سرورها لتقييم تصميم إطار الويبو للأخلاقيات وهيكله على أنهما ملائمان غير أننا لفتنا النظر إلى ضرورة تكثيف الجهود لتحسين تنفيذ هذا الإطار من خلال وضع الأولويات وتحديد معالم التنفيذ.

"وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية وشعبة الرقابة الداخلية، تعرب اللجنة عن اغتباطها للعمل الفائق الجودة الذي أنجزته الشعبة خلال هذه الفترة ونود أن نشكر المدير على جهوده المبذولة لقيادة المهمة. وقد أحاطت اللجنة علماً مع الارتياح بأن أنشطة الشعبة تتماشى مع خطة الرقابة الداخلية المعتمدة، وهي تبدي ارتياحاً إذ استخدمت الشعبة الموارد المتاحة لتحقيق تغطية رقابية دقيقة ونعترف بجودة تقارير الرقابة التي استعرضناها.

"أما عن المشروعات الخاصة التي باشرتها اللجنة خلال هذه الفترة، فقد استعرضنا سياسة التحقيق ودليل إجراءات التحقيق وعلقنا عليها. وتذكرون أن هناك تغييرات طرأت مؤخراً على ميثاق الرقابة الداخلية وأن هذه التغييرات أدت إلى تغييرات معينة في سياسة التحقيق ودليل إجراءات التحقيق.

"واستعرضنا سياسة نشر تقارير الرقابة. واضطلعنا بدور استشاري في اختيار مراجع الحسابات الخارجي. واستعرضنا المشتريات وأحكام النظام المالي ولأئحته التي وافقت عليها مؤخراً لجنة البرنامج والميزانية السابقة. واستعرضنا تعديلات أخرى على النظام المالي ولأئحته واقترحنا تعديلات على نظام الموظفين ولأئحته ستناقشها لجنة

التنسيق لاحقاً. واستعرضنا حالات التضارب المحتمل في المصالح حسب المهمة المسندة إلينا بموجب ميثاق الرقابة الداخلية. واستعرضنا سياسة حماية المبلغين عن المخالفات في الآونة الأخيرة وسنناقش بعد ذلك في دورتنا المقبلة سياسة الويبو بشأن إعلان المصالح والإفصاح عن المصالح المالية. وكما لاحظتم وستلاحظون، طرأ تغيير معين على طريقة عمل اللجنة وأشكال المهام التي يتعين علينا الاضطلاع بها. وهذا تحول من الأنشطة المتكررة إلى الأنشطة المخصصة وغير المتكررة. وتكون هذه الأنشطة وجيزة جداً في بعض الأحيان مما سيفترض من اللجنة تغيير طريقة عملنا وقد يستلزم أيضاً الدعم الإضافي من الأمانة.

"وعموماً، يسر اللجنة أن تبلغ الدول الأعضاء بأن نظام الرقابة في الويبو يطبق تطبيقاً فعالاً ويتسم بالقدرة على حماية عمليات المنظمة. وأود بالنيابة عن اللجنة أن أعتم هذه الفرصة لتوجيه عبارات الشكر إلى من ساهم في أعمال اللجنة وإلى المدير العام ومدير الرقابة الداخلية والإدارة بصفة عامة."

41. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً "بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (الوثيقة WO/GA/49/2).

"3" تقرير مدير شعبة الرقابة الداخلية

42. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/49/3 و A/57/5.

43. وأفاد مدير شعبة الرقابة الداخلية أنه، بموجب الفقرة 44 من ميثاق الرقابة الداخلية، يسره أن يقدم لمحة عامة عن أنشطة الرقابة التي اضطلعت بها الشعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي من 1 يوليو 2016 إلى 30 يونيو 2017. وقد أدرج التقرير في الوثائق المقدمة إلى الجمعية العامة للويبو. وواصلت الشعبة تعزيز سياساتها وإجراءاتها وتنقيحها، لمواءمتها مع الممارسات الجيدة. وبعد استعراض ميثاق الرقابة الداخلية، خضعت سياسة التحقيق ودليلها، في أكتوبر 2016، وعقب مشاورات مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإدارة الويبو، لمزيد من التعديلات كي يتماشى مع ميثاق الرقابة الداخلية المعدل. واعتمدت الوثيقتان في فبراير 2017 بعد النظر في التعليقات الواردة من الدول الأعضاء. وصدرت سياسة شعبة الرقابة الداخلية الخاصة بنشر التقارير في 7 يونيو 2017، بعد النظر في تعليقات الدول الأعضاء. وقد أعدت خطة الرقابة لعام 2017 مع مراعاة عدد من العوامل منها: تقييم المخاطر؛ والجدوى؛ والأثر في البلد؛ ودورة الرقابة؛ والآراء النقدية لإدارة الويبو والدول الأعضاء؛ والموارد المتاحة. وقبل وضع الصيغة النهائية لخطة العمل، قُدِّم مشروع خطة الرقابة أيضاً إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لاستعراضه وتقديم المشورة بشأنه وفقاً للفقرة 26(أ) من ميثاق الرقابة الداخلية. وفي تاريخ الإبلاغ، نفذت الشعبة خطة الرقابة لعام 2016 تنفيذاً تاماً، وكان تنفيذ خطة العمل لعام 2017 يسير على الطريق الصحيح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت عمليات التدقيق والتقييم التي أجرتها الشعبة المجالات التشغيلية الرئيسية التالية: قاعدة ويبو ليكس؛ وإدارة المشاريع؛ وإدارة المخاطر المؤسسية؛ وإطار الأخلاقيات؛ وسجل مدريد؛ وكشوف الأجور؛ وعمليات الشراء وسياساتها وإجراءاتها؛ والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف)؛ والبرنامج 13 بشأن قواعد بيانات الويبو العالمية؛ والبرنامج 12 بشأن التصنيف والمعايير الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت الشعبة 24 حالة تحقيق جديدة وأغلقت 27 قضية. وبحلول 30 يونيو 2017، كانت هناك 14 حالة مفتوحة. وأصدرت الشعبة خمسة تقارير تحقيق وثلاثة تقارير عن دور الإدارة. وشكّلت الشكاوى المتعلقة بالعصيان وأشكال السلوك غير اللائق الأخرى إساءة واستخدام السلطة المزعومة وإساءة استخدام وقت العمل والأنشطة الخارجية غير المأذون به والغش للحصول على مزايا أو مستحقات، ما نسبته 62 في المائة من حالات التحقيق. وبلغ متوسط الوقت اللازم لاستكمال تحقيق 6.3 أشهر. واستمرت الشعبة، ضمن جهودها المستمرة لتوضيح عملها والدفاع عنه، في التواصل مع الزملاء داخل الويبو من خلال تقديم عروض للموظفين الجدد في إطار التدريبات التمهيدية، وإصدار النشرة الإخبارية للشعبة ولوحات البيانات الخاصة بالشعبة، وتقديم عروض للمديرين وكبار الإداريين عند الاقتضاء. وواصلت الشعبة التماس آراء الزملاء بشأن نوعية عملها الرقابي من خلال

استقصاءات رضا العملاء بعد كل مهمة. وأظهر تحليل نتائج الدراسات الاستقصائية الموحدة أن معدل الرضا بلغ 86 في المائة بالنسبة لمهام الوظائف و85 في المائة بالنسبة للاستقصاءات بعد انقضاء سنة واحدة. ومكنت النتائج المذكورة الشعبة من تقييم أثر عملها على إدخال تحسينات على الأنظمة والسياسات والإجراءات والعمليات. وساعدت التعليقات الإضافية، التي أرسلتها الوحدات التي خضعت للتدقيق/التقييم من خلال الاستقصاءات، الشعبة على تحديد إمكانيات التحسين. وواصلت الشعبة إدارة التوصيات وإعداد التقارير بشأنها من خلال نظام TeamCentral © الذي يتيح إقامة حوار تفاعلي بين مديري البرامج ومندوبيهم تحقيقاً للفعالية في متابعة تنفيذ التوصيات المفتوحة. وشهدت العملية تفاعلية عالية، واستمر الحوار على مدار العام، إذ أمكن للشعبة والزملاء في الويبو والمدقق الخارجي النفاذ إلى نظام TeamCentral ©. وفي تاريخ إعداد التقرير، كانت هناك 193 توصية مفتوحة منها 99 توصية ذات أولوية عالية و94 توصية ذات أولوية متوسطة. وتستأثر توصيات الشعبة بنسبة 75 في المائة من مجموع توصيات الرقابة الداخلية المفتوحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضيفت 91 توصية جديدة وجرى التحقق من 59 توصية وإغلاقها بعد تنفيذها. وأشار مدير الشعبة إلى أن الشعبة شرعت في مشروع لتعزيز الإبلاغ عن التوصيات، وأنها زودت الإدارة بالمعلومات اللازمة بشأن التوصيات من خلال لوحات بيانات مؤتمتة بشأن المعلومات الاستخباراتية التجارية. ونتيجة لذلك، ستحصل الإدارة على نظرة عامة رفيعة المستوى وتنقل المعلومات عن التوصيات التي تقع ضمن مسؤولياتها، وستعد التقارير عن حالة التوصيات. وإضافة إلى العمل الرقابي المخطط له، استمرت الشعبة في إسداء المشورة المهنية بشأن السياسات والإجراءات المؤسسية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وقد قدمت الشعبة إلى الإدارة المشورة والتعليقات بشأن السياسات والإجراءات الجديدة أو المنقحة وعمليات إدارة الأعمال، مما ساعد على وضع ضوابط رئيسية للتخفيف من المخاطر المحتملة قبل التنفيذ النهائي لأي سياسة أو نظام. وترد في المرفق الثاني للتقرير السنوي قائمة السياسات والإجراءات في تسع مجالات أسدت الشعبة مشورة بشأنها. وحُصصت للشعبة ميزانية قدرها 5.45 مليون فرنك سويسري أي 0.77 بالمئة من ميزانية الويبو، لتنفيذ ولايتها. وكان مستوى الموارد البشرية والمالية ملائماً كي تغطي الشعبة بفعالية المجالات ذات الأولوية المحددة في خطط عملها. وساهم تبادل خطط الرقابة والتنسيق المستمر لأنشطة الرقابة مع المدقق الخارجي والاستخدام الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في تغطية المخاطر. وأديرت التغيرات في ملاك موظفي الشعبة بهدف الحد من آثارها في أنشطة الرقابة المزمعة. وقد استكملت عمليتا تعيين رئيس لقسم التقييم ومدقق داخلي، وباشر الموظفان المعيّنان واجباتهما في سبتمبر وأغسطس من هذا العام. وعقب انتقال رئيس شعبة التدقيق الداخلي إلى منظمة دولية أخرى، كمدبر للرقابة الداخلية، بدأت عملية تعيين موظف لهذه الوظيفة الشاغرة. وتحافظ شعبة الرقابة الداخلية على علاقة عمل ممتازة مع المدقق الخارجي من خلال عقد اجتماعات منتظمة عن قضايا التدقيق والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر. وتبادل المدقق الخارجي والشعبة استراتيجيات وخطط سنوية وتقارير فردية بغية ضمان فعالية التغطية الرقابية مع تفادي أي ازدواجية محتملة أو عبء رقابي مفرط. وعمل مدير الشعبة بتعاون وثيق مع أمين المظالم ورئيس مكتب الأخلاقيات لضمان التنسيق الجيد وتكامل الدعم. وواصلت الشعبة التفاعل مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لمناقشة نتائج الرقابة. وقد استفادت الشعبة من المشورة الثمينة والدعم القيم، اللذين قدمتهما اللجنة الاستشارية، استفادة كبيرة في تحسين أداءها العام ونوعية عملها. وختاماً، شكر مدير الشعبة الوفود، وأبدى استعداداً للإجابة على الأسئلة وتلقي التعليقات.

44. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً "بالتقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية"

(الوثيقة WO/GA/49/3).

البند 11 من جدول الأعمال الموحد

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

45. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/49/4.

46. وتولت السيدة شيشي أوميسي (نيجيريا)، رئيسة هيئة الاختيار المعنية بتعيين مراجع الحسابات الخارجي، تقديم البند. وذكرت الدول الأعضاء بأن ولاية المراجع الخارجي الحالي لحسابات الويبو، أي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند، ستنقضي في 31 ديسمبر من العام الجاري وأن تلك الولاية غير قابلة للتجديد بطريقة متتالية. وأفادت رئيسة هيئة الاختيار بأنه طبقاً لعملية الاختيار التي وافقت عليها الجمعية العامة للويبو في دورتها لعام 2009، ترد تلك المعلومات في الوثيقة WO/GA/38/20. وصرّحت بأن عملية الاختيار استُهلّت لغرض تعيين المراجع الخارجي لحسابات الويبو للفترة بين 1 يناير 2018 و31 ديسمبر 2023، وأن تلك العملية أطلقت من خلال التعميم C.N. 3676 الذي أصدرته الويبو بتاريخ 29 أبريل 2016 وأعلنت فيه الشاغل للدول الأعضاء. وأضافت أنه استُلم إبداء ان للاهتمام، أحدهما من المملكة المتحدة والآخر من كندا. وأوضحت أن هيئة الاختيار، التي ضمت المنسقين الإقليميين أو نوابهم الممثلين عن مجموعات الويبو الإقليمية السبع، قد عُيّنَت لإجراء عملية الاختيار. ومضت تقول إن الهيئة عملت، لأغراض التقييم، مع أمينها المعين وممثلي شعبة الشؤون المالية ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وذكرت معايير الاختيار التي اتُفق عليها، أي الاستقلال؛ ومؤهلات المسؤولين والطام؛ والتدريب والخبرة؛ ومنهج التدقيق واستراتيجيته؛ وجودة تقارير التدقيق؛ وتكلفة الخدمات. وأشارت إلى أن الهيئة اجتمعت في سلسلة من الاجتماعات في الفترة من سبتمبر 2016 إلى مايو 2017، وهو تاريخ استكمال عملية الاختيار. وأضافت أن الهيئة نظرت في المقترحات المقدمة من المرشحين وأجرت مقابلات مع المرشحين شملت عروضاً وجلسات أسئلة وأجوبة. وأوضحت أن الهيئة أجرت، بعد استكمال المقابلات، مداوالات حول توصياتها، مع مراعاة المقترحات المستلمة والمعلومات المُجمّعة أثناء المقابلات. وأفادت بأن الهيئة كانت مقتنعة بأن كلا المرشحين قدم مقترحات جديّة ووافية ووجيهة بدا منها أن كليهما يستوفي الشروط لتولي منصب المراجع الخارجي لحسابات الويبو وتقديم خدمات عالية الجودة للمنظمة. واستطردت قائلة إن الهيئة تمكّنت، عقب المداوالات التالية، من التوصل إلى توافق للآراء وأوصت الجمعية العامة للويبو بتعيين المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للمملكة المتحدة مراجعاً خارجياً لحسابات الويبو لمدة ست سنوات اعتباراً من 1 يناير 2018. وقالت إن الهيئة التمسّت إبلاغ الجمعية العامة للويبو بأن عملية الاختيار تمت بطريقة وافية وعادلة وشاملة. وذكرت أن نتائج العملية مبيّنة في تقرير وارد في الوثيقة WO/GA/49/4، حيث تُقدّم توصية الهيئة إلى الدول الأعضاء كي تنظر فيها وتوافق عليها.

47. وأبدى وفد الصين تأييده لتعيين المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للمملكة المتحدة مراجعاً خارجياً لحسابات الويبو. وأعرب عن تقديره وشكره لمراجع الحسابات الخارجي، أي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند، وفريقه، على ما أبدوه من تفان وما بذلوه من جهد على مدى سنوات. ورأى الوفد أن تعزيز التدقيق والرقابة في الويبو من الأمور التي ستسهم في تدعيم فعالية عمليات المنظمة. وأعرب عن أمله في أن يواصل مراجع الحسابات الخارجي الجديد التعاون الوثيق مع الأمانة وكل قطاعات الويبو وكذلك مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من أجل النهوض بروح العدالة والموضوعية والمهنية لدى إبداء الآراء حول مسائل الويبو المالية وإدارتها الداخلية والعمل على تعزيز تسيير شؤون المنظمة على نحو أكثر حزمًا وكفاءة.

48. وعيّنَت الجمعية العامة للويبو المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للمملكة المتحدة مراجعاً خارجياً لحسابات الويبو لمدة ست سنوات اعتباراً من 1 يناير 2018.

البند 13 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

49. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/49/5. وأشار إلى الوثيقة A/57/INF/7 Rev.

50. وذكرت الأمانة بأن لجنة حق المؤلف عقدت دورتين منذ الجمعية العامة السابقة وانتخبت أعضاء مكتب جدد. إذ انتخبت السيد دارين تاغ، الرئيس التنفيذي لمكتب الملكية الفكرية في سنغافورة، رئيساً لها والسيد عبد العزيز دينغ، مستشار في وزارة الثقافة بالسنغال، والسيد كارول كوشينسكي، مدير إدارة الملكية الفكرية والإعلام في بولندا، نائبين للرئيس. وأوضحت الأمانة أنها ستتناول كل مسألة معروضة في الوثيقة WO/GA/49/5 على حدة. ففيما يخص حماية هيئات البث، أحرزت اللجنة خلال العام السابق تقدماً كبيراً نحو التوصل إلى اتفاق. إذ يعدّ قطاع البث قطاعاً مهماً اقتصادياً وثقافياً في كل البلدان لأنه يعزز التلاحم الاجتماعي وينهض بالتنوع الثقافي وتبادل المعارف ونقلها. والمعاهدة آخر عنصر لازم لتحديث النظام الدولي لحق المؤلف استيعاباً للبيئة الرقمية واستكمالاً لما بدأ في إطار معاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت في عام 1996. وتنظر اللجنة حالياً في نص موحد عقب المناقشات المعقودة إبان دورتي اللجنة السابقتين. وبات النص الموحد يقدم رؤية مشتركة ويقوم على أسس متينة بفضل روح التعاون المميزة التي أبدتها الدول الأعضاء والدعم الذي قدمته المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، لا يزال من الضروري توضيح بعض القضايا العالقة أمام اللجنة قبل توجيه توصية إلى الجمعية العامة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. ومن المتوقع أن تستأنف اللجنة مناقشاتها خلال دورتها التالية. وأما في مسألة التقييدات والاستثناءات، فقد ركزت اللجنة على ثلاث فئات من المستفيدين هي المكتبات ودور المحفوظات؛ ومؤسسات التعليم والبحث؛ والأشخاص ذوي إعاقات أخرى؛ فضلاً عن المتاحف التي تطرقت إليها المناقشات. وذكرت الأمانة أنها تتبع عدة نهج في ذلك المجال أولها تحليل السياق والإطار التشريعي على المستوى المحلي. وقد طلبت اللجنة إجراء دراسة عن المكتبات ودور المحفوظات أعدّها البروفيسور كينيث كروز، وأخرى عن مؤسسات البحث والتعليم أعدّها الدكتور دانييل سينغ. وتناولت الدراسات الأطر القانونية في الدول الأعضاء وبجتها بحثاً مستفيضاً وتحليلياً. وأوشك السيد ريك والسيدة كوكبي على الانتهاء من إعداد دراسة النطاق حول التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي إعاقات أخرى، وتواصل الأمانة جمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع التقييدات والاستثناءات فيما يخص المتاحف. وكانت الخطوة التالية في عمل اللجنة هي عمليات التأمل والمناقشة والتخطيط ثم اتخاذ خطوات عملية وفقاً لجدول زمني محدد. ووُضعت خطة عمل لتناول كل من موضوعات اللجنة قبل أن تقدّم الأمانة اقتراحاً إلى الدول الأعضاء في دورة اللجنة التالية. ومن المشاريع العديدة التي استهلتها الأمانة، تعلق عدّة مبادرات محددة بلجنة حق المؤلف. إذ شرعت الأمانة في تنفيذ مشروع لتيسير النفاذ إلى المواد التعليمية ووحدات التعلم عُرض خلال دورة اللجنة السابقة. وتخصّر الأمانة مؤتمراً بالتعاون مع حكومة الكاميرون بشأن المواد التعليمية المنشورة يُرمع عقده في ياوندي خلال شهر نوفمبر 2017. ودعت إلى المشاركة كل البلدان الأفريقية، ولا سيما المسؤولين الحكوميين عن قطاعي التعليم والنشر والمهنيين العاملين في قطاع النشر الوطني وخبراء منهم دور نشر في بلدان أخرى. وشددت الأمانة على أن للمؤتمر هدفين: أولها تحديد العوامل التي ستمكّن الأمانة من تطوير قطاع النشر في القارة الأفريقية على المدى البعيد؛ وثانيها التعاون على إيجاد سبل لتيسير النفاذ إلى محتويات تعليمية عالية الجودة في البلدان الأفريقية، ولا سيما المحتويات الرقمية، على المدى القريب. ويُعتمَر إقامة شركات بين القطاعين العام والخاص لإطلاق مشاريع رائدة قبل تعميمها في بلدان أخرى من العالم بعد نجاحها. وذكرت الأمانة بأنها وجهت استبياناً إلى الدول الأعضاء من أجل جمع معلومات عن قطاعات النشر التعليمي فيها بغية استهلال المرحلة التنفيذية والتشغيلية للمشروع. إذ تحتاج الأمانة إلى تسلم عدد كافٍ من الردود على الاستبيان قبل دخول المرحلة العملية من المشروع. وأما عن بند "مسائل أخرى" المدرج في جدول أعمال لجنة حق المؤلف، فقد ظهرت موضوعات جديدة في مجال حق المؤلف منها موضوع حق الفنان في التمتع حيث أحرز تقدم جيد في المناقشات. وقد دعت عدة دول أعضاء إلى توسيع نطاق الإطار القانوني الدولي القائم من أجل تغطية حقوق التمتع. ومع ذلك، لم يُتخذ أي قرار بإدراج ذلك البند في جدول أعمال اللجنة. وطلب من الأمانة تنظيم مؤتمر دولي عن حق الفنان في التمتع عُقد قبل الدورة الرابعة والثلاثين للجنة حق المؤلف وجمع العديد من المشاركين منهم فنانون تشكيليون ومهنيون عاملون في ذلك المجال. وورد أن المؤتمر قد تلقى الترحيب والاهتمام ورضا المشاركين. إذ عرض فنانون من أنحاء عديدة من العالم تجاربهم ومنهم فنانون من مجتمعات أصلية وشعب الإينويت. وأثرت العروض المناقشات وأوضحت الفوائد العائدة على الفنانين من حقوق التمتع. وأفادت الأمانة بأن نتائج الدراسة حول الآثار الاقتصادية لحق التمتع ستُعرض إبان الدورة الخامسة والثلاثين للجنة حق المؤلف في نوفمبر 2017. ونشأ موضوع ثانٍ عن مبادرة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التي اقترحت في عام 2015 إجراء تحليل لحق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية. وستُعرض دراسة

النطاق بشأن تأثير المستندات الرقمية في تطور الأطر القانونية الوطنية على مدى السنوات العشر الماضية خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة حق المؤلف. وأما عن معاهدة بيجين، فقد هنأت الأمانة كل البلدان التي صدقت على تلك المعاهدة أو انضمت إليها خلال العام السابق وبخاصة وفد نيجيريا الذي أودع وثائق انضمامه إلى أربع معاهدات مرة واحدة. وورد في الوثيقة A/57/INF/7 Rev. زيادة عدد الدول الأعضاء المنضمة إلى معاهدة بيجين حتى بلغ 19 بلداً منضماً فضلاً عن شروع العديد من الدول الأعضاء الأخرى في إجراءات الانضمام. وذكرت الأمانة بضرورة الحصول على 30 تصديقاً أو انضماماً كي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وبناء على طلب الدول الأعضاء، نظمت الأمانة منذ سبتمبر 2016 فعاليات إقليمية ودون إقليمية ووطنية لتوعية الجهات المعنية وتيسير تطبيق الهياكل اللازمة لتنفيذ المعاهدة. وشاركت الأمانة أيضاً في عدد من الأنشطة الأخرى لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى المعاهدة وبخاصة عن طريق تقديم المشورة التشريعية. وفي الختام، أعربت الأمانة عن تطلعها إلى مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء خلال العام المقبل كي يتسنى إعلان دخول المعاهدة حيز النفاذ في عام 2018.

51. وشكر وفد سنغافورة الدول الأعضاء على دعمها في انتخاب رئيس لجنة حق المؤلف. وشدد على الطابع الفريد للجنة حق المؤلف في عمل الويبو لأن موضوعات اللجنة تؤثر في حياة كل المواطنين. وقال إن القضايا التي تناولتها اللجنة مهمة وصعبة وتؤثر تأثيراً بالغاً في الصناعات الإبداعية. وأيد ما ورد في بيان الأمانة بأن اللجنة قد أحرزت تقدماً جيداً في عملها، مع تطلعها إلى التعاون مع كل الدول الأعضاء والأمانة والمنظمات غير الحكومية للمضي قدماً في جدول أعمال اللجنة والتوصل إلى نتائج تخدم مصالح كل الأطراف المعنية.

52. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ معرباً عن سروره لتولي أحد أعضاء مجموعته رئاسة لجنة حق المؤلف. وشدد على أن لجنة حق المؤلف من اللجان المهمة في الويبو إذ تتناول ثلاثة موضوعات محورية بالنسبة إلى الدول الأعضاء عامةً ومجموعته خاصة وهي التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات؛ والتقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى؛ وحماية هيئات البث. وأقر الوفد بأن اللجنة تواجه بعض الصعوبات في الاتفاق على سبل المضي قدماً في تلك البنود. ورأى أنه ينبغي للجنة أن تسترشد في ذلك بتوصية الجمعية العامة 2012 وخطط العمل الموضوعية للموضوعات الثلاثة. وأعرب الوفد عن تطلعها إلى وضع معاهدة متوازنة لحماية هيئات البث تماشياً مع توجيه الجمعية العامة 2017 بتوفير الحماية وفقاً للنهج القائم على الإشارة بمعناها التقليدي. وأعلن استعدادها للتعاون بفعالية مع الدول الأعضاء الأخرى في مناقشة التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والتدريس والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى، والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وأضاف أن الموضوعين الناشئين في إطار اللجنة متساويان في الأهمية وهما حق الفنان في التمتع وحق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية. وهنأ الوفد الأمانة على النجاح في عقد المؤتمر الدولي المعني بحق الفنان في التمتع الذي زوّد الدول الأعضاء بمعلومات مفيدة للغاية عن المستجدات الدولية في السوق وأهمية حق الفنانين في التمتع. وفي الختام، دعا الوفد الجمعية العامة للويبو إلى توجيه لجنة حق المؤلف إلى مواصلة العمل على المسائل التي تناولها الوثيقة WO/GA/49/5 وإرشاد اللجنة في عملها المقبل على تلك المسائل.

53. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء قائلاً إن لجنة حق المؤلف قد أحرزت تقدماً جيداً في المناقشات الموضوعية بشأن حماية هيئات البث. وأكد الوفد دعمه للمفاوضات على معاهدة لحماية هيئات البث. وأضاف أنه لا سبيل للحفاظ على مكانة اللجنة إلا بالاستماع إلى آراء الجهات المعنية والتجاوب معها استناداً إلى الاحتياجات والسياقات الفعلية للملكية الفكرية في الميدان. ويجب على الويبو القيام بدورها نظراً إلى القيمة الاقتصادية الكبيرة للبث والطلب الكبير على الحماية. فضلاً عن ذلك، ينبغي للجنة أن تتفادى السعي إلى تحقيق أهداف قديمة وأن تركز على التحديات الحالية والمستقبلية ومنها تقدم التكنولوجيات. وشكرت المجموعة بآء رئيس اللجنة على اقتراحه الوارد في الوثيقة SCCR/34/4 معلناً استعداد مجموعته لمواصلة العمل على ذلك الموضوع. وفيما يخص التقييدات والاستثناءات، أعرب الوفد عن تطلع مجموعته إلى الاطلاع على الدراسات واستعدادها لمواصلة المناقشات حول ذلك الموضوع.

54. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية وأحاط علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/49/5. وأكد الأهمية الكبرى التي توليها مجموعته لبلدين رئيسيين من جدول الأعمال هما حماية هيئات البث؛ والاستثناءات والتقييدات فضلاً عن قضايا حق المؤلف المتعلقة بالبيئة الرقمية وحق التتبع المناقش في إطار بند "مسائل أخرى". وأعرب الوفد عن اهتمام مجموعته الخاص بمسألة الاستثناءات والتقييدات التي ستضمن حماية حق المؤلف أكثر توازناً وستساعد الدول الأعضاء على تناول ذلك الموضوع بما يخدم الصالح العام. إذ يجب معالجة مسألة الاستثناءات والتقييدات بطريقة ملائمة ومتوازنة في إطار جدول أعمال اللجنة كي يتسنى لها المضي قدماً وإضافة بنود أخرى إلى جدول أعمالها. وأبدى الوفد أسفه لعدم تمكن اللجنة من وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن نوع الصك الواجب اعتماده منذ عام 2004 ولم تُقدّم أي وثائق عمل رسمية تستند إليها المفاوضات. واقترح الوفد أن تنظر الأمانة في وضع مشروع مواد بشأن الاستثناءات والتقييدات استناداً إلى ما قدمته من دراسات والرسوم البيانية غير الرسمية التي اقترحها الرئيس السابق والنص الوارد في الوثيقة SCCR/26/3 الذي قدمته المجموعة الأفريقية ووفود البرازيل وأكوادور وأوروغواي. وفي الختام، نوه الوفد بمشروع النفاذ إلى المواد التعليمية معرباً عن تطلعه إلى الحصول على نتائج المشروع.

55. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأحاط علماً بتقرير لجنة حق المؤلف وأكد الأهمية القصوى التي توليها مجموعته لعمل اللجنة وبخاصة على معاهدة حماية هيئات البث. وقال إنه ينبغي أن تتماشى المعاهدة مع وقائق القرن الحادي والعشرين. إذ إن أي معاهدة لا تراعي المستجدات التكنولوجية والاحتياجات الراهنة لهيئات البث لن توفر المستوى المنشود من الحماية وعليه ستكون بالية وقت اعتمادها. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المضي قدماً في عمل اللجنة من أجل وضع صك قانوني ملائم وفعال يحمي هيئات البث بالمعنى التقليدي ويواكب التطور المطرد للبيئة الرقمية. ورأى ضرورة تحديد رؤية مشتركة واضحة لهدف المعاهدة من أجل فهم توجهها وتمكين الدول الأعضاء من الحصول على رؤية واقعية للنتائج القابلة للتحقيق. والتفت الوفد إلى مسألة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، والتقييدات والاستثناءات لمؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى قائلاً إنه يرى أن الإطار القانوني الدولي القائم يتيح تطبيق تقييدات واستثناءات مناسبة على الصعيد الوطني. وبذلك، يكون من غير المجدي أن تعمل اللجنة على وضع صك ملزم قانوناً. وفي الختام، أعلن الوفد استعدادة لمواصلة المناقشات القائمة على الأدلة وتبادل الممارسات الفضلى. وأيد إدراج حق التتبع في جدول أعمال اللجنة.

56. وأحاط وفد الصين علماً بتقرير لجنة حق المؤلف مؤكداً مواصلة دعمه لعمل اللجنة على مواصلة مناقشة موضوعات حماية هيئات البث؛ والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات؛ والاستثناءات والتقييدات لفائدة مؤسسات البحث والتعليم والأشخاص ذوي إعاقات أخرى. وأبدى الوفد أمله في الاتفاق على معاهدة لحماية هيئات البث في أقرب فرصة ممكنة. وأيد الدراسات التحليلية والاستقصائية الشاملة التي تمكن اللجنة من المضي قدماً في مناقشتها ومفاوضاتها الموضوعية. وأضاف أن معاهدتي مراكش وبيجين هما الإنجازان الرئيسيان للجنة خلال السنوات القليلة السابقة. وأبدى سروره وتقديره لمرور سنة على دخول معاهدة مراكش حيز النفاذ. وأضاف أن حكومته تسرّع عملية الموافقة وتتطلع إلى التصديق على المعاهدة. وذكر بأن معاهدة بيجين باتت تضم 19 بلداً بعد أن أودعت نيجيريا وثائق انضمامها. ونظراً إلى الدور المحوري لمعاهدة بيجين في حماية حقوق فناني الأداء السمعي البصري، دعا الوفد المزيد من البلدان إلى العمل على إدخال المعاهدة حيز النفاذ في أقرب فرصة ممكنة.

57. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وذكر بأنه شارك بفعالية في المناقشات حول المعاهدة الخاصة بحماية هيئات البث وأولى أهمية كبيرة لتلك المناقشات الواجب أن تستجيب لاحتياجات هيئات البث في الحاضر والمستقبل. وشكر الوفد الرئيس الخارج للجنة حق المؤلف على إعداد الوثيقة SCCR/34/3 بشأن التعاريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها وقضايا أخرى وأعرب عن أمله في أن تثرى تلك الوثيقة مناقشات اللجنة. ورأى الوفد أنه ينبغي وضع خارطة طريق تؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب فرصة ممكنة منتظراً قرار من الجمعية العامة لليوبو يدعم ذلك. وعبر عن التزام الاتحاد الأوروبي بمناقشة التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات

التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى وذكر أن الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف يمكن الدول الأعضاء من اعتماد التقييدات والاستثناءات التي يمكن أن تستجيب لاحتياجاتها وتقاليدها المحلية بشكل مجدٍ مع مواصلة ضمان حفز الإبداع والمكافأة عليه عن طريق حق المؤلف والحفاظ على تلك التقييدات والاستثناءات وتحديثها. وينبغي للدول الأعضاء في الويبو تحمل المسؤولية عن إطارها القانوني بالاعتماد على دعم تبادل الأفكار والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات وأنه لا ينبغي تخصيص العمل في اللجنة لتتبع وضع القواعد والمعايير بهدف التوصل إلى صك ملزم قانوناً إذ لم يحظ ذلك النهج بتوافق الآراء في اللجنة. وأحاط أيضاً علماً بمناقشة بعض بنود جدول أعمال اللجنة خلال فترة طويلة دون تحقيق نتيجة ملموسة في حين قُدمت في الوقت ذاته اقتراحات للنظر في جدول الأعمال المقبل. وفي ذلك السياق، أيد إدراج حق التتبع في جدول أعمال اللجنة. وارتأت ضرورة تحديد القضايا المشتركة بشكل عملي لضمان أفضل فرص للنجاح. وذكر بأنه أفاد خلال الجمعية العامة السابقة بأن المفوضية الأوروبية قد اقترحت توجيهاً ولائحة تنفيذية لضمان امتثال تشريعات الاتحاد الأوروبي للالتزامات بموجب معاهدة مراكش. وأعلن الوفد أن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي قد اعتمدا هذين الاقتراحين التشريعيين في 13 سبتمبر 2017.

58. وأحاط وفد إكوادور علماً بتقرير لجنة حق المؤلف قائلاً إن الملايين من الأشخاص ذوي الإعاقة ومئات الآلاف من مؤسسات التعليم وملايين المكتبات تتابع مناقشات لجنة حق المؤلف عن كذب. وأكد أهمية الموضوعات التي تناقشها اللجنة ولا سيما البث عبر الإنترنت وعليه يجب على الدول الأعضاء أن تتحلى بالمرونة للمضي قدماً في تلك المناقشات. وأشار إلى أن اللجنة تنظر في عدد من الاقتراحات التي تتطلب إقامة إطار متوازن والاتفاق على الاستثناءات والتقييدات. وأعرب الوفد عن قناعته بأن التوصل إلى ذلك الاتفاق سيساهم مساهمة جلية في ضمان الحقوق الأساسية.

59. وأعلن وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن عمل لجنة حق المؤلف على وضع إطار قانوني لحماية هيئات البث من قرصنة الإشارات ذو أهمية محورية لكل الدول الأعضاء. ففيما يخص موضوع البث، تعدّ مسألة تطبيق قوانين الملكية الفكرية مسألة جوهرية تتطلب البحث الدقيق والصياغة بعناية من أجل خدمة مصالح كل الجهات المعنية في المجتمع. وتماشياً مع الولاية التي أسندتها الجمعية العامة لعام 2007 إلى اللجنة بالعمل على إقامة إطار قانوني للحماية، فمن الواضح أن نطاق المعاهدة سيقصر على الحماية القائمة على الإشارة بمعناها التقليدي. ومن ثم، يجب التوصل إلى اتفاق على تعريف حماية هيئات البث وهيئات البث الكبلي بمعناها التقليدي. وفيما يخص مسألة الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، رأى الوفد أن تلك المؤسسات تقدّم مساهمات أساسية في إحقاق الحق في التعليم والحصول على المعرفة فضلاً عن تحفيز الإبداع وزيادة فرص التعليم والنهوض بالمصنّفات الثقافية. واستناداً إلى الولاية التي أسندتها الجمعية العامة للويبو إلى اللجنة ومراعاة للتقدم الكبير المحرز في مناقشة تلك الموضوعات، أيد الوفد وضع صك ملزم قانوناً لفائدة المكتبات ودور المحفوظات. وسيكون الهدف من ذلك تعزيز قدرة المكتبات ودور المحفوظات على تقديم خدمة عامة بتلبية المجتمع. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى أن تسرّع اللجنة المفاوضات وأن تتقدم في عملها استناداً إلى نص وأن تعقد مناقشات موضوعية تماشياً مع الولاية المذكورة. وقال الوفد إنه لا يمكن التشديد بما يكفي على أهمية الاستخدام المنصف لنظام حق المؤلف وضرورة وضع لائحة تنفيذية بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات غير قراءة المطبوعات. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده لصياغة صك دولي مناسب وملزم قانوناً بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي الإعاقة.

60. ورأى وفد شيلي أن عمل لجنة حق المؤلف كان ناجحاً للغاية على مدى السنوات السابقة وأثبت قدرة الدول الأعضاء على الاتفاق على قضايا مختلفة. ولعل معاهدتي مراكش وبيجين شاهدان على قدرة النظام المتعدد الأطراف للملكية الفكرية على المضي قدماً بالإطار العالمي لوضع القواعد والمعايير والتزام الدول الأعضاء بذلك الإطار. وأبدى الوفد أمله في أن تواصل اللجنة عملها مع إيلاء الاهتمام ذاته لكل بنود جدول الأعمال بما في ذلك التقييدات والاستثناءات وهيئات البث والقضايا الأخرى. وشكر الوفد شعبي الويبو لقانون حق المؤلف والتنمية على مساعدتهما في تنظيم أول ندوة دولية بشأن حق المؤلف والاقتصاد الإبداعي بغية التوعية بأهمية تلك الموضوعات.



61. ورحب وفد نيجيريا بالتقرير عن عمل لجنة حق المؤلف. وأيد البيان المقدم باسم المجموعة الأفريقية. وأعلن أنه أودع وثائق تصديق نيجيريا على أربع معاهدات رئيسية للويو خلال الجمعية العامة وهي معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ومعاهدة بيجين ومعاهدة مراكش. وقال إن ذلك يشهد على الجهود التي تبذلها نيجيريا لتعزيز التزامها بمجال الملكية الفكرية ومواصلة دعم تحول البلد إلى اقتصاد ممول للابتكار. وحث الوفد الدول الأعضاء وكل الأطراف المعنية على التعاون بحسن نية ومرونة لتمكين لجنة حق المؤلف والويو من المضي قدماً في عملها على حماية هيئات البث من قرصنة الإشارات وتلبية النداء المتواصل والمبرر لتعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف عن طريق الاستثناءات والتقييدات المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

62. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تقديره ودعمه المستمر لعمل لجنة حق المؤلف. وفيما يخص هيئات البث، رأى الوفد أنه ينبغي للجنة أن تركز على نص المعاهدة فضلاً عن وضع خارطة طريق تؤدي إلى تحقيق توافق الآراء. ورأى أيضاً ضرورة عقد مؤتمر دبلوماسي. وشدد على أن الاستثناءات والتقييدات عنصر مهم للغاية وأنه ينبغي تمكين كل البلدان من النفاذ إلى المواد المنشورة نظراً إلى عددها الكبير. وشدد أيضاً على ضرورة اعتماد نموذج ثلاثي لحقوق المؤلفين بموجب حق المؤلف مع ضرورة إجراء المزيد من الدراسات في ذلك الصدد. وأيد الاقتراح المقدم إلى اللجنة بشأن حماية حقوق الفنانين. وأيد الوفد أيضاً حماية حقوق الفنانين التشكيليين والنحاتين وغيرهم فضلاً عن الحق في التمتع. وفي الختام قال الوفد إن الاتحاد الروسي يعمل على الانضمام إلى معاهدة مراكش وأنه سيتمكن من ذلك قريباً.

63. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وأفاد بأنه ملتزم بالمشاركة مشاركة بناءة في العمل على المسائل المواضيعية الثلاث المطروحة في إطار اللجنة وهي البث؛ والاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات؛ والاستثناءات والتقييدات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات الأخرى. وقال الوفد إن جنوب أفريقيا تتمتع بقطاع لصناعة الأفلام حيوي وتنافسي وذو نجاح تجاري وثقافي وفني. وعلى الصعيد المحلي، فإن الإنتاج والمضمون في تزايد ومواطنو جنوب أفريقيا متحمسون لمشاركة قصصهم مع العالم. ولكن قطاع صناعة الأفلام في جنوب أفريقيا يهدده خطر قرصنة الإشارات الذي قد يلحق ضرراً جدياً بصناعاتها في مجالي البث والمحتوى، إذا لم يُعالج بشكل عاجل، علماً أنها أصبحت اليوم من محركات النمو، إذ تتيح فرص العمالة وفرص الاستبطان الاجتماعي والثقافي. ورأى الوفد أن لجنة حق المؤلف قد أحرزت تقدماً كبيراً، وسعت حثيثاً إلى تحقيق فهم مشترك لنطاق المعاهدة وموضوعها. وأعرب عن أمله في تسريع وتيرة عمل اللجنة من خلال اعتماد معاهدة البث تماشياً مع ولاية عام 2007 لاتباع نهج قائم على الإشارات، مع إدراك ضرورة اتساق المعاهدة مع أجندة التنمية، فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والاستفادة من التعليم والبحث. وأقر بأن مناقشات اللجنة في دورتها الماضية قد حادت عن ولاية عام 2007 بأن تعتمد اللجنة نهجاً قائماً على الإشارة في مناقشة مسألة حماية هيئات البث. وأدى ذلك إلى عرقلة عمل اللجنة وتأخيرها. وأبدى تطلعه إلى المشاركة في مناقشات تمثل لقرار الجمعية العامة للويو لعام 2007. وذكر الوفد أن جنوب أفريقيا، باعتبارها من البلدان النامية، تعرب عن تقديرها لأهمية الاستفادة من فرص التعليم والمعلومات باعتبارها أجزاء لا تتجزأ من التنمية والنمو الاجتماعي والاقتصادي. وتؤدي المكتبات ومؤسسات التعليم والبحث دوراً جوهرياً في إتاحة الوصول إلى المعلومات وتعميم المعارف، وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة. ولكن قوانين حق المؤلف المقيدة تعيق غالباً عمل المكتبات، وتطرح عراقيل لا حاجة إليها في طريق التعلم. وزادت المسألة تعقيداً في عالم من التكنولوجيات المتطورة بسرعة، حيث أكل الدهر وشرب على النظام الحالي لحق المؤلف ولا بد من إجراء إصلاح تشريعي لمواكبة العالم الرقمي. وأشار إلى أن الدراسات السابقة كانت مفيدة إذ رسمت رؤية شاملة للممارسات الحالية في 189 دولة عضواً في الويبو (سابقاً) مع كشف الثغرات الأساسية مثل عملية التبادل عبر الحدود التي لن تستطيع سوى معاهدة متعددة الأطراف معالجتها. وقال إنه لا يكفي تبادل الخبرات الوطنية أو الترويج لوضع استثناءات وتقييدات على الصعيد المحلي لا تعالج مسائل التبادل عبر الحدود.

64. وأحاط وفد الأرجنتين علماً بتقرير لجنة حق المؤلف الوارد في الوثيقة WO/GA/49/5. وأعرب عن اهتمامه بكل البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة ودعمه المتواصل لمناقشة كل القضايا المطروحة. وخص بالذكر مسألة تحديث حماية

هيئات البث. وقال إنه يتعين على اللجنة أن تستجيب للتقدم التكنولوجي وأن تختتم عملها باقتراح أساسي للمعاهدة يكفل حماية فعالة لهيئات البث من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2018.

65. ورأى وفد البرازيل أنه يتعين على الدول الأعضاء الموافقة على خطة عمل وجدول زمني كي يتسنى اعتماد صك قانوني ملائم بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ييسر دور تلك الجهات في نشر المعرفة والثقافة. وذكّر بأن اللجنة تعمل على أحد عشر موضوعاً اقترحه الرئيس ومن شأنها أن توفر معلومات مفيدة للغاية للدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن سروره لإنجاز بعض الدول الأعضاء عملية التصديق على معاهدة مراكش مع عمل دول أخرى على ذلك. وأفاد بأن البرازيل قد أوشكت على إتمام العملية التنظيمية في ذلك الصدد مع تطلعه إلى التعاون مع البلدان الناطقة بالبرتغالية لتعزيز النفاذ إلى الكتب لشراخ المجتمع المحرومة من فرص التعلم. وأشار الوفد إلى التبادل المثمر بشأن البث خلال الدورات السابقة للجنة معلناً استعداده لمواصلة المناقشات في ذلك الصدد تماشياً مع الولاية التي أسندتها الجمعية العامة 2007 إلى اللجنة. وأضاف أن المستجدات المتعلقة بتفاعل حق المؤلف مع البيئة الرقمية مسألة تكتسي أهمية محورية للنظام. إذ جعلت نماذج الأعمال الرقمية الجديدة من الصعب على واضعي النظم والتشريعات تحقيق التوازن السليم في النظام من أجل ضمان المكافأة العادلة للمؤلفين والمبدعين. فضلاً عن ذلك، من المهم إعادة المؤلف إلى صميم نظام حق المؤلف على غرار ما قاله البروفيسور سيرينيلي إبان الدورة السابقة للجنة. وذكّر باقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن تحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية الذي قدّم خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة مؤكداً التزامه بذلك الاقتراح. ورأى أنه ينبغي إدراج القضايا المتصلة بحق المؤلف في ظل البيئة الرقمية كبنود دائم في جدول أعمال لجنة حق المؤلف. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه إلى الدراسة حول ذلك الموضوع المزمع توزيعها خلال الدورات المقبلة للجنة مؤيداً بيان وفد شيلي بشأن دور اللجنة في ضمان فعالية النظام المتعدد الأطراف للملكية الفكرية وسلامته.

66. وذكر وفد كولومبيا التقدم المحرز في المناقشات التقنية للجنة بشأن هيئات البث الذي تبلور في النص الموحد المراجع بشأن التعريف وموضوع الحماية والحقوق المزمع منحها وقضايا أخرى كما ورد في الوثيقة SCCR/34/3. إذ مكّنت تلك الوثيقة اللجنة من توضيح عدد من المسائل وإثراء المناقشات الجارية. وأفاد بأن الجمعية العامة للويبو هي المنتدى المناسب للمضي قدماً في توحيد بنود جدول الأعمال المختلفة. وأيد الوفد وضع نص موحد لصك ملزم قانوناً بشأن حماية هيئات البث كي يتسنى عقد مؤتمر دبلوماسي. وقد طُرحت تلك المسائل في إطار الوثيقة SCCR/33/5 التي تضمنت اقتراحاً من وفود الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك. وقد دعمت العديد من الدراسات والعروض التي أجراها خبراء في مجال البث إمكانية وضع صك ملزم قانوناً. ومقارنة بالمعاهدتين الحاليتين وهما اتفاقية روما واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، من شأن وضع صك جديد أن يكون خطوة كبيرة إلى الأمام. وفي ظل العصر الرقمي، ينبغي أيضاً إدخال تحسينات في موضوع الحماية. وتحدث الوفد عن مسألة الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات البحث والتعليم والأشخاص ذوي إعاقات أخرى وقال إنه يؤمن بأهمية استفادة البلدان أقصى استفادة من مواطن المرونة التي يتيحها نظام الملكية الفكرية. وينبغي للمبادرات في ذلك المجال أن تحافظ على التوازن الذي أقامته اتفاقية برن وأن تواصل اللجنة مناقشتها بشأن تبادل الممارسات الفضلى في ذلك المجال. وفيما يخص الموضوعات الأخرى، أحاط الوفد علماً بالدراسة الجاري إعدادها بشأن البيئة الرقمية، مذكّراً بأن تلك الدراسة التي تناولت تأثير المستجدات التكنولوجية في تطور الأطر القانونية الوطنية على مدى السنوات العشر السابقة أعدت بناء على اقتراح قدمته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2015. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الوثيقة الختامية التي ستقدّم إبان الدورة المقبلة للجنة حق المؤلف.

67. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن تأييده لتحديث حماية هيئات البث وفقاً للولاية الصادرة في عام 2007 عن الجمعية العامة للويبو التي دعت إلى اتباع نهج قائم على الإشارات لتوفير الحماية لأنشطة تلك الهيئات بالمعنى التقليدي. وتماشياً مع تلك الولاية، رأى الوفد أنه يجب أن تكون الحماية ضيقة النطاق، وأن أبرز المشكلات التي تواجهها هيئات البث اليوم هي إعادة إرسال إشارات البث إلى الجمهور دون تصريح

على أي نوع من أنواع المنصات، بما فيها الإنترنت. وأشار إلى أنه يعي أن التحولات التكنولوجية السريعة التي تشهدها صناعات قطاع البث تؤثر تأثيراً بالغاً في مفهوم البث في حد ذاته وتطرح تحديات جمة أمام وضع معايير دولية. وذكر الوفد أن اللجنة قد حققت، في عام 2015، توافق في الآراء على موضوع حماية المعاهدة والحقوق المزمع منحها. وأعرب الوفد عن مواصلة التزامه بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الويبو لتعميق فهم القضايا وصقل نص المعاهدة وفق أحكام ولاية الجمعية العامة للويبو لعام 2007. والتفت الوفد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية اضطلعت بدور ريادي في المؤتمر الدبلوماسي الذي تُوج باعتماد معاهدة مراكش. ومع ذلك، فإنها لا تدعم المضي في أعمال وضع المعايير التي تتطلب من البلدان اعتماد استثناءات وتقييدات على حق المؤلف. واعتبر الوفد أن الإطار الدولي الحالي للاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف يمنح البلدان المرونة الملائمة لاعتماد استثناءات وتقييدات تدفع سياساتها الوطنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية قدماً وفق معايير دولية راسخة. وأيد مواصلة العمل في لجنة حق المؤلف على وضع مبادئ رفيعة المستوى لتحسين استثناءات حق المؤلف لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والهيئات التعليمية. إذ سيتيح وضع تلك المبادئ للدول الأعضاء التعاون على تحسين قوانينها الوطنية وتحديثها. وأبدى الوفد دعمه للعمل الرامي إلى تعزيز فهم الاستثناءات والتقييدات الوطنية على حق المؤلف لفائدة الأشخاص ذوي إعاقات أخرى غير معاقى البصر، في إطار لجنة حق المؤلف، بما في ذلك تكليف الويبو بإعداد دراسة عن ذلك الموضوع. ثم أشار إلى أنه يعارض إقامة أية صلة بين مشروع المعاهدة المقترح بشأن هيئات البث وبين التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف. ورأى أن العمل المنجز في معاهدة هيئات البث قطع شوطاً كبيراً وأنه يجدر النظر فيه بصورة منفصلة. وفي الختام، قال الوفد إنه يعترض على أي ادعاء بأن العمل على معاهدة هيئات البث لن يتقدم دون العمل على الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف.

68. وأشار وفد اليابان إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة استناداً إلى النص الموحد في مناقشتها لموضوع حماية هيئات البث. وقال إنه ينبغي للمناقشات التالية أن تسعى إلى تعميق تفاهم الدول الأعضاء من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب فرصة ممكنة. وفيما يخص موضوع الاستثناءات والتقييدات، فإن من الأهمية بمكان أن تقيم اللجنة التوازن المناسب بين مصالح أصحاب الحقوق والنفوذ إلى المصنفات وعليه أن تضع الدول الأعضاء استثناءات وتقييدات متوازنة ومناسبة تتماشى مع السياق الاجتماعي والثقافي لكل بلد. ورأى الوفد أنه ينبغي للمناقشات حول تلك المسألة أن تركز على تبادل التجارب والخبرات والممارسات الوطنية.

69. وأعلن وفد السنغال تأييده للبيان المقدم باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن السنغال ما انفكت تولي أهمية كبرى لعمل لجنة حق المؤلف التي شهدت تقدماً كبيراً في عدد من بنود جدول أعمالها ولا سيما حماية هيئات البث؛ والاستثناءات والتقييدات؛ وحق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية؛ وحقوق التنوع (والموضوعان الأخيران مدرجان في بند "مسائل أخرى"). ورأى الوفد أنه ينبغي تسليط الضوء على مسألة حقوق التنوع كبنود دائم في جدول أعمال لجنة حق المؤلف، وفقاً للاقتراح المشترك المقدم مع وفد الكونغو، نظراً إلى تأثير تلك المسألة وآثارها في الظروف الفعلية لوسط الفنانين. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره للعمل المنجز فيما يخص النفاذ إلى المواد التعليمية مرحباً بإدراج تلك المسألة في جدول الأعمال.

70. وأعلن وفد كوستاريكا باعتماد كونغرس كوستاريكا معاهدة مراكش. وأمل أن يتمكن بلده من تنفيذ المعاهدة بمساعدة الأمانة. وأبدى سروره لإيداع صك الانضمام إلى معاهدة مراكش خلال جمعيات 2017. وكذلك لأن الجمعية التشريعية في كوستاريكا بدأت النظر في معاهدة ييجين من أجل التصديق عليها وتنفيذها. ونظراً إلى أهمية المعاهدتين ومساهمتهما في ضمان الاحترام الواجب لحق المؤلف والحقوق المجاورة، أعرب الوفد عن التزام بلده بتنفيذها. وقال إن مكتب حق المؤلف في كوستاريكا واصل إحلال ثقافة حق المؤلف والحقوق المجاورة وترسيخها بتيسير تبادل المعارف وتوفير المعلومات لجميع الجهات المهمة عن طريق سجل وطني. وفضلاً عن ذلك، أتيحت المعلومات للجمهور والجامعات الخاصة الراغبة في ذلك. وأفاد الوفد بأن كوستاريكا تؤمن إيماناً شديداً بإحلال ثقافة احترام الملكية الفكرية وترسيخها.

71. ورأى وفد المكسيك أن مسألة حماية هيئات البث مهمة جداً ودعا الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها من أجل إبرام معاهدة في ذلك المجال. وأيد الوفد موقف وفدي الأرجنتين وكولومبيا ومفاده ضرورة التمييز بين حماية هيئات البث والبنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال اللجنة نظراً إلى المرحلة التي بلغتها المناقشات الخاصة بتلك المسألة. ولذلك يتعين اختتام المناقشات باقتراح أساسي لمعاهدة بشأن حماية هيئات البث وعقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2018.

72. وأكد وفد الهند أن لجنة حق المؤلف لجنة مهمة لأنها تتناول ثلاثة موضوعات محورية للدول الأعضاء وهي حماية هيئات البث؛ والتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات؛ والتقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي إعاقات أخرى. وأكد الوفد الأهمية التي يوليها لتلك المسائل الثلاث. وقال إن الدورات السابقة للجنة قد أوضحت بعض الصعوبات في التوصل إلى اتفاق على طريقة المضي قدماً بتلك البنود. ورأى الوفد أن المسائل الثلاث لم تلقَ المستوى نفسه من الالتزام والفهم والأهمية استناداً إلى سياقات التنمية الاجتماعية الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن رغبته في إخراج معاهدة متوازنة بشأن حماية هيئات البث تماشياً مع تكليف الجمعية العامة للويبو 2007. ولا شك في أن الاستثناءات والتقييدات تكتسي أهمية محورية للأفراد والتنمية الجماعية للمجتمعات المستنيرة. وللإستثناءات والتقييدات دور مهم في إحقاق الحق في التعليم والحصول على المعارف وإن واجه التحديث في العديد من البلدان عراقيل نتيجة عدم النفاذ إلى المواد التعليمية والبحثية الملائمة. وأبدى الوفد أسفه لأن عدم وجود الإرادة اللازمة لمناقشة مسألة الاستثناءات والتقييدات وبلورتها في إطار اللجنة قد أدى إلى جمود المناقشات حول القضايا الثلاث المهمة. وأضاف أن مراعاة أولويات الآخر وفهمها عاملان أساسيان للمضي قدماً في عمل اللجنة. ومن ثم، أكد الوفد التزامه بالمشاركة مشاركة بناءة في التفاوض على نتيجة مقبلة للجميع بشأن الموضوعات الثلاث المطروحة أمام اللجنة.

73. وقال وفد جمهورية كوريا إنه يولي أهمية كبيرة لمعاهدة حماية هيئات البث. ورجح النهج القائم على الإشارة مضيفاً أن المزيد من المناقشات لازمة لتحقيق نتائج تعود بالفائدة على جميع الدولي الأعضاء. ورأى أن تحسين الاستجابة لتطور التكنولوجيات والسوق خلال العقود السابقة يرتب بتحديث حماية هيئات البث. وأعلن الوفد التزامه بالمشاركة بفعالية في الحوار الراعي إلى المضي قدماً في العمل على إبرام معاهدة بشأن هيئات البث.

74. وأعلن وفد ملاوي تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن حق المؤلف أداة مهمة للتنمية الاقتصادية، فدفع ذلك حكومة ملاوي إلى اعتماد قانون جديد دخل حيز النفاذ في مايو 2017. وقد راعى القانون حاجة ملاوي إلى الامتثال للمعاهدات الدولية مثل معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ومعاهدة بيجين ومعاهدة مراكش. ونوه الوفد بأن ملاوي قد أودعت وثيقة التصديق على معاهدة مراكش في يونيو 2017. وتطلع الوفد إلى إبرام المفاوضات على معاهدة لحماية هيئات البث من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي يُعنى باعتمادها. وأعرب عن رغبته في التقدم في المفاوضات على التقييدات والاستثناءات مع عدم إغفال موازنة حقوق المؤلفين والصالح العام. وفي الختام، أبدى الوفد تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن حق التمتع وأمله في الحفاظ على البند في جدول أعمال لجنة حق المؤلف في نوفمبر 2017.

75. وأعلن وفد الفلبين أن بلده قد حدد قطاع ذي أولوية الصناعات القائمة على حق المؤلف وأن إقامة نظام متوازن وموجه نحو التنمية لحق المؤلف يكتسي أهمية محورية لتحقيق التقدم والنمو. وقال إن الفلبين تتابع عن كثب المناقشات حول المعاهدة المقترحة لحماية هيئات البث. إذ تتمتع الفلبين بصناعة بث قوية تؤثر تأثيراً بالغاً في تشكيل الثقافة الوطنية وتنقيف شعبها. وذكر بأن الفلبين مهد المناقشات الخاصة بمعاهدة لحماية هيئات البث في إطار الندوة العالمية بشأن التسجيلات الصوتية وتكنولوجيا الاتصال الجديدة والملكية الفكرية التي عُقدت في عام 1997. وقد عدّلت قانونها الخاص بالملكية الفكرية من أجل إدراج الأحكام الموضوعية لمعاهدي مراكش وبيجين كليهما. وأوشك الوفد على الانتهاء من إجراءات الانضمام إلى معاهدة مراكش ويجري مشاورات مع الجهات المعنية بشأن الانضمام إلى معاهدة بيجين.

76. وأيد وفد أوغندا البيان الذي قدمه وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن قلقه البالغ من تفاقم ظاهرة قرصنة الإشارات ومن ثم دعمه لإبرام معاهدة تحمي هياكل البث وتوازن بين المبدعين ومستخدمي المعلومات. ويجب على المعاهدة أن تضمن النفاذ إلى المعلومات والمعارف للجميع بسعر معقول، بما في ذلك الساكنون في المناطق النائية والفقيرة غير القادرين على الدفع. وحذر الوفد من إدماج أي أحكام في معاهدة البث المقترحة تؤدي إلى منح المزيد من حقوق الملكية الفكرية لهيئات البث على المصنفات المعاد بثها عن طريق إشارة البث. إذ تتمتع هيئات البث أصلاً بحقوق بموجب نظام حق المؤلف مكافئة على ابتكارها ولا ينبغي منحها حق مؤلف على محتويات البث أو تمديد تلك الحقوق لتشمل الإنترنت. إذ إن السعي إلى تمديد نطاق الحماية بموجب معاهدة البث المقترحة ليشمل محتويات البث لا يتعلق بمنع سرقة الإشارات وإنما القرصنة ومحاولات الترخ. وينطوي ذلك على احتمال إدخال مجموعة كبيرة من الحقوق الجديدة التي تسيء للإنترنت. وقال الوفد إنه غير راضٍ عن أحكام المعاهدة التي تدخل حقاً جديدة للملكية الفكرية على تغليف المصنفات وتوزيعها. إذ يجب أن يبقى نطاق المعاهدة مركزاً على البث التقليدي الإذاعي والتلفازي وهما التكنولوجيتان اللتان تغطيهما اتفاقية روما لعام 1961 والتي حادت عنها معاهدة البث المقترحة. وقد غطت الاتفاقية تمثيل الصوت والصورة عبر الكابل والساتل. ومن الأهمية بمكان أن تتبع المعاهدة أحد المبادئ الرئيسية للملكية الفكرية وهي تقديم حافز إلى أصحاب الحقوق عوضاً عن مكافأة على الاستثمار. ويجب الترويج بين النهج القائم على الحقوق والنهج القائم على سرقة الإشارات. وسييسر ذلك عقد مؤتمر دبلوماسي ناجح. وفيما يخص الاستثناءات والتقييدات، أكد الوفد أهمية النفاذ إلى المواد التعليمية مؤيداً اقتراح المجموعة الأفريقية الراعي إلى ضمان وضع خارطة طريق واضحة للمفاوضات. وأيد الوفد إدماج حقوق التمتع كبنود دائم في جدول أعمال لجنة حق المؤلف.

77. وأيد وفد كينيا البيان الذي قدمه وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن رغبته في تعجيل اختتام المناقشات حول معاهدة البث المقترحة لأن النص أوشك على أن يصبح جاهزاً للإحالة إلى مؤتمر دبلوماسي خلال الثنائية المقبلة. وأعرب أيضاً عن رغبته في الإبقاء على حق التمتع والدراسة الخاصة بتأثير حق المؤلف في البيئة الرقمية في جدول أعمال اللجنة. والتفت الوفد إلى معاهدة مراكش قائلاً إن بلده قد أودع مؤخراً صك انضمامه وشرع في إدراج أحكام المعاهدة في قانونه الوطني. وأشار إلى أن العديد من البلدان الأفريقية، ومنها بعض البلدان الأقل نمواً والعديد من البلدان النامية، يواجه صعوبات في التصديق على تلك المعاهدة وتطبيق أحكامها على الصعيد المحلي. وحث الوفد الأمانة على دعم تلك البلدان.

78. وأوصى ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) بحذف معاهدة حماية هياكل البث عن جدول أعمال لجنة حق المؤلف حتى يتمكن مؤيدو المعاهدة من توضيح الهدف المتوقع من المعاهدة عملياً، وكيف ستؤثر المعاهدة في مالكي حق المؤلف والراغبين في النفاذ إلى المعلومات التي توزعها هيئات البث، البث في وجود أي توقع معقول بالاتفاق على جوهر المعاهدة. وستكون المعاهدة إيجابية ومفيدة بقدر ما تتعلق بما تواجهه هيئات البث من مصاعب في حماية البث التقليدي للأحداث الرياضية أو الأحداث المباشرة الأخرى أو تحديات فريدة في مواجهة القرصنة التي لا يمكن التصدي لها بموجب أنظمة حق المؤلف والحقوق المجاورة القائمة؛ على ألا تنطوي المعاهدة على حلول تقوض الحقوق المشروعة للمستخدمين. ومع ذلك، أقر الممثل بوجود نسخ من المعاهدة أيدتها جماعات الإذاعة وبعض الدول الأعضاء ولكنها تؤثر سلباً في الجمهور بأكثر من طريقة. ولعل مرتبط الفرس هو حقوق ما بعد التثبيث وإصرار هيئات الإذاعة على تلك الحقوق يستدعي من الويبو أن تعالج الحاجة إلى وضع استثناءات محكمة لتلك الحقوق. وسيتعين على الويبو النظر في عواقب إنشاء طبقات جديدة من الحقوق على حق المؤلف كلما نُقلت المعلومات عبر منصة بث، فيؤدي ذلك إلى ظهور مجموعات جديدة من الحقوق لتوضيح الحقوق وموازنتها وتمديدتها إلى ما لا نهاية. وستتفاقم تلك المشكلات أكثر إذا وسَّع نطاق المعاهدة ليشمل الإنترنت استجابة لدعوة العديد من البلدان. ومن غير المرجح أن تقتصر مجموعة جديدة من الحقوق المجاورة على المواد المرسلَة عبر الإنترنت على إفادة هيئات البث التقليدي ولا سيما إذا أصرت تلك الهيئات على اكتساب حقوق على المواد الموزعة عبر الإنترنت بناء على طلب الجمهور. ولا شك في أن إدراج أشكال الإرسال عبر الإنترنت سيؤدي إلى إنشاء حق على محتوى أنتجه وأبدعه الغير بما يفيد شركات أمريكية كبرى تبث الفيديوهات مثل غوغل ويوتيوب وفيسبوك وتيفليكس وأمازون وآيتيونز ومنصات بث الموسيقى مثل سبوتيفاي. وتساءل الممثل عما إذا كان ذلك مقصد الويبو. وفضلاً عن ذلك، لم تتضح طريقة عمل معاهدة

البث وهو أمر ضروري قبل الإحالة إلى مؤتمر دبلوماسي. إذ يتعين إعلام الجمهور بمقاصد الويبو وتأثيرها فيهم. ومن الأيسر للوفود أن تحذف معاهدة البث من جدول أعمال لجنة حق المؤلف كما فعلت في عام 2007 لأنه من الواضح أن موضوع البث يجيد باللجنة عن أعمالها وأن المعاهدة مبركة ومعينة. واقترح الممثل إجراء دراسة أثر تتناول الأسئلة الرئيسية التالية: "كيف ستغير المعاهدة توزيع الدخل بين أصحاب حق المؤلف والمستمعين وهيئات البث؟ كيف ستغير المعاهدة توزيع الإيرادات بين البلدان في ضوء ملكية الجهات المستفيدة التي "تبرمج بث" المحتوى ولا تملكه. وما هي الشركات التي تؤدي دوراً كبيراً في برمجة بث المحتويات ومن يمتلك تلك الشركات؟ هل يختلف ذلك كثيراً عن تلك المحتويات في حد ذاتها؟ إن شملت المعاهدة الإنترنت والفيديوهات والموسيقى المرسلة عبره، فمن هم المستفيدون بالحقوق؟ فعلى سبيل المثال، هل ستحصل شركات مثل نتفليكس ويوتيوب وسبوتيفاي على حقوق على محتوى الغير؟ كيف ستؤثر المعاهدة في الاستثناءات لحق المؤلف المكفولة بموجب اتفاقية برن مثل الحق في الاقتباس والأخبار والاستثناءات للشؤون العامة أو التعليم؟ كيف ستؤثر المعاهدة في مشكلة المصنفات اليتيمة؟ (إذا أنشأت المعاهدة حقوقاً جديدة بعد التثبيت لفائدة هيئات البث) كيف ستؤثر المعاهدة في منتجي ومبدعي المحتويات السمعية البصرية الذين يستخدمون معلومات مستمدة من بث؟ كيف ستؤثر المعاهدة في استخدام المعلومات المستمدة من برامج بث عبر الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك أو تويتر أو غيرها؟

79. وقال ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) إن معاهدة مراكش التي اعتمدت في عام 2013 خير مثال على سبل استجابة لجنة حق المؤلف لاحتياجات المواطنين وإحداث تغيير فعلي في العالم. وأقرت الدول الأعضاء بضرورة مشاركة لجنة حق المؤلف في مسألة الاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف بإدراج الموضوع في جدول أعمالها. وبذلك أقرت بالقيمة التي تقدمها مؤسسات التراث الثقافي إلى المجتمع وبالهدف النهائي من نظام حقوق الملكية الفكرية وهو حفز الإبداع والابتكار لا تكبيل الإبداع. وقد اتخذت عدة مبادرات مثل الرسم البياني غير الرسمي عن التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات التي قدمها الرئيس الخارج والتي يرغب الممثل في تحولها إلى وثيقة عمل للجنة أو دراسة كينيث كروز وتحديثها التي أظهرت تشتت استثناءات المكتبات حول العالم. ورحب الممثل بكل الخطوات التي تساهم بفعالية في تحقيق مهمة اللجنة. وشجع الدول الأعضاء على المشاركة في مناقشات مفتوحة دون خوف علماً بأن غياب الاستثناءات لا الإفراط فيها هو المشكلة في العديد من البلدان. ولا شك في أن لجنة حق المؤلف قادرة على إحداث أثر فعلي في الميدان كما أثبتت معاهدة مراكش. ورحب الممثل أيضاً بالأفكار والإمكانات الجديدة بشأن عمل اللجنة وخص بالذكر جهود الأمانة وتفانيها في هذا الصدد. وفي الختام، أعرب الممثل عن تطلعه إلى خطة العمل المنشودة على أمل أن تساهم في المضي قدماً نحو حلول دولية فعالة لأعمال المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف.

80. إن الجمعية العامة للويبو:

"1" أحاطت علماً "بتقرير عن اللجنة الدائمة لحق المؤلف والحقوق المجاورة" (الوثيقة WO/GA/49/5)؛

"2" ووجهت لجنة حق المؤلف إلى مواصلة عملها على المسائل التي تناولها التقرير في الوثيقة WO/GA/49/5.

البند 14 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

81. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/49/6.

82. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة تعرض التقدم المحرز في المناقشات التي أجريت في الدوريتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين المعقودتين في الفترة من 12 إلى 15 ديسمبر 2016، ومن 3 إلى 6 يوليو 2017 على التوالي. وذكرت

الأمانة أنّ اللجنة واصلت، أثناء الدورتين، معالجة الموضوعات الخمسة التالية: "1" الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات؛ "2" وجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ "3" والبراءات والصحة؛ "4" وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم؛ "5" ونقل التكنولوجيا. ودعت الأمانة الجمعية العامة لليوبو إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة.

83. وذكر وفد السنغال، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أنّ جدول أعمال اللجنة يتضمن قضايا ذات أهمية حيوية للبلدان النامية بشكل عام، والفازة الأفريقية بشكل خاص. وقال الوفد إنّ مجموعته مهتمة للغاية بإجراء مناقشات مستفيضة بشأن الدور الحيوي للبراءات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أهمية تحقيق توازن بين المصالح الخاصة والعامة، وذكر أنّ العقبات القانونية المحددة والواضحة ينبغي أن تحل من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، ولا سيما البلدان التي تواجه عوائق رئيسية في هذا الصدد. وأشار الوفد إلى أنّ توصيات أجنحة التنمية هي المرجع الأساسي للسياسات العامة لليوبو بشأن التنمية، وأنّ المناقشات داخل اللجنة ينبغي أن تسهم في نشر المعلومات ونقل التكنولوجيا لحفز الوصول إلى المعرفة. وقال الوفد إنّ مجموعته تعلق أهمية كبيرة على مسألة الاستثناءات والتقييدات على الحقوق باعتبارها أحد المرونات التي توفر التوازن في قانون البراءات. وأشار الوفد إلى أن بند جدول الأعمال المتعلق بالبراءات والصحة يشكل مصدر قلق خاص لمجموعته لأنه يتناول مسألة الحصول على الأدوية والعلاجات، وهي مسألة حيوية لمواجهة تحديات الصحة العامة في بلدان المجموعة. وأيد الوفد اقتراحه بشأن برنامج عمل بشأن البراءات والصحة، وأعرب عن تطلعه إلى تطوير أنشطة في هذا الإطار.

84. وتحديث وفد اليابان باسم المجموعة باء، فشكر رئيسة اللجنة على تنظيمها لهاتين الدورتين، وشكر الأمانة على عملها الشاق خلال العام الماضي وإعدادها الوثيقة قيد النظر لعرضها على الجمعية العامة لليوبو. وقال الوفد، مشيراً إلى الموضوعات الخمسة المدرجة في جدول أعمال اللجنة، إنّ مجموعته مهتمة بإحراز تقدم في موضوع جودة البراءات، بما في ذلك نظم الاعتراض، وموضوع سرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم. وأضاف الوفد أنّ اللجنة ينبغي أن تكون محفلاً يستفيد فيه جميع الخبراء الذين يحضرون دوراتها من مناقشاتها التقنية، وأعرب عن أسفه لعدم تمكن اللجنة، خلال دورتها الخامسة والعشرين، من التوصل إلى اتفاق بشأن العمل المقبل. ولكنّه رأى أنّ الاتفاق بشأن العمل المقبل الذي انتهت إليه الدورة السادسة والعشرين كان مثلاً عمماً يمكن تحقيقه حين تنخرط الوفود في مناقشات بناءة. وقال الوفد إنّ اللجنة ينبغي أن تكون محفلاً لمناقشة قانون البراءات الموضوعي بطريقة تستجيب لمعطيات العالم المتغير. وضرب الوفد مثلاً بأنّ تحسين نوعية منتجات عمل مكاتب الملكية الفكرية وتقاسم العمل وأشكال التعاون التقني الأخرى من أجل تعزيز بيئة عمل صحية ومبتكرة، ينبغي أن يعود بالنفع على جميع المكاتب بغض النظر عن حجمها أو خبرتها. وأعلن الوفد أنّ الهدف من اللجنة هو تيسير التنسيق وتقديم التوجيه بشأن التطوير التدريجي الدولي لقانون البراءات، بما في ذلك تنسيق القوانين والإجراءات الوطنية. وفي الختام، شدد الوفد على أنّ المجموعة الباء لا تزال ملتزمة بأنشطة اللجنة وناشد جميع الدول الأعضاء التعاون على تحقيق هذا الهدف.

85. وأشار وفد إستونيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة. ورحّب الوفد بالاتفاق الذي أبرم، في الدورة السادسة والعشرين للجنة، بشأن العمل المقبل والذي مكّن اللجنة من مواصلة عملها بطريقة متوازنة ورائية إلى المستقبل. وقال الوفد إنّ يولي أهمية كبيرة للنهوض بالعمل بشأن موضوع جودة البراءات ورحب بجلسة تبادل الأمثلة والحالات المتعلقة بتقييم الخطوة الابتكارية التي ستعقد في الدورة المقبلة للجنة، مع إيلاء اهتمام خاص للموضوعات الواردة في الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا، والتي أقرتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن جلسة التبادل قد تفيّد في إعداد دراسة عن الخطوة الابتكارية تقدم إلى الدورة الثامنة والعشرين للجنة. وأعرب عن تطلّع الاتحاد ودوله الأعضاء إلى الإسهام في هذا العمل. وفيما يتعلق بموضوع البراءات والصحة، نظر الوفد في النهج القائم على الأدلة الذي تتبعه اللجنة. ورأى أنّ استكمال الدراسات الحالية وعقد جلسات المعلومات وتبادل الخبرات هو وسيلة مناسبة للعمل على الموضوع لأنه سيعطي اللجنة فهماً أفضل لدور البراءات في القضايا

المتعلقة بالصحة، بما في ذلك فائدته على الابتكار. ورَّحَّب الوفد بقرار اللجنة وقف المناقشات بشأن إمكانية تنقيح قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات، واختيار نهج بديل لمعالجة المشاكل التي أثارها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار الوفد إلى أنَّ الاتحاد ودوله الأعضاء مقتنعون بأنَّ المساعدة التشريعية والتقنية الفردية والمخصصة ستزاعي الاحتياجات الخاصة لكل بلد، وستكون أكثر ملاءمة من نهج واحد للجميع. وأعرب الوفد عن أمله في أن تساعد الجلسة الإعلامية، التي ستعقد أثناء الدورة السابعة والعشرين للجنة، الدول الأعضاء على تحقيق فهم أفضل للمساعدة التي تقدّمها الويبو، وكيفية استخدام تلك التدابير لتلبية احتياجاتها. وذكر الوفد أنَّ الاتحاد ودوله الأعضاء ملتزمون بالمساهمة في أعمال اللجنة وفقا لخطة العمل المتفق عليها. وقال الوفد إنَّ الاتحاد ودوله الأعضاء يعيرون جميع المواضيع المدرجة في جدول الأعمال ذات القدر من الأهمية، إلا أنهم محتمون بشكل خاص بتعزيز التعاون الدولي وتحسين المعرفة التقنية بشروط أهلية الحماية براءة، ضمانا لنظام براءات يتسم بالمزيد من الفعالية والكفاءة والجودة، فضلا عن مناقشة القضايا ذات الصلة بمواءمة قانون البراءات الموضوعي. وفي الختام، أشار الوفد إلى أنَّ الاتحاد يعمل على وضع براءة أوروبية ذات أثر موحد وإنشاء المحكمة الموحدة للبراءات، وأعرب عن أمله في أن يصبح هذان الصكان فعالين بسرعة. وذكر أنَّ الصكين سيساعدان على اجتذاب الابتكار المواهب والاستثمارات وحفظها.

86. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أنَّ عمل اللجنة كان مثمرا للغاية. ورأى أنَّ من واجب اللجنة أن تجري دراسات، ولا سيما دراسة تعن كفاية شرط الكشف ومطالبات ماركوش. وأيدَّ الوفد الاقتراح الداعي إلى إجراء دراسة بشأن أهلية اختراعات الانتقاء للحماية براءة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أنَّه ممتهم بتجربة البلدان الأخرى بشأن اختراعات الانتقاء ومطالبات ماركوش، نظرا لأهميتها الاقتصادية. وأعرب الوفد عن تأييده للمناقشة حول موضوع البراءات والصحة. فقال إنَّ ضمان الحصول على الأدوية مسألة هامة، ولكن ينبغي الحفاظ على توازن بين مصالح مالكي الأدوية والمجتمع ككل. وفيما يتعلق بنوعية البراءات، شدّد الوفد على أهمية إجراء مزيد من المناقشات بشأن التصديق على المكاتب وفقا للمعايير الدولية.

87. وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إنَّ أنشطة اللجنة ذات أهمية كبيرة باعتبارها محفلا متعدد الأطراف لمناقشة القضايا المتعلقة بالبراءات، وتبادل الأفكار والخبرات في المجالات الحاسمة للتنمية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المناقشات حول مواضيع الاستثناءات والتقييدات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا مهمة لتحقيق توازن بين مصلحة أصحاب البراءات والمصلحة العامة لأغراض الاستخدام الفعال لمواطن المرونة في نظام البراءات وتقديرا لقيمة النظام الاجتماعية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأنَّ اللجنة توصل في دورتها السادسة والعشرين إلى اتفاق بشأن العناصر الهامة التي ينبغي إدراجها في العمل المقبل، وهي عناصر تشكل شاعلا مشتركا لجميع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمسألة البراءات والصحة، ذكر الوفد أنَّ مسألة الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار في متناول الجميع أمر جوهري، وعنصر هام لإعمال الحق في الصحة بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان. وأكد الوفد أنَّ على الويبو، باعتبارها إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، أن تدعم البلدان في جهودها الرامية إلى معالجة العوائق المرتبطة بالملكية الفكرية التي تؤثر على توافر الأدوية والعلاجات والتكنولوجيات ذات الصلة والقدرة على تحمل تكاليفها وإمكانية الحصول عليها، ولا سيما البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل. ورأى الوفد أنَّ على اللجنة أن تحدد العوائق المرتبطة بمواطن المرونة التي يمكن تسخيرها لتلبية احتياجات الصحة العامة، ومناقشتها لتحديد الحلول العملية. وتطلّع الوفد إلى تنفيذ برنامج العمل بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بمسألة الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، ذكر الوفد أنَّ حقوق البراءات لا يمكن أن تكون مطلقة لأنها تحمل التزاما مرفقا بتحقيق فائدة للصالح العام. وتحقيقا لهذه الغاية، رأى الوفد أنَّ تلك الحقوق والالتزامات ينبغي أن تتوازن مع بعضها بعضا. وتوقع الوفد أن يتضمن مشروع الوثيقة المرجعية بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، الذي ستقدمه الأمانة إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة، معلومات عن الاستثناءات والتقييدات التي أثبتت فعاليتها في معالجة الشواغل الإنمائية. وأشار الوفد إلى أنَّ هذه الوثيقة ينبغي أن تناقش الاستثناءات والتقييدات بطريقة غير شاملة لتكون مرجعا للدول الأعضاء. وأقرَّ الوفد بأهمية مسألة جودة البراءات، لكن رأى أنَّه ينبغي تركها كي تناقشها السلطات الوطنية وتتخذ القرار



بشأنها، بما يراعي الأولويات الوطنية لكل بلد. وقال الوفد إن التنسيق الدولي لقانون البراءات لن يفيد الدول الأعضاء، نظراً للتفاوتات في مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للبلدان والاختلافات الكبيرة بين أولوياتها وأهدافها.

88. ورحب وفد جورجيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بما أنجزته اللجنة من عمل. وأبرز أهمية اللجنة كمنتدى تتبادل في الدول الأعضاء الخبرات وأفضل الممارسات في مجال قانون البراءات. وأعرب الوفد عن سروره من توصل اللجنة في دورتها السابقة، إلى اتفاق بشأن الأعمال المقبلة بفضل المشاركة البناءة لجميع الدول الأعضاء. وذكر الوفد أن مجموعته توالي اهتماماً لمجالات جودة البراءات وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكليهم. ورأى الوفد أن من الأهمية بمكان مواصلة العمل على تحسين جودة البراءات، إذ سيستفيد منها نظام البراءات برمته. وذكر الوفد أن عمل اللجنة يعزز التعاون الدولي ويسهل حل التحديات العابرة للحدود.

89. وعبر وفد إندونيسيا متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ عن تقديره للأمانة على تيسيرها المضي قدماً بالمناقشات ضمن اللجنة، كي تتيح لجميع الدول بذل جهد مشترك والمشاركة على نحو بقاء في التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن خطة العمل المقبلة للجنة فيما يخص القضايا التي تقترن على وجه الخصوص بمصالحها المشتركة. وتوجه الوفد بالشكر أيضاً إلى رئيسة لجنة البراءات على رئاستها الحكيمة. وقال إن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ تتطلع إلى مواصلة المناقشات في لجنة البراءات بشأن قائمة القضايا غير الحصرية التي ستبقى مفتوحة لإجراء مزيد من البحث والنقاش بشأنها خلال الدورات المقبلة للجنة، وهي الاستثناءات والتقييدات على الحقوق المشمولة بحماية البراءات، والصحة العامة، وسرية المراسلات بين العملاء ومستشاريهم المعنيين بالبراءات، إضافة إلى مسألة نقل التكنولوجيا. ورحب الوفد أيضاً باتفاق لجنة البراءات الذي ينص على أن يقتصر عملها خلال الدورات المقبلة الدورة، دون الإخلال بولايتها، على تقصي الحقائق وتبادل الخبرات والممارسات المثلى دون أن يؤدي ذلك إلى المواءمة. وأعرب الوفد عن ارتياح مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ لاتفاق اللجنة، فيما يخص موضوع الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، الذي ينص على إعداد الأمانة مشروع وثيقة مرجعية بشأن التقييدات والاستثناءات على حقوق البراءات وملتصدة بحماية البراءات. كما أضاف أنه يتطلع إلى استلام نسخة محدثة من ملخص الأجوبة على الاستبيان بشأن مصطلح "جودة البراءات" والتعاون بين مكاتب البراءات في مجالي البحث والفحص. وتطرق الوفد إلى موضوع البراءات والصحة وأعرب عن تحمسه لمناقشة الدراسة المحدثة بشأن القيود التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في الانتفاع الكامل بمواطن المرونة الخاصة بالبراءات وتأثيرها في الحصول على الأدوية، وخاصة الأساسية منها، بأسعار ميسورة لأغراض الصحة العامة في البلدان النامية، مع مراعاة الردود المستلمة من أعضاء لجنة البراءات. وأعرب عن أمله في أن تستمر المناقشات في إطار البند الحالي من جدول الأعمال بغية معالجة الموضوع على نحو متوازن. وأكد الوفد أيضاً استعداداً للمساهمة بنشاط في الجلسة التشاركية حول تجارب الدول الأعضاء في تنفيذ سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم من خلال التشريعات الوطنية. وتطلع الوفد إلى المشاركة على نحو تام في الجلسة التشاركية حول موضوع نقل التكنولوجيا. كما أعرب عن أمله في أن الجلسة الإعلامية بشأن المساعدة التشريعية في مجال البراءات وتكوين الكفاءات المتصلة بها، المزمع تنظيمها خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة البراءات، ستساهم مساهمة تامة في المداولات النهائية حول اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مراجعة قانون الويبو النموذجي لعام 1979 للبلدان النامية بشأن الاختراعات. وختاماً، أعرب الوفد عن أمله في أن تظل الروح البناءة سائدة في الدورات المقبلة للجنة البراءات.

90. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورحب بالاتفاق على برنامج العمل المقبل للجنة الذي يتيح اتباع نهج متوازن ويسعى لتلبية مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وتوجه الوفد بالشكر إلى رئيسة لجنة البراءات وإلى الأمانة على عملها الدؤوب لضمان أن يحظى برنامج العمل المقبل للجنة بموافقة جميع الدول الأعضاء. وأشار إلى أن عمل اللجنة يكتسي أهمية بالغة بصفتها المحفل الوحيد المتعدد الأطراف الذي يتيح للدول الأعضاء إجراء مناقشات ومحاورات فعالة بشأن تعزيز قوانين البراءات لفائدة المجتمعات. ورأى الوفد من جهة أن حماية حقوق المخترعين تكتسي أهمية كبيرة، وذلك من خلال توفير الحوافز لأنشطتهم الإبداعية والعنقودية. ولكنه ارتأى من جهة أخرى أن

توفير النفاذ إلى المعارف ونقل التكنولوجيا وإتاحة الأدوية المأمونة بأسعار زهيدة خدمةً للمصلحة الوطنية العامة هي مسألة تكتسي القدر نفسه من الأهمية. وأعرب الوفد بشكل خاص عن ارتياحه لاتفاق لجنة البراءات على أن تُجَمَّع الأمانة وثيقة مرجعية بشأن الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، إذ إن تنفيذها يبقى من التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار الوفد إلى تسليط الضوء في العديد من المحافل والدراسات على مسألة عدم استفادة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على نحو تام من مواطن المرونة التي يتيحها لها اتفاق تريبس حالياً. وتطلع الوفد إلى استلام تقرير من الأمانة ترد فيه توضيحات عن التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ الاستثناءات والتقييدات، وكيفية معالجة تلك التحديات. وعلاوة على ذلك، دعا الوفد الويبو لتقديم الدعم الفني اللازم في تنفيذ الاستثناءات والتقييدات بغية تلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب. وأشار الوفد إلى أن نقطة التقاطع بين البراءات والصحة العامة لا تزال من بين الاعتبارات الرئيسية لبلده، لا سيما النطاق الذي تحول فيه البراءات دون النفاذ إلى الأدوية الأساسية، مما يفضي إلى حرمان العديد من الفقراء من الأدوية المنقذة للأرواح. ولاحظ الوفد أن تجربته، لا سيما منذ القضية التي دارت بين جمعية المنتجين الصيدليين ورئيس جنوب أفريقيا (الرئيس الراحل نيلسون مانديلا) في عام 1998، جعلت من تمعن النظر في نقطة التقاطع تلك أمراً حتمياً. وصرح الوفد أن اللجنة مسؤولة عن ضمان ألا تقييد قوانين البراءات النفاذ إلى الأدوية دون مسوغ. ولذلك، ارتأى الوفد وضع برنامج عمل أكثر طموحاً بشأن موضوع البراءات والصحة خلال الدورات المقبلة للجنة.

91. وأعرب وفد الصين عن تأييده وتقديره للاتفاق بشأن برنامج عمل لجنة البراءات الذي تم التوصل إليه خلال الدورة السادسة والعشرين، وللجهود التي بذلتها اللجنة والبلدان. وقال الوفد إنه سيواصل المشاركة بنشاط في عمل لجنة البراءات من أجل تبادل الخبرات وتقديم الاقتراحات والمساهمة في تطوير نظام البراءات الدولي.

92. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة بـ. وشكر الوفد الأمانة على قيادتها، ورئيسة لجنة البراءات على توجيهها لعمل اللجنة. وتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمانة على عملها الدؤوب لتوفير الدعم إلى اللجنة، وقال إنه لا يزال يدعم برنامج عمل متوازن للجنة البراءات. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن المواضيع الخمسة التي تناولتها الوثيقة توفر أساساً جيداً لإجراء مثل تلك المناقشات، إذ إنها تجسد مسائل تحظى باهتمام جميع الدول الأعضاء على اختلاف مستويات التنمية فيها. وأضاف أن إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بتلك المسائل على نحو متوازن هو وسيلة لتحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يأخذ في الحسبان مجموعة المصالح التي تمثلها الدول الأعضاء. وصرح بأن نتائج الدورة السادسة والعشرين للجنة البراءات التي عُقدت في يوليو 2017 مشجعة للغاية. كما رحب بروح التعاون التي أتاحت للدول الأعضاء الاتفاق على برنامج عمل مقبل يتضمن أنشطة بشأن جميع الموضوعات الخمسة الواردة في جدول الأعمال. وتطلع الوفد إلى مواصلة المناقشات بروح التعاون نفسها خلال الاجتماعات المقبلة.

93. ورحب وفد اليابان متحدثاً بصفته الوطنية بمشاطرة اللجنة كما هائلاً من المعلومات بشأن مختلف القضايا أثناء المناقشات التي أُجريت في دورتها الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين، وبتوصلها إلى اتفاق بشأن عملها المقبل خلال دورتها السادسة والعشرين. وأعرب الوفد عن تقديره للأمانة على ما بذلته من جهود، وللدول الأعضاء على المرونة التي تحلت بها. وأشار الوفد إلى أن جودة البراءات وسرية التواصل بين مستشاري البراءات وموكلهم هما أهم موضوعين. وعبر عن اعتقاده أنه من المهم أن يُنظر إلى جودة البراءات من منظور عملي، مع مراعاة إجراءات منح البراءات، شمل ذلك الممارسات الخاصة بالبحث والفحص وإجراءات الاعتراض، التي تُعد عوامل محددة لجودة البراءات. وأضاف الوفد أن العديد من البلدان اجتمعت على فهم مشترك مفاده أن أنشطة تقاسم العمل تساهم في تحسين جودة البراءات. وفي هذا الصدد، تطلع الوفد إلى جلسة تشاركية حول مزيد من الأمثلة والحالات التي تتعلق بتقييم النشاط الابتكاري، بالإضافة إلى جلسة لتبادل المعلومات حول التعاون بين مكاتب البراءات في مجالي البحث والفحص التي من المزمع عقدها خلال الدورة المقبلة للجنة البراءات. وفيما يخص سرية الاتصالات بين الزبائن ومستشاريهم في مجال البراءات، رأى الوفد أن السباح للمستشارين بالحفاظ على سرية اتصالاتهم مع موكلهم من شأنه أن يعزز الثقة في نظام الملكية الفكرية ويدعم استقراره، ومن شأنه الإسهام كذلك في حماية مصالح كل الأطراف المعنية سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. وأعرب الوفد عن أمله في أن

تواصل لجنة البراءات مناقشة هذه القضية، وأن تتشارك الدول الأعضاء أهمية حماية سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم. وفي ذلك السياق، تطّلع الوفد إلى الجلسة التشاركية حول تجارب الدول الأعضاء في تنفيذ سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم من خلال التشريعات الوطنية، التي ستُعقد خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة البراءات. وعلاوة على ذلك، عبّر الوفد عن قناعته بأنه حري بالجنة أن تواصل مناقشة قضايا البراءات العالمية. وأعلن أنه سيسهم إسهاماً بئاً في المناقشات التي تُجرى ضمن لجنة البراءات بشأن المسائل المهمة المتعلقة بالبراءات.

94. وأيد وفد كينيا بيان وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن كينيا تستمر في تحديث قوانينها وسياساتها الخاصة بالملكية الفكرية امتثالاً للمعايير الدولية في جودة البراءات. وأشار إلى تعديل قانون البراءات في كينيا في مايو 2017 من أجل تحسين فعالية مسار طلبات البراءات. وفيما يخص إلغاء البراءات وإبطالها، أفاد الوفد بأن كينيا قد عززت محكمة متخصصة في الملكية الصناعية وحولتها إلى جهاز قضائي كامل بما يتماشى وأحكام دستور كينيا الجديد. وفيما يخص الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، ذكر الوفد أن قانون كينيا للبراءات يشتمل على كل الأحكام الملائمة.

95. وأيد وفد غانا بيان وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أنه يتابع باهتمام شديد المسائل الخمس قيد المناقشة في إطار لجنة البراءات ولا سيما في مجال البراءات والصحة الذي أثّرت مناقشته نتيجة عدم استخدام مواطن المرونة التي تتيحها البراءات استخداماً كاملاً من أجل تعزيز النفاذ إلى الأدوية. وقال الوفد إن غانا قد راجعت قانون البراءات فيها من أجل إدماج مواطن المرونة اللازمة كي يستفيد البلد من تحسين النفاذ إلى الأدوية. وفضلاً عن ذلك، رحب بجلسة التبادل حيث تبادلت الدول الأعضاء تجاربها وممارساتها الفضلى بشأن النشاط الابتكاري والبحث والفحص سعياً إلى تحسين جودة البراءات في مكاتب الدول الأعضاء المعنية.

96. وشكر وفد البرازيل الأمانة على جهودها المستمرة لمراعاة الطيف الكامل لآراء الدول الأعضاء. ورأى أن من الطبيعي أن تجذب مناقشات لجنة البراءات الاهتمام الشديد للدول الأعضاء والجمهور عامةً. إذ تتناول اللجنة مسائل بالغة التعقيد والأهمية لها آثار اقتصادية واجتماعية مباشرة في مجالات الابتكار والصحة العامة والرفاه الاجتماعي. وأعلن الوفد تأييده التام للعمل المتوازن في إطار اللجنة وتنفيذه الذي راعى آراء الدول الأعضاء من مختلف المناطق والمستويات الإنمائية. وأشار إلى أن اللجنة قد تمكنت بفضل التوجيهات الحكيمة لرئيسها من الاتفاق على عملها المقبل في دورتها السادسة والعشرين الذي شمل العديد من البنود التي ترغب البرازيل في المساهمة فيها. وتطلع الوفد إلى خطة عمل اللجنة بشأن البراءات والصحة. ولاحظ أن توفير الأدوية الأساسية بأسعار معقولة من دون الإخلال بجوافز الابتكار هي عملية موازنة دقيقة. ورأى أنه هدف نبيل يجب أن يسعى إليه كل بلد بلا استثناء. وأضاف أن ضمان النفاذ إلى الأدوية يتطلب من واضعي السياسات اتخاذ تدابير محكمة وإبداعية وسليمة. ومن ثم رأى أن القضايا المتعلقة بالبراءات والصحة قضايا محورية يجب أن يناقشها كل الأعضاء نظراً إلى الإجراءات الحكومية العديدة والمعقدة اللازمة لضمان فعاليتها. وأشار الوفد أيضاً إلى الأهمية المحورية لشفافية معلومات البراءات ووضع البراءات وبيانات البراءات من أجل تقليص تكاليف المعاملات في النظام وتحسين الرفاه العام وتيسير شراء الأدوية. وفي ذلك الصدد، ذكر عرض مجمع براءات اختراع الأدوية (MPP) بشأن براءات الأدوية وقواعد بيانات التراخيص (MedsPaL) المزمع تقديمه خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة البراءات. وأضاف أن من الموضوعات الأخرى التي تتابعها البرازيل عن كثب موضوع الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات حيث قدمت البرازيل اقتراحاً يخضع للمناقشة منذ سنوات. ورأى الوفد أن إعداد وثيقة مرجعية غير حصرية للقضايا سيكون مفيداً للدول الأعضاء. وفي الختام، أكد اقتناعه بالتوافق التام بين الجهود الرامية إلى موازنة أنظمة البراءات وأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة.

97. وشكر وفد غابون الرئيس على توجيهه الحكيم للمناقشات والأمانة على ما أتاحتها من وثائق للمندوبين. وأيد الوفد بيان وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وشدد على الأهمية الخاصة التي يوليها الوفد للقضايا المتعلقة بالبراءات والصحة. ولاحظ أنها مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية. وأعرب عن إيمانه بأن تنظيم جلسة لتبادل المعلومات

في جنيف في إطار الدورة التالية للجنة البراءات سيكون مفيداً لا محالة. ومع ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي تركيز التدريب على الباحثين. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تركز العمل على المجال الأكبر مساهمة في التنمية.

98. وأكد وفد الهند موقفه السابق بأن حقوق احتكار البراءات تُمنح لكشف الاختراع للجمهور وتعزيز الابتكار والتنمية الصناعية وتعزيز الاقتصادات الوطنية. ورأى أن الهدف الأساسي لأي مكتب براءات هو منح البراءات لمن يستحقها وتحسين جودة نظام البراءات ككل مع حماية المصالح العامة والتخلص من البراءات الوهمية. وأكد الوفد أن الهدف هو ضمان تشجيع النظام العالمي للملكية الفكرية للابتكار وتعزيزه لنقل التكنولوجيا باستخدام المرونات المتاحة بموجب اتفاق تريبس على أكمل وجه. ورأى أنه ينبغي تحسين جودة الفحص تحسناً ملحوظاً بما يتماشى مع أهداف السياسات الوطنية كي يتسنى تعويض التكلفة الاجتماعية المرتفعة لمنح براءات على تحسينات لا تُذكر. وأفاد بأن المكتب الهندي للبراءات قد انضم مؤخراً إلى منصة WIPO CASE التي تتيح النفاذ إلى تقارير البحث والفحص من العديد من البلدان وأن الهند ستصبح عما قريب مكتب إيداع يسر النفاذ إلى وثائق البراءات الهندية بما في ذلك تقارير البحث والفحص. وأبدى الوفد سروره للإبلاغ بأنه الهند وقعت اتفاقاً مع الويبو في 5 أكتوبر 2017 سيتيح النفاذ إلى تلك المعلومات. ومع ذلك، أعرب الوفد عن إيمانه الراسخ بأن توقيع تلك الاتفاقات يجب ألا يكون إجبارياً وأن يرجع إلى كل دولة عضو اتخاذ ذلك القرار وفقاً لأهدافها الوطنية. وفيما يخص مسألة نقل التكنولوجيا، قال الوفد إنه ينبغي موازنة الحقوق والالتزامات وأن تستند حماية البراءات إلى المحتوى التكنولوجي الوارد في المواصفات الخاصة بالبراءات. وأضاف أنه ينبغي لأصحاب الحقوق أن ينهضوا بنقل التكنولوجيا مبكراً ولا سيما في مجال الصحة العامة والتغذية من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتكنولوجية. ورأى الوفد أن سياسات التجدد الدائم التي تسمح بمنح براءات لابتكارات تراكمية لم تحقق تحسناً ملموساً تؤثر سلباً في توفير خدمات الرعاية الصحية. وذكر الوفد بأن الفريق الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة قد بحث مسألة عدم التوافق السياسي بين الملكية الفكرية والتجارة وحقوق الإنسان وقدم عدداً من التوصيات في ذلك الصدد. وأشار الوفد إلى أن بعض التوصيات كانت موجهة إلى الويبو تحديداً وترتبط بمجالات التبادل بشأن البراءات والصحة في إطار لجنة البراءات. وفي الختام، أبدى الوفد أمله في المشاركة في مناقشة حول تلك التوصيات في إطار لجنة البراءات.

99. ورحب وفد شيلي بما أنجزته اللجنة في عملها على العديد من القضايا المختلفة والمتوازنة التي اضطلعت بها على مدى السنوات القليلة الماضية، مع التركيز على الحوار التقني وحوار الخبراء بشأن مختلف النقاط المدرجة في جدول الأعمال. وشدد الوفد على أن المناقشات بشأن الاستثناءات والتقييدات والصحة هي مناقشات أساسية للملكية الفكرية وأن التوازن ضروري لإنجاز تقدم في هذا المجال. ورأى الوفد أن المناقشات الأخيرة التي أجريت في المنتديات الدولية أظهرت اهتماماً متجدداً بهذه المسائل بين الدول الأعضاء، ولا سيما الصعوبات التي تعيق ضمان توافر الأدوية بطريقة مستدامة. وأشار إلى أن استكمال الدراسات التي أجرتها الويبو، بناء على طلب الدول الأعضاء، يكتسي بأهمية خاصة. ورحب الوفد بكل الجوانب التي تتطلب مزيداً من الشفافية في منح البراءات، وخاصة فيما يتعلق بالأدوية والأجهزة الطبية. ورحب الوفد أيضاً بكشف شركات الأدوية عن البراءات المتعلقة بالأدوية، وربط البراءات بالأسماء الدولية غير المسجلة الملكية. وأبدى الوفد رغبته في رؤية أفضل طريقة لدراسة تلك المعلومات واستخدامها لتجنب الازدواجية في العمل، ولكي يؤدي المكتب الوطني للبراءات دوره بنشاط. وأعرب عن أمله في أن تستمر اللجنة في بحث هذه المسألة بالتنسيق مع المرفق الدولي لشراء الأدوية (Unitaid) ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة مجموعة براءات الأدوية (MPP). وذكر الوفد أن بلده ومكتبه الوطني للبراءات يدعمان بشدة زيادة شفافية النظام بأكمله، من خلال أعمال الملك العام والتوقيع على اتفاق مع مجموعة براءات الأدوية للنفاذ إلى قاعدة بيانات البراءات والتراخيص للأدوية (MedsPal). وأشار الوفد إلى أن الاتفاق كان خطوة أولية وأن مكتبه الوطني مهم بدراسة الربط بين قاعدة البيانات (MedsPal) وقاعدة البيانات التي أطلقت في 3 أكتوبر 2017. وأشار الوفد إلى أن قاعدة البيانات (MedsPal) تتطلب أن تكون مكاتب البراءات مسؤولة عن المعلومات المقدمة، ورأى ضرورة توضيح المقصود بالمسؤولية فيما يخص قاعدة البيانات المذكورة. وذكر الوفد أن التدابير الرئيسية لاستراتيجية شيلي للملكية الفكرية لعام 2016 - التي استهدفت بمساعدة الويبو - شملت وضع آلية تسمح بمعرفة ما إن كان دواء ما مغطى ببراءة، وما إن كانت

هذه البراءة قد منحت وأبقي عليها. وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، شكر الوفد الأمانة على تبادل المعلومات بشأن نقل التكنولوجيا والبراءات الاختراع، ولا سيما فيما يتعلق بكفاية الكشف وأثره على نقل التكنولوجيا. ورأى الوفد أن تبادل المعلومات سيستفيد للجنة التأثير على عنصر أساسي هو نشر المعلومات في البلدان النامية.

100. وأبدى وفد كندا ارتياحه لموافقة الدول الأعضاء على خطة العمل المقبلة في نهاية الدورة السادسة والعشرين للجنة. وأعرب عن أمله في أن تنظر الدول الأعضاء، في الدورة المقبلة للجنة في ديسمبر، بعين التأييد إلى اقتراحه المتعلق باستعراض وتلخيص البحوث العالية الجودة المتاحة التي تدرس العلاقة بين حقوق البراءات والصحة العامة بالاستناد إلى الحقائق. وكرر الوفد عرضه بالانخراط في مناقشات مع الوفود فيما بين الدورات بشأن هذه المسألة الهامة.

101. وأعرب وفد أوغندا عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذكر الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة، ولا سيما بشأن بنود جدول الأعمال "البراءات والصحة" و"الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات" و"نقل التكنولوجيا". وأشار إلى أن الدورة الخامسة والعشرين لم تتوافق على العمل المقبل، وأبدى سعاده لنجاح الدورة السادسة والعشرين. وأعرب عن أمله في أن يواصل عمل اللجنة الإسهام بشكل مفيد في تنفيذ توصيات أجنده التنمية الوجيهة. وأشار الوفد إلى أن جدول أعمال الدورة المقبلة يتضمن عناصر من مقترح قدمته مجموعته ومجموعة أجنده التنمية بشأن البراءات والصحة، يرمي إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، لتكييف نظمها المتعلقة بالبراءات لتحقيق الاستفادة الكاملة من أوجه المرونة المتاحة في نظام البراءات الدولي بغية تعزيز أولويات السياسات العامة المتصلة بالصحة العامة. وأعرب الوفد أيضاً عن قلقه من اقتراحات قدمتها بعض الدول الأعضاء بشأن توسيع نطاق أعمال اللجنة لتشمل المسائل خلاف الملكية الفكرية التي تؤثر على الحصول على الأدوية. وأشار الوفد إلى ضرورة أن تركز اللجنة على المسائل التي أنيطت بولاية الويبو. وفي الختام، شدّد الوفد على أهمية الاستجابة الدولية المشتركة والمنسقة والتعاونية في مواجهة التحديات الصحية العالمية الناشئة في مجال الصحة العامة. وأوصى الوفد الويبو بتعزيز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية دعم الحكومات وتعزيز قدرات فاحصي البراءات، على المستويين الوطني والإقليمي، في تطبيق قواعد صحة عمومية صارمة على معيار الأهلية للبراءة.

102. وأثنى وفد ترينيداد وتوباغو على الأمانة وعلى العمل الذي قامت به اللجنة في السنوات التسع عشرة الماضية. وأثنى الوفد أيضاً على اللجنة لإحرازها تقدماً في عملها على قضايا معقدة وشائكة ومحاولاتها للتوصل إلى توافق في الآراء. وأعرب الوفد عن تطلعه لتلقي تفاصيل بشأن وثائق العمل الحالية ومقترحات العمل في المستقبل. وتطلّع إلى إعداد الدول الأعضاء للوثيقة المتعلقة بالاستثناءات والتقييدات الشائعة الاستخدام لحقوق البراءات، ومناقشة فعالية هذه الاستثناءات والتقييدات وقضايا تنفيذها. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بشأن برامج تقاسم العمل لارتباطها بكفاءة عمليات البحث والفحص. وقال إنه ينتظر تعريفاً مشتركاً لمصطلح "جودة البراءات"، وأيد استخدام الاستقصاء الذي نوقش في الدورة السادسة والعشرين للجنة، والذي سعى لجمع معلومات من الدول الأعضاء من أجل وضع تعريف مشترك. وأضاف الوفد أنه يتطلع إلى المناقشات المقبلة بشأن الاقتراح الذي قدمه وفد كندا في الدورة السادسة والعشرين للجنة بخصوص "البراءات والصحة". وأعرب عن أمله في أن تقود نتائج المداولات النهائية إلى تهيئة مناخ مناسب، يشجع المستخدمين ويدفعهم إلى استخدام نظام البراءات بثقة أكبر. وأكد الوفد أنه سيكون دائماً من مناصري عمل اللجنة الأشداء.

103. ورحّب ممثل المؤسسة الدولية لايكولوجيا المعرفة بنتائج الدورة السادسة والعشرين للجنة البراءات، والتي طلبت من الأمانة إكمال الدراسة حول القيود التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في الانتفاع الكامل من مواطن المرونة في البراءات وتأثيرها في الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة، مع إسهامات من أعضاء لجنة البراءات ومراقبيها. ورحّب الممثل أيضاً بقرار اللجنة دعوة مجموعة (MPP) إلى تقديم عرض حول قاعدة بياناتها (MedsPaL) وأشار، على وجه الخصوص، إلى قيمة الملاحظات الخاصة بالبراءات التي قدمتها المجموعة حول مسائل من قبيل الترخيص وحالات

الاعتراض على البراءات. كما اقترح الممثل على الويبو وضع صك من شأنه استحداث حقوق متبادلة في الاختراعات الممولة من الحكومات، حتى يتسنى للبلدان الأطراف في اتفاق من هذا القبيل الموافقة على الشروط والإجراءات التي يمكنها الاشتراك ضمنها في النفاذ إلى تلك الاختراعات. وذكر الممثل أمثلة على الأدوية التي من شأنها أن تتأثر من الاتفاق المذكور ومنها زينبريتا (Zinbryta) لمعالجة التصلب المتعدد، أو كرتاندي (Xtandi) لمعالجة سرطان البروستاتا، أو العلاجات الباهظة التكلفة مثل سبينرازا (Spinraza) لمعالجة أمراض نادرة، أو علاجات السرطان الجديدة القائمة على مستقبلات المستضدات الخيمرية (CART)، أو اللقاحات الجديدة ضد فيروس زيكا. كما حثَّ الممثل لجنة البراءات على تنظيم عرض يقدمه خبراء حول الأساس القانوني وتجربة الدول في السماح باستخدام غير طوعي للبراءات المتعلقة باختراعات طبية كتنقييد على الجزاءات المنصوص عليها في الجزء الثالث من اتفاق ترييس، بما في ذلك تحديدا حالات تحصيل إتاوات لقاء التعدي على الأجهزة الطبية واختبارات التشخيص، وتصدير تلك المنتجات خارج إطار منظمة التجارة العالمية المحدد في المادة 31(ثانيا) من الاتفاق المذكور. وأضاف أنه ينبغي للأمانة إجراء دراسة من شأنها توفير معلومات عن كل الحالات التي سُمح فيها بالاستخدام غير الطوعي كتنقييد على الجزاءات، بما في ذلك على سبيل المثال التنقييدات على الجزاءات المتعلقة بالتعدي على البراءات الخاصة باختبارات التشخيص الطبي والأجهزة الطبية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدام قانون المنافسة في إيطاليا، والترخيص الإلزامي للبراءات الطبية في ألمانيا، واستخدام الترخيص الإلزامي للبراءات الخاصة بالأدوية المضادة لفيروس الإيدز والسرطان وأمراض القلب وأثر ذلك الترخيص في البلدان النامية. واقترح الممثل كذلك أن تتناول الأمانة مسائل الشفافية لارتباطها بمشهد البراءات المتعلقة بالاختراعات البيولوجية الطبية، بما في ذلك الأدوية البيولوجية واللقاحات، والتنازع على صحة البراءات ونطاقها، ونزوع الدول بشكل متزايد إلى تقليل إصدار الأوامر عند حدوث التعدي، والجوانب الاقتصادية لاستحداث الأدوية وتسويقها، بما في ذلك تكاليف البحث والتطوير وأسعار الأدوية والإيرادات المتأتية من المنتجات، فضلا عن الفجوات القائمة في الحصول على الأدوية الجديدة.

104. وشكرت ممثلة شبكة العالم الثالث (TWN) الدول الأعضاء على توصلها، في الجلسة السابقة للجنة البراءات، إلى توافق في الآراء حول العمل المقبل. واسترعت انتباه الدول الأعضاء والأمانة إلى تقرير التجارة والتنمية لعام 2017 الصادرة عن الأونكتاد والذي ورد فيه أن "هناك تطورين تنظيميين جديدين في مجال حقوق الملكية الفكرية أديا دورا هاما في تعزيز هذا الاتجاه نحو الاستخدام الاستراتيجي بدلا من الاستخدام الإنتاجي: الإفراط في تدعيم حماية البراءات، مثل التجدد الدائم للبراءات، وتوسيع نطاق حماية الملكية الفكرية ليشمل مجالات جديدة"، مثل براءات نماذج الأعمال. ويشير التقرير، حسب الممثل، إلى أن تكديس البراءات وتحويطها أدى إلى تعزيز حماية مجالات تكنولوجيا كاملة بموجبها وضمان استمرار جني الفوائد الاقتصادية للشركات المعنية في القطاعات التكنولوجية. وأكدت الممثلة أن ذلك الوضع يقتضي التعجيل بإعادة النظر في النهج المتبع من قبل الدول الأعضاء والأمانة فيما يخص برنامج العمل المتعلق بالبراءات والصحة. ورأت الممثلة لزوم أن تناقش لجنة البراءات حالات إساءة استخدام البراءات وتجربة الدول الأعضاء في التعامل مع تلك الحالات. وضربت مثال الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا والصين وقالت إن تلك البلدان رفعت دعوى ضد شركة كوالكوم (QUALCOMM). وأضافت أن السلطات الكورية فرضت غرامة قدرها 853 مليون دولار أمريكي بسبب ممارسة تعسفية؛ وأن السلطات الصينية فرضت غرامة قيمتها 994 مليون دولار أمريكي. وشددت الممثلة على أهمية مناقشة تلك التدابير. وذكرت بالبيان الذي أدلت به في الدورة السابقة للجنة البراءات حين أشارت إلى توصيات فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية، التي تدعو الويبو إلى التعاون مع أصحاب المصلحة على تطوير قاعدة بيانات يمكن البحث فيها بسهولة تشمل ما يلي: "1" الأسماء الدولية الموحدة للمنتجات البيولوجية، "2" والأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمنتجات، سواء كما كانت معروفة وقت تقديم الطلب أو بعد منح البراءة، "3" وتواريخ منح البراءات واقتضاء صلاحيتها. وأشار الممثل إلى أن الغرض من قاعدة البيانات هو تعزيز الحصول على الأدوية وليس وضع حواجز. وواصلت قائلة إن هناك شواغل تمنع شبكتها من الترويج للمبادرة المشتركة بين الاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين والويبو والرامية إلى تطوير قاعدة بيانات كوسيلة لشراء الأدوية، لأن ذلك النهج ينطوي على تضارب في المصالح. وأوضحت، في هذا الصدد، أن المصلحة الأولى، وهي تعزيز الحصول على الأدوية، يمكن أن تتأثر من جزاء المصالح الثانوية، وهي مصالح تجارية تشمل البراءات واستخدامها

المحتمل لمنع شراء الأدوية الجنيسة. واختتمت قائلة إنه ينبغي، بناء على ما سبق، تلافي استخدام قاعدة بيانات كوسيلة لشراء الأدوية، وإنه ينبغي للدول الأعضاء مناقشة المسألة في الدورة القادمة للجنة البراءات واقتراح تدابير لتجنب تضارب المصالح.

105. وأحاطت الجمعية العامة لليوبو علماً "بتقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات" (الوثيقة WO/GA/49/6).

البند 15 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

106. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/49/7.

107. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية وأحاط علماً بالتقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية وشكر رئيس اللجنة ونواب الرئيس والأمانة على عملهم. وقال إن المجموعة تشيد بالتقدم المحرز منذ انعقاد دورة الجمعيات السابقة ولا سيما الجلسة الإعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية إذ ترى أن عمل اللجنة يكتسي أهمية شديدة. ومضى يقول إن المجموعة تؤكد أهمية إرساء أنظمة للملكية الفكرية خاصة بالتصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية بالتشديد على ما يكتسيه ذلك الأمر من أهمية خاصة بالنسبة إلى بلدان المنطقة. وأعرب عن أسف المجموعة لعدم إجراء مناقشات متعلقة بمشروع المعاهدة بشأن قانون التصاميم عقب القرار الذي اتخذته الجمعيات في العام الماضي إذ تعترف بأهمية حماية الأيقونات وتصاميم واجهات المستخدم المصورة والمحارف/الخطوط وخصوصاً في البلدان النامية.

108. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وسلم بأهمية العمل الذي أنجزته اللجنة وأحاط علماً بتقرير اللجنة. وفيما يتصل بالتصاميم الصناعية، أعرب عن أسف المجموعة للعجز عن التوصل إلى اتفاق على عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم التي سبق وضع الصيغة النهائية لنصها منذ بضع سنوات. أما عن المؤشرات الجغرافية، فقال إن المجموعة ترى أن عمل اللجنة لا ينبغي له بأي شكل من الأشكال تفسير أحكام وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية أو استعراضها. وأبدى تأييد المجموعة لتبادل الخبرات والممارسات المتصلة بمختلف أنظمة حماية المؤشرات الجغرافية وحماية المؤشرات الجغرافية على الإنترنت وحماية المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول. وإذ أعرب عن تقدير المجموعة لجهود اللجنة المبذولة لمواصلة إطلاع الدول الأعضاء على التطورات الطارئة في نظام أسماء الحقول، أفصح عن تطلعها إلى إمكانية توسيع نطاق سياسة الويبو الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول لتشمل المؤشرات الجغرافية.

109. وشكر وفد البرازيل رئيس اللجنة ونواب الرئيس والأمانة على عملهم ورأى أن المناقشات الجارية في اللجنة تشمل مسائل شديدة الأهمية. وإذ أحاط علماً بضرورة حماية المؤشرات الجغرافية من أي شكل من إساءة الاستخدام، أبدى تأييده لحماية تلك المؤشرات ولإجراء مناقشات بشأن هذا البند خلال الدورة القادمة للجنة.

110. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) علماً بالتقرير وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على الملكية الفكرية كمحفز مهم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. وإذ أعرب عن حرصه على نظام دولي عادل ومنصف للملكية الفكرية لا يهض بالابتكار فحسب بل يراعي في الوقت ذاته الاحتياجات الإنمائية المختلفة للدول الأعضاء، رأى أنه ينبغي للجنة العمل من أجل الحفاظ على التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق ورفاه عامة الجمهور. وفيما يتصل بالمؤشرات الجغرافية، رأى أنه لا ينبغي لعمل اللجنة بأي شكل من الأشكال أن يفسر أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة أو يستعرضها. وبخصوص حماية أسماء البلدان، تطلع إلى إحراز التقدم من أجل التوصل إلى توافق في الآراء وأحاط علماً بأن الدراسة التي أجرتها الويبو

تشير إلى وجود حاجة إلى تعزيز حماية أسماء البلدان من التسجيل أو من استخدامها كعلامات تجارية. وشجع على اتخاذ الإجراءات الدولية لمنع التسجيل غير الضروري لأسماء البلدان أو استخدامها كعلامات تجارية وارتأى أنه ينبغي للجنة تسريع وتيرة عملها في ذلك الصدد. وأخيراً، سلط الأضواء على أهمية نفاذ مكاتب العلامات التجارية والفاحصين إلى قائمة الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية الموصى بها للمستحضرات الصيدلانية لضمان عدم تسجيل العلامات التجارية المماثلة لتلك الأسماء.

111. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه واعترف بأهمية العمل المنجز في اللجنة وأوضح قائلاً إن ذلك العمل ليس مهماً لإجراء مناقشات مثمرة في جميع المجالات الرئيسية المطروحة للنقاش فحسب بل لتحقيق نتائج واضحة وملموسة والتأثير الإيجابي في الجهات صاحبة المصلحة أيضاً. وفيما يتعلق بحماية أسماء البلدان من التسجيل أو من استخدامها كعلامات تجارية، أعرب عن مشاطرته للرأي الذي مفاده أنه من المهم توفير الحماية الفعالة لأسماء البلدان. واستدرك قائلاً إن الوسائل التي تضمن الحماية الملائمة موجودة وإن العمل المنجز في اللجنة لم يكشف عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية في ذلك الصدد. وفي تلك المرحلة، قال إنه لا يزال مقتنعاً بعدم ضرورة الاضطلاع بأعمال إضافية باستثناء إذكاء الوعي الذي ينبغي أن يركز بوجه خاص على توافر الأسباب لرفض العلامات التجارية المحتوية على أسماء بلدان أو إبطالها وعلى إمكانية تناول المسائل المتصلة بذلك في أدلة النقص. وأحاط علماً بمسار للعمل الإضافي على تلك المسألة وقال إنه يظل منفتحاً لتمهيد السبيل من أجل تعزيز شفافية الممارسات الوطنية. وسعيًا إلى مواصلة استكشاف آثار الحلول المتباينة المتاحة حالياً وتوضيح مختلف المبررات على أساس متبادل، اقترح أن تنظر اللجنة في تنظيم جلسة إعلامية مخصصة لأسماء البلدان. وأعرب عن تقديره للمستجدات القيمة عن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول والأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمستحضرات الصيدلانية. وبالنسبة إلى التصاميم الصناعية، ذكر بأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم مسألة مطروحة للنقاش منذ فترة طويلة غير أنها وصلت إلى مأزق ذي طابع سياسي. وأشار مجدداً إلى موقفه قائلاً إنه لا ينبغي مناقشة معاهدة قانون التصاميم في اللجنة وإنه ينبغي للجمعية العامة لليوبو أن تقرر عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة على أساس مشروع نص يمكن أن يؤدي إلى توافق الآراء. وفيما يرتبط بالمؤشرات الجغرافية، رأى أنه ينبغي لبرنامج العمل المقبل المتصل بتلك المسألة أن يركز على ولاية اللجنة ويجب عليه عدم مراجعة اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف أو تفسير أي منها أو عدم تكرار أي عمل أجزته اللجنة أو شملته المعاهدات وأنظمة الملكية الفكرية الراهنة. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للبرنامج أن يركز على الموضوعات الملحة الوجيهة بالنسبة إلى الجهات صاحبة المصلحة مثل المؤشرات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول. وتطلع إلى مواصلة العمل في جميع مجالات عمل اللجنة الرئيسية الثلاثة ومن أجل تحقيق نتائج ملموسة متعلقة بمعاهدة قانون التصاميم.

112. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه اتبع باهتمام شديد المناقشات بشأن بنود جدول عمل اللجنة وأبدى اهتماماً خاصاً بإمكانية استخدام المكاتب الوطنية للموارد الشبكية المتاحة في منظمة الصحة العالمية بخصوص الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمستحضرات الصيدلانية. وأحاط علماً بأن اللجنة عملت على مسألة خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية المتصلة بالعلامات التجارية والتصاميم الصناعية ورأى أنه يمكن أيضاً استخدام تلك الخدمة في ذلك الصدد. وأعرب عن ارتياحه لنتائج الجلسة الإعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية ورحب بتنظيم جلسة إعلامية مماثلة بشأن التصاميم الصناعية خلال الدورة القادمة للجنة باعتبارها جلسة مفيدة لتبادل المعلومات بين البلدان. وأطلع الجمعية العامة لليوبو على مسألة عكوف بلده على صياغة مشروع قانون يمنح الحماية القانونية عن طريق تسجيل التصاميم الصناعية.

113. وشكر وفد سويسرا الوفود الأخرى على حسن تعاونها ورحب بالجلسة الإعلامية المزمع عقدها حول ممارسات المكاتب وتجارب المستخدمين فيما يخص تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط التي ستثري مناقشات لجنة العلامات في المستقبل. وذكر الوفد أن سويسرا، في مجال العلامات التجارية، تولي أهمية كبرى لحماية أسماء البلدان مذكراً بأن التجارب المتبادلة إبان الدورة السابعة والثلاثين للجنة العلامات قد كشفت خطر احتكار الجهات الخاصة لأسماء البلدان نظراً إلى غياب قواعد دولية موحدة تمنع الغير من احتكار اسم أي بلد من دون موافقة الدولة المعنية. والتفت



الوفد إلى نظام أسماء الحقول معرباً عن قلقه على حماية أسماء البلدان في إطار الدفعة الثانية من منح الحقول العليا المكونة من أسماء عامة. وذكر بأن هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (الآيكان) تناقش حالياً قواعد منح أسماء الحقول المكونة من أسماء عامة، وقال إنه يخشى أن تتغير قواعد حماية الأسماء الجغرافية التي طُبِّقت على فترة التوسع الأولى في عام 2012. وأشار إلى أن الجلسة الإعلامية التي نُظمت حول المؤشرات الجغرافية خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة العلامات أبرزت هذه القضية المعقدة. وأعلن استعداد سويسرا لمواصلة المناقشات حول حماية أسماء البلدان في إطار لجنة العلامات متوخياً التوصل إلى توافق في الآراء. ورأى أنه ينبغي مراعاة حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية وغيرها من العلامات المميزة ولا سيما المؤشرات الجغرافية على الإنترنت. وفي الختام، دعا الوفد إلى المشاركة في مناقشات بناء بشأن الأنظمة الوطنية لحماية المؤشرات الجغرافية استناداً إلى الاقتراح الذي قدّمه الرئيس خلال الاجتماع السابق للجنة العلامات إيماناً من الوفد بإمكانية تحقيق توافق الآراء خلال الاجتماع المقبل.

114. وقال وفد جامايكا إن عمل لجنة العلامات محوري مضيفاً أن الأعاصير المؤخرة لم تخلف لبلدان منطقتهم سوى أسماءها. ورأى أن أسماء البلدان أصل اقتصادي مهم اعتمد عليه الأفراد والشركات الصغيرة في إنتاج سلعهم بما ساهم مساهمة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي. ومع ذلك، تعترى قوانين العلامات التجارية الحالية ثغرات تيسّر تسجيل أسماء البلدان. وأبدى تطلعه إلى أن تفضي المناقشات الجارية إلى الإقرار بأهمية حماية أسماء البلدان متوخياً إعداد صك دولي في ذلك المجال. وفي الختام، شكر الوفد الدول الأعضاء الأخرى على عملها معلناً تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا.

115. وتحدث وفد السنغال بصفته الوطنية وذكر بأن الاقتراحات المناقشة في إطار لجنة العلامات توصي منذ عام 2009 بضمان حماية أكثر فعالية واتساقاً وملاءمة لأسماء البلدان نظراً إلى أهميتها كأعلام وشعارات النبالة المحمية بموجب اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية. ورأى الوفد أهمية قصوى في حماية أسماء البلدان وأعلن استعداده للمشاركة في أي مفاوضات ترمي إلى إيجاد حل لتلك المسألة. وفيما يخص التصاميم الصناعية، ذكّر الوفد بأن اتفاق بانغي - وهو القانون الوطني للملكية الفكرية في السنغال - يكفل الحماية لواجحات المستخدم المصورة بوصفها تصاميم صناعية لأنها صور، وعلامات تجارية لأنها تميز السلع والخدمات التي تُدمج فيها. وفي الختام، دعا الوفد إلى مواصلة المناقشات من أجل تمكين البلدان الأخرى من الرد على الاستيبيان بشأن تصاميم واجحات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط.

116. وقالت ممثلة شبكة العالم الثالث (TWN) أن تجربة البلدان مثل أستراليا في نزع العلامات من منتجات التبغ كشفت أن التعاون عبر الحدود قد يهدد إجراءات حماية الصحة العامة. وذكرت بأن نزع العلامات قد نوقش كإجراء لتعزيز السياسات العامة في إطار الأدوية والأغذية ومنتجات الأطفال؛ مناشدة الدول الأعضاء استهلال مناقشات بشأن العلامات التجارية وتأثيرها في السياسات العامة. ورأت أن قضايا العلامات التجارية المرتبطة بأسماء البلدان مهمة لأن تسجيل أسماء البلدان أو استخدامها كعلامات تجارية سيؤدي إلى تملكها تملكاً غير مشروع. ومن ثم، يجب على الدول الأعضاء معالجة تلك المسألة بفعالية في إطار لجنة العلامات. والتفتاً إلى اقتراح حماية التصاميم التكنولوجية الجديدة، رأت الممثلة ضرورة الحصول على المزيد من المعلومات عن آثار تلك الحماية قبل البت في وضع قواعد ومعايير في ذلك المجال بما يتماشى مع أجندة الويبو للتنمية. وفي الختام، أعلنت الممثلة أنه من الأهمية بمكان أن تناقش لجنة العلامات دور العلامات التجارية في سلسلة القيمة وآثارها في التنمية من أجل تمكين الدول الأعضاء من اعتماد سياسات عامة فعالة في ذلك المجال.

117. ورحب وفد بربادوس بعمل لجنة العلامات معلناً تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا في تشجيع المداولات على حماية أسماء البلدان. وأعرب الوفد عن إيمانه الراسخ بضرورة تنظيم المزيد من المداولات في ذلك الصدد من أجل الاتفاق على صك دولي يكفل حماية متنسقة لأسماء البلدان من تسجيلها كعلامات تجارية.

118. وشدد وفد آيسلندا على أهمية مواصلة المناقشات بشأن أسماء البلدان وغيرها من القضايا التي أثارها وفدا جامايكا وسويسرا. وذكر بالعرض الذي قدمته آيسلندا في إطار لجنة العلامات والذي أثبت أن الإطار القانوني الحالي غير كافٍ لحماية أسماء البلدان من محاولات التسجيل. ومن ثم، دعا الوفد إلى مواصلة المناقشات حول ذلك الموضوع.

119. وأحاطت الجمعية العامة لليوبو علماً "بتقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية" (الوثيقة WO/GA/49/7).

البند 16 من جدول الأعمال الموحد

مسائل تتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم

120. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/49/8.

121. وشكر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، رئيس لجنة العلامات والأمانة على الجهود المبذولة على مدار السنة الماضية. وذكر الوفد التاريخ الطويل للقضية قيد المناقشة، وأعرب عن أسفه لأن اعتبارات لا تمت لنطاق المعاهدة بصله تحرم المستخدمين الحاليين الاستفادة من تبسيط لشكليات نظام التصاميم الصناعية. وأشار الوفد إلى أن المجموعة باء أبدت استعدادها للموافقة على إرسال الوثيقة SCT/31/2 إلى مؤتمر دبلوماسي عام 2015. وأعاد الوفد التذكير بأن مجموعته أبدت أيضاً، في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة العلامات، استعدادها للانضمام إلى توافق الآراء بشأن إرسال اقتراح الرئيس إلى مؤتمر دبلوماسي، رهنا بجذف المذكرة 08.3، كإطار للتفاوض بشأن المؤتمر الدبلوماسي. وأعرب الوفد عن أمله في أن تجد الأطراف حلاً يرضي الجميع، سعياً لاستعادة بيئة تفاوضية تستند إلى اقتراح الرئيس، وتحقيقاً لهدف نهائي هو وضع الصيغة النهائية للنصوص دون الإشارة إلى شرط الكشف.

122. وشكر وفد السنغال، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية، الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/49/8، وشكر رئيس لجنة العلامات ونائبيه على جهودهم الكبيرة المبذولة. وأكد الوفد موقفه من مسألة اعتماد معاهدة قانون التصاميم، التي تستدعي، كأبي اعتماد لمعاهدة دولية، اتباع نهج شامل يراعي الشواغل المشروعة لجميع الأطراف. وذكر الوفد بأنه، كما سبق ونوه في الدورات السابقة للجنة العلامات، يقتر بالدور الهام للتصاميم في الابتكار وفي نظام الملكية الفكرية، وهو ما يوضحه العدد المتزايد لطلبات تسجيل التصاميم. وأعرب الوفد عن أسفه لأن المسألة لم تناقش في اجتماع لجنة العلامات السنة الماضية وفقاً لقرار الجمعية العامة لليوبو لعام 2016، رغم أنّ المفاوضات التي أجريت في الدورة السابعة والثلاثين للجنة العلامات مكّنت الوفود من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل العالقة. وشدد الوفد على أهمية المساعدة التقنية في تمكين مكاتب البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية من تحقيق الفائدة الكاملة من تنفيذ معاهدة قانون التصاميم، بما يراعي مستويات التنمية المتفاوتة في تلك البلدان. وركز الوفد على أهمية مسألة شرط الكشف، لصلته الوثيقة بعناصر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وأشار إلى أن المجموعة الأفريقية، وبدعم من عدة وفود، ترغب في إدراج شرط الكشف عن تلك العناصر، في معاهدة قانون التصاميم كعنصر اختياري. ورأى الوفد أن إدراج هذا الشرط سيُعطي الأطراف المتعاقدة مجالاً للمناورة، لأنّ معاهدة قانون التصاميم تحدّ من إمكانيات الدول الأعضاء في مجال تسجيل التصاميم وذلك بعدم السماح لها بالكشف عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي المدرجة في التصميم موضوع الطلب. وبما أن الشرط المقترح سيكون اختيارياً وسيترك للسُلطة التقديرية لكل طرف متعاقد وفقاً لسياقه الوطني، قال الوفد إنّه لا يتفهّم التردد الذي أثاره اقتراحه الهادف إلى إدراج مرونة سياسية في الإجراءات الشكائية. وأعرب الوفد عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المذكورة، وأعلن أنه لا يزال في منطلق قرار الجمعية العامة لليوبو لعام 2015، الذي نص على عدم عقد مؤتمر دبلوماسي إلا باستكمال عناصر النصوص تلك. وفي هذا السياق، كرر الوفد اقتراحه بإدراج شرط الكشف بموجب المادة 3 من معاهدة قانون التصاميم، والحاجة إلى حكم ملزم بشأن المساعدة التقنية.

وقال إنه لا يسعى إلى منع أو تأخير المفاوضات بشأن إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي، ودعا الوفود الأخرى إلى إيلاء النظر الواجب في الشواغل التي أبدت. وتوقع الوفد إجراء مناقشات مثمرة، وأعرب عن استعداده للمساهمة البناءة في مناقشة القضايا المطروحة وأمله في إيجاد حل مناسب للشواغل.

123. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر رئيس لجنة العلامات ونائبيه وأعرب عن أمله في إيجاد حل للقضايا العالقة بشأن نص معاهدة قانون التصاميم. وأشار إلى الأهمية الكبيرة لأنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات على الصعيد الوطني من أجل إقامة تعاون فعال مع البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية، وأعلن دعمه لإدراج أحكام بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في نص المعاهدة. وأعلن استعداده للمشاركة مشاركة بناءة ونشطة في المفاوضات متوخياً عقد مؤتمر دبلوماسي خلال العام المقبل.

124. وأقر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بجهود الدول الأعضاء على مدى السنوات السابقة لوضع مشروع مواد يُحال إلى مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم مع التشديد على التباين الحالي في مواقف الدول الأعضاء وبخاصة فيما يتعلق بمسألة المساعدة التقنية وشرط الكشف الإلزامي. وأكد الوفد ضرورة إدراج العنصرين في نص المعاهدة كأحكام ملزمة قانوناً. ورأى أن إدراج تلك الأحكام في نص المعاهدة سييسر انضمام البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعاهدة الجديدة ويساعدها على الانتفاع الفعال بالمعاهدة. ومع مراعاة قرار جمعيات الويبو 2016، أعلن الوفد استعداده للمشاركة مشاركة بناءة من أجل تسوية الخلافات العالقة بين الدول الأعضاء متطلعاً إلى تحقيق توافق في الآراء بما يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء.

125. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن أسفه لعدم استكمال معاهدة قانون التصاميم لعدة سنوات على الرغم من أن النص الأساسي للمعاهدة قد استقر منذ عام 2014 وبات جاهزاً للمناقشة في إطار مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة. ونظراً إلى الفوائد الإنمائية المنتظرة من مواءمة إجراءات تسجيل التصاميم وتبسيطها على المستخدمين والدول الأعضاء في الويبو، رأى الوفد أن التأخر في اعتماد المعاهدة غير معقول ويمس بمصدقية عمل الويبو على وضع القواعد والمعايير. وقال الوفد إنه يتوقع أن تولي الجمعية العامة للويبو الأولوية إلى البت في عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. وأضاف أن اتخاذ قرار في تلك المسألة يتطلب إيجاد حل لمسألتين عالقتين هما اقتراح المجموعة الأفريقية إدراج شرط بشأن الكشف في المادة 3 من المعاهدة والطبيعة المحددة للصك فيما يخص المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ المعاهدة. والتفت الوفد إلى اقتراح إدراج شرط الكشف الإلزامي، ورأى أنه لا يمكن عقد مؤتمر دبلوماسي قبل تسوية تلك المسألة. وأعرب عن قناعته بأن ذلك الشرط غير وحيه بالنسبة إلى التصاميم الصناعية وأن إدراجه في نص المعاهدة يتنافى مع الهدف المشترك الرامي إلى تبسيط الإجراءات الشكلية لتسجيل التصاميم ومواءمتها ويحيد عنه. ولفت الانتباه، في ذلك الصدد، إلى أن لجنة الويبو للمعارف التقليدية هي المنتدى الملائم لمناقشة القضايا المتعلقة بشروط الكشف؛ معرباً عن تطلعه إلى مناقشة تلك المسألة في إطار اللجنة المذكورة. ومن ثم، دعا مؤيدي اقتراح إدراج شرط بشأن الكشف في معاهدة قانون التصاميم إلى سحبه نظراً إلى حياده عن الهدف المشترك المنشود وعدم وجاهته في إطار معاهدة قانون التصاميم. وفيما يخص المساعدة التقنية، قال الوفد إنه سيواصل دعم تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في تنفيذ معاهدة قانون التصاميم وأنه منفتح على الخيارات المطروحة علماً بأنه ينبغي أن تستجيب المعاهدة في نهاية المطاف لمتطلبات المستخدمين النهائيين. وفيما يخص المسألتين العالقتين اللتين نظرت فيهما لجنة العلامات مراراً وتكراراً دون جدوى، رأى الوفد أنه يجب على الجمعية العامة للويبو البت فيها وفي مستقبل معاهدة قانون التصاميم. وأبدى أسفه لعدم اتخاذ الجمعية العامة للويبو 2016 أي قرار في عقد مؤتمر دبلوماسي وإن كان ذلك بسبب ضيق الوقت المخصص لذلك الموضوع خلال العام الماضي. ولذلك، دعا رئيس الجمعية العامة للويبو إلى أن يولي الأولوية لمعاهدة قانون التصاميم خلال الجمعيات الجارية وأن يخصص لها الوقت والموارد الكافية لضمان التوصل إلى نتيجة. ودعا أيضاً كل الأطراف إلى المشاركة مشاركة بناءة في المناقشات من أجل النجاح في إبرام معاهدة قانون التصاميم. وفي الختام، ذكّر الوفد

بأن المعاهدة ستستخدم مصالح المصممين حول العالم وتساهم في تهيئة بيئة عمل إيجابية وتنهض بروح التعاون خلال الجمعية العامة لليوبو.

126. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر رئيس اللجنة على جهوده الدؤوبة المبذولة لتيسير المناقشة بشأن المسألة. وأحاط علماً بالعجز عن التوصل إلى اتفاق على عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن نص المعاهدة الذي وُضعت صيغته النهائية منذ زمن بعيد وذكر الجمعية بالمرونة التي أبدتها خلال سنوات من المفاوضات ومشاركتها في مناقشات بناءة لإيجاد حل وسط مقبول على أساس متبادل من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن المعاهدة. وأعرب عن خيبة أمله إزاء المسألة مما يعزى أساساً إلى التأخير الذي يحول دون استفادة المنتفعين من تبسيط الإجراءات الشكلية في نظام التصميم الصناعية ورأى أن ذلك التأخير غير معقول وشكك في مصداقية برنامج عمل الويبو لوضع القواعد والمعايير. وأشار مجدداً إلى موقفه الراسخ المعارض لشرط الكشف الإلزامي الذي يعتبر أنه لا يمت بصلة إلى التصميم. ولفت النظر إلى كون ذلك الشرط عنصراً يتصل بالأحرى بنظام قانون البراءات وعبر عن رأيه الذي شدد عليه مراراً وتكراراً خلال المداولات السابقة ومفاده أن الشرط يتعارض وتبسيط الإجراءات الحالية لتسجيل التصميم. ورأى أن اللجنة الحكومية الدولية هي المنتدى الملائم لبحث المسائل المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأنه ليس من الضروري بالتالي مناقشة معاهدة قانون التصميم في لجنة العلامات وأبدى استعداده للمشاركة في مناقشات رسمية وغير رسمية أثناء الجمعية العامة لليوبو بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي.

127. وقال وفد الصين إن لمعاهدة قانون التصميم دوراً استباقياً في البلدان لتحسين حماية التصميم وتعزيز تنمية الصناعات المعنية. وتطلع إلى إبرام المعاهدة في وقت مبكر وأعرب عن أمله أن تبدي الأطراف مواقف أكثر إيجابية وتولي عناية قصوى لمواقف بعضها البعض وتظهر فهمها من أجل إرساء الأسس لعقد مؤتمر دبلوماسي.

128. وتحدث وفد الصين باسم البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بريكس) وأعرب عن تأييده لإدراج مادة متعلقة بالمساعدة التقنية ومتجذرة لنجاح تسوية المناقشات بشأن الكشف عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأضاف قائلاً إنه يؤيد أيضاً عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصميم في وقت مبكر.

129. وأشاد وفد إثيوبيا برئيس لجنة العلامات ونواب الرئيس وساند البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. ورأى ضرورة الكشف عن المنشأ أو المصدر المتضمن في التصميم الصناعي نظراً إلى الممارسة المتبعة في بلده بخصوص تسجيل التصميم وحمايتها. وقال إن ذلك الشرط يمنح في رأيه حيزاً سياسياً لبلدان مثل بلده ويمتشي مع بروتوكول سواكوماند لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري الذي يرغب بلده في الانضمام إليه. وسلط مجدداً الضوء على أهمية إدراج حكم متعلق بالمساعدة التقنية في معاهدة قانون التصميم.

130. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد الصين باسم مجموعة بريكس والبيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إن الأحكام المتعلقة بالمساعدة التقنية ينبغي أن تكفل التوجيه الواضح واليقين القانوني للأعضاء في الويبو حتى تنفذ الأمانة أنشطة التعاون والتعاون الوثيق مع البلدان المستفيدة. ورأى أن تلك الأحكام تيسر انضمام البلدان النامية في المستقبل مما يعتبر مسألة مهمة تمتشى مع توصيات أجندة الويبو للتنمية وأنه من الأفضل لتلك الأسباب أن تجسّد الأحكام في شكل مادة مما يدعم مسألة إمكانية أن يتطلب تكييف الأنظمة والممارسات القانونية الوطنية مع إجراءات معاهدة قانون التصميم المساعدة التقنية من الويبو. وفي ذلك المضار، ذكر بأن معاهدة التعاون بشأن البراءات وهي أنجح معاهدة لليوبو على مدى السنوات الخمسين الماضية تنص على مادة كاملة بشأن المساعدة التقنية. وأعرب عن أمله التوصل إلى اتفاق على المسائل العالقة مما يسمح بموافقة الجمعية العامة لليوبو على عقد مؤتمر دبلوماسي.

131. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وأكد اهتمامه باعتماد معاهدة قانون التصاميم التي ينبغي أن تأخذ في الحسبان احتياجات المستفيدين ومتطلباتهم، لتمكين المستخدمين من الاستفادة على نحو كامل من الأحكام الواردة فيها. ورأى أن معاهدة قانون التصاميم تظل بلا شك صكاً يرمي إلى تبسيط طلبات وإجراءات التسجيل وترشيدها، بما يتيح لأصحاب الحقوق الحصول على الحماية بسهولة أكبر. وأشار الوفد إلى أن معاهدة قانون التصاميم تحفز إبداع المصممين عبر العالم، ومن ثم، ينبغي أن تكون أيضاً بمثابة أداة اقتصادية وقيمة مضافة من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية التي تصبو إليها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وإذ أشار مجدداً إلى موقفه بشأن ضرورة إدراج المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات ضمن نص المعاهدة المقترح، سلط الوفد الضوء على أهمية تلك المسألة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وعلى ضرورة التوصل إلى صكٍّ متوازن ويعول عليه. وإذ اعتبر أن مشروع معاهدة قانون التصاميم بلغ مستوى النضج المطلوب لعقد مؤتمر دبلوماسي، رأى الوفد أن تجاوز وجهات النظر المتباينة سيقضي مرونة من الدول الأعضاء، على أن تأخذ بالاعتبار الواجب جميع الشواغل، وأن تتبع نهجاً تشاركياً وشاملاً. وشدد الوفد على أن هذا النهج هو الشرط المسبق للاستفادة من تنوع المقترحات المطروحة، وأعرب عن أمله في أن تنتج الجمعية العامة لليوبو في عقد مؤتمر دبلوماسي.

132. وأيد وفد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به وفد الصين بالنيابة عن مجموعة بريكس، وأعرب عن رأي مفاده أن عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2018 - في مكان وزمان تحدده اللجنة التحضيرية - هو أمر مناسب. وتأسف الوفد للتأجيل المستمر لاتخاذ قرار بشأن تلك المسألة، وقال إن اعتماد معاهدة قانون التصاميم سيضمن حماية أكثر قابلية للتنبؤ وسهولة الاستعمال وموثوق بها للتصاميم الصناعية وسيحول دون فقدان الحقوق. وأقر الوفد بأهمية تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية لتمكينها من تنفيذ أحكام المعاهدة بعد توقيعها. وشدد الوفد على ضرورة الجمع بين النهج التي تتبعها البلدان المتقدمة والبلدان النامية ضمن لجنة العلامات لسد الفجوة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وأشار إلى أن إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى توافق في الآراء أمران أساسيان لاعتماد المعاهدة.

133. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما وفد السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ووفد الصين بالنيابة عن مجموعة بريكس، وأعرب مرة أخرى عن استعداده للمضي قدماً صوب عقد مؤتمر دبلوماسي بعد البت في القضيتين المتبقيتين بشأن الكشف والمساعدة التقنية. وأشار الوفد إلى البيانات التي أدلى بها على مدى السنوات القليلة الماضية، والمؤيدة لإدراج شرط الكشف في المادة 3 من المعاهدة، ورأى أن الحكم المقترح يهدف إلى السماح للبلدان بسنّ أحكام لحماية الموارد الوراثية، والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في قوانينها الوطنية للتصاميم بغية الامتثال لشروط الإيداع في إطار تلك التشريعات الوطنية، فضلاً عن الالتزامات الدولية لدى الانضمام إلى معاهدة قانون التصاميم. وشدد الوفد على أهمية تلك المسألة، مشيراً إلى أن المادة 3 من مشروع المعاهدة تحتوي على قائمة مغلقة من شروط تسجيل التصاميم، وأعرب عن اعتقاده بأنه سيكون من الصعب للغاية على جنوب أفريقيا التوقيع على معاهدة لا تتضمن حكماً من ذلك القبيل. وقال الوفد إنه يتعين على أعضاء الليوبو، أثناء مشاركتهم في المناقشات، أن يضعوا في اعتبارهم أن الكشف هو الأساس الذي يقوم عليه النظام الحديث للملكية الفكرية وأنه عنصر أساسي في مبدأ المثل بالمثل. واسترسل قائلاً إنه لن يساهم في تعزيز شفافية نظام الملكية الفكرية وسلامته فحسب، بل سيضطلع أيضاً بدور رئيسي في النظم الإيكولوجية الوطنية والشعبية والعالمية للابتكار، لا سيما وأن العالم ينتقل إلى اقتصاد قائم على المعارف. وإذ لاحظ أن العامة من الناس - رجالاً ونساءً في جنوب أفريقيا وأفريقيا وأماكن أخرى في العالم - يشاركون في الاستغلال المبتكر لوفرة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي المتاحة أمامهم لإنجاز تصاميم تقليدية، وأن ذلك أصبح وسيلة للبقاء على قيد الحياة بالنسبة إلى الملايين من الأشخاص، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه لا بد من توفير حماية دقيقة وملائمة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نحو أكبر. وبالنظر إلى الحجج المقدمة بشأن الكشف عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في مشروع معاهدة قانون التصاميم، شدد الوفد على الحاجة إلى الإرادة السياسية والتفاهم. وأعرب عن استعداده لمواصلة التفاوض بحسن نية، وقال إنه يتوقع من الوفود الأخرى أن تحذو حذوه في ذلك.

134. وأشار وفد إندونيسيا إلى أن تنفيذ معاهدة قانون التصميم ينبغي أن يرفقه تعزيز لقدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدة، وذكر أن الحكم المتعلق بالمساعدة التقنية ينبغي أن يرد في مادة في متن المعاهدة المقترحة. ورأى الوفد أن على البلدان أن تتمتع بمرونة إدراج العناصر التي تراها هامة من وجهة نظرها كجزء في معايير أهلية حماية التصميم في ولايتها القضائية، وأيد الوفد مبدأ الكشف عن المصدر الذي يؤثر على مظهر التصميم الصناعي. وصرح قائلاً إن إندونيسيا مستعدة للتعاون مع المجموعات الأخرى لإيجاد حل للمسائل العالقة بشأن المادتين 3 و22 من مشروع معاهدة قانون التصميم.

135. وأيد وفد شيلي مداخلة وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقال إن نص معاهدة قانون التصميم وصل إلى مرحلة متقدمة بشكل كاف. ورأى الوفد أن التوصل إلى اتفاق لإدراج حكم بشأن المساعدة التقنية لا يكتسي أهمية في تنفيذ المعاهدة مستقبلاً فحسب، بل سيكفل أيضاً نجاح المعاهدة في صفوف أعضاء الويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن تقرر الجمعية العامة لليوبو عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2018.

136. وساند وفد زيمبابوي البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية، وقال إنه يولي اهتماماً كبيراً للمساعدة التقنية والكشف لأن التصميم الصناعي تميل إلى التداخل مع أشكال أخرى للملكية الفكرية، ومنها الفنون والحرف اليدوية. وأشار الوفد إلى أن معظم هذه الحرف تعود إلى قطاعات معينة من المجتمع قد لا تتمتع بالمعرفة الكافية أو القدرة على التفاوض بشأن تقاسم المنافع. ولذلك، رأى الوفد أن من المنطقي أن تتضمن معاهدة قانون التصميم شرط الكشف. وأعرب عن تأييده لموقف المجموعة الأفريقية لإدراج أحكام بشأن المساعدة التقنية والكشف في المعاهدة.

137. وانضم وفد بوتسوانا إلى البيان الذي أدله به وفد السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وقال إن من الضروري وضع صيغة نهائية لمعاهدة قانون التصميم وعقد مؤتمر دبلوماسي. ولكثرة أضاف أن مسألة الكشف الإلزامي مسألة حاسمة وينبغي معالجتها قبل عقد المؤتمر. ورأى الوفد أن استبعاد هذا الجانب قد يضر بحماية التصميم الصناعية، إذ قد تتعرض التصميم المستوحاة من الحرف التقليدية لخطر إبطالها على أساس التملك غير المشروع لحقوق الشعوب الأصلية. وفي الختام، دعا الوفد الوفود الأخرى إلى النظر في إدراج مادة بشأن المساعدة التقنية في معاهدة قانون التصميم.

138. وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء وأشار إلى أنه ما انفك يدعم العمل على تبسيط الإجراءات الشكلية وغيرها على مودعي طلبات التصميم الذي يلتمسون الحماية في مختلف بلدان العالم. وذكر بأن حقوق التصميم تساعد المصممين على تسويق تصاميمهم قائلاً إن استخلاص الممارسات الفضلى المشتركة في تلك الإجراءات من شأنه أن يساعد مبتكري التصميم، ولا سيما الأفراد، على استكمال إجراءات الإيداع المعقدة من أجل حماية تصاميمهم. وأشار إلى الاتفاق القديم والواسع في إطار لجنة العلامات على الأحكام الأساسية لمعاهدة قانون التصميم معرباً عن تفاؤله بالمضي قدماً بتلك الأحكام المتفق عليها بغية خدمة مصالح مودعي التصميم في العالم ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة وفرادى المصممين الذين ينتظرون تنفيذها بفاغ الصبر. وأعلن تأييده للمساعدات التقنية الضرورية لتنفيذ أحكام معاهدة قانون التصميم مشيراً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مقدمي المساعدة التقنية. ومع ذلك، أكد الوفد موقفه بشأن ذلك الموضوع وأنه لن يتمكن من تأييد عقد مؤتمر دبلوماسي مع وجود شرط مسبق بإدراج مادة عن المساعدة التقنية في نص المعاهدة. إذ رأى أن المساعدة التقنية تقدّم بطريقة أكثر فعالية عن طريق اعتماد قرار كما هو الحال في معاهدات مماثلة. وفيما يخص اقتراح المجموعة الأفريقية إدراج شرط كشف إلزامي، ذكر الوفد بالوقت الكبير والمناقشات المستفيضة التي كُرست لإيجاد حل لتلك المسألة وأن الرئيس قد عرض اقتراحات عديدة لإحالة مشروع معاهدة قانون التصميم إلى مؤتمر دبلوماسي. وأقر مع الأسف بأن مؤيدي تلك الأحكام الجديدة غير مستعدين بعد للموافقة على الانتقال إلى مؤتمر دبلوماسي دون إدراج شرط الكشف الإلزامي. وأعرب عن عدم اقتناعه بأحكام شرط الكشف بعد المناقشات المستفيضة المعقودة؛ موضحاً أن تلك الأحكام لا ترتبط بموضوع حماية التصميم الصناعية. وضرب في ذلك مثل الموارد الوراثية التي لا تندرج في إطار الأشكال الزخرفية للسلع المصنعة التي تنظر فيها مكاتب الملكية الفكرية. وكذلك

مصدر الخشب المستخدم في صناعة الكراسي الذي لا يمت بصلة إلى تصميم تلك الكراسي. ورأى الوفد أن تلك الأحكام تتجاوز نطاق معاهدة قانون التصاميم المقصود بها أن تكون مشروع اتفاق على الإجراءات الشكلية الخاصة بالتصاميم الصناعية. وقال إن تلك الأحكام تتنافى وهدف المعاهدة بتبسيط الإجراءات ومواءمتها لصالح المودعين بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وفرادى المصممين. وأضاف أن شروط الكشف لا تبسط الإجراءات وإنما تعقدها وتفرض أعباء كبيرة على مودعي طلبات التصاميم الصناعية. وفي ذلك المقام، سيقع العبء الأكبر على الشركات الصغيرة والمتوسطة وفرادى المصممين الذي لا يمتلكون الخبرة القانونية الكافية لاستيفاء الشروط الإضافية المقترحة. وأشار الوفد إلى أن العديد من الوفود أعلنت تعارض أحكام الكشف التي اقترحتها المجموعة الأفريقية مع هدف معاهدة قانون التصاميم وأنها تعيق الهدف المشترك المنشود أي تبسيط إجراءات تسجيل التصاميم الصناعية. وقد أقرت العديد من الوفود الأخرى بأن تلك الإجراءات ستعرقل المودعين، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، عوضاً عن مساعدتهم. ولذلك، أعلن الوفد عدم تأييده لنص أي معاهدة بشأن قانون التصاميم يتضمن أحكاماً من ذلك القبيل تقوض أهداف المعاهدة ولا تصب في مصلحة مودعي التصاميم.

139. وأعرب وفد ماليزيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا ولا سيما فيما يخص مبدأ الكشف عن المصدر وإدراج أحكام بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في نص المعاهدة المقترحة. وفيما يخص المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، رأى الوفد أن تنفيذ المعاهدة ينبغي أن يقترن بتعزيز الكفاءات في الدول الأعضاء كي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن المعاهدة الجديدة. وفيما يتعلق بمبدأ الكشف، قال الوفد إنه ينبغي منح البلدان المرونة اللازمة لإدراج العناصر التي تراها مهمة لاستكمال الإجراءات الشكلية لحماية التصاميم الصناعية في إطار ولاياتها القضائية. وفي الختام، أعلن الوفد استعداداً للمشاركة مشاركة بناءة في المناقشات مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل التوصل إلى اتفاق على المادتين 3 و 22 من مشروع معاهدة قانون التصاميم.

140. وأعرب وفد أوغندا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وأعلن استعداداً من حيث المبدأ لتأييد عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. ومع ذلك، رأى أن مشروع النص غير متوازن ولا يراعي مصالح جزء كبير من الدول الأعضاء في الويبو. وذكر بالتوصية 15 من أجندة التنمية قائلاً إن شرط الكشف والمادة الموضوعية بشأن المساعدة التقنية مسألتين من شأنهما إضفاء طابع جامع على المعاهدة يراعي مختلف المستويات الإنمائية. وأضاف أنه مستعد للمشاركة مشاركة بناءة في المناقشات الخاصة بكل المسائل العالقة وأنه واثق من إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء.

141. وأيد وفد السودان البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. ورأى أن من الضروري إدراج المساعدة التقنية وشرط الكشف في نص معاهدة قانون التصاميم كي تستفيد جميع الأطراف من معاهدة منصفة وعادلة.

142. ورأى وفد الكاميرون أن التقاسم المنصف والعدل لفوائد الملكية الفكرية ضروري معرباً عن تأييده للبيان الذي قدّمه وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية.

143. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد الصين باسم مجموعة بريكس معرباً عن دعمه لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم في أقرب فرصة ممكنة.

144. وأبدت ممثلة شبكة العالم الثالث (TWN) أسفها لعدم مناقشة الدول الأعضاء معاهدة قانون التصاميم خلال الدورتين السابقتين للجنة العلامات على الرغم من أن الاقتراحات مطروحة منذ عدة سنوات ويدعمها عدد من الدول الأعضاء. وقالت إن ذلك يتنافى مع مبدأ إقامة عملية جامعة وتشاركية طبقاً لأجندة الويبو للتنمية. وأضافت أن الهيئة الرئاسية للويبو لم تقرر صراحة بدء عملية وضع القواعد والمعايير الخاصة بمعاهدة قانون التصاميم، ودعت الدول الأعضاء إلى تطبيق قرار الجمعية العامة للويبو 2015 واستئناف المناقشات خلال الدورتين المقبلتين للجنة العلامات من أجل تحقيق توافق في الآراء.

145. وذكر ممثل الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) أنه شارك في عمل لجنة العلامات بشأن مواءمة شروط إيداع تسجيلات التصاميم منذ عام 2005. وقال إن الاتحاد قدّم إلى لجنة العلامات في عام 2008 قائمة بالقضايا الرئيسية المتصلة بالتصاميم حيث كانت القضية الشكلية الرئيسية للمستخدمين هي القدرة على إيداع مجموعة واحدة من الرسومات لكل الطلبات على مستوى العالم. وأضاف أن تلك المسألة لا تزال قضية رئيسية بالنسبة إلى المستخدمين معرباً عن أمله في معالجتها في إطار معاهدة يعتمدها مؤتمر دبلوماسي. وشجع الدول الأعضاء على نقل المناقشات الخاصة بمواءمة الشروط الشكلية لإيداع التصاميم من لجنة العلامات إلى مؤتمر دبلوماسي.

146. وقالت ممثلة برنامج الصحة والبيئة (HEP) أن شرط الكشف ضروري كي يعلم الجميع مصدر التصميم وأنه ينبغي إدراج المساعدة التقنية رسمياً وصرحاً في المعاهدة كحكم ملزم قانوناً.

147. وأحاط الرئيس علماً ببيانات الوفود، واقترح عقد مشاورات غير رسمية، وطلب من رئيس لجنة العلامات تيسير تلك المشاورات.

148. وأبلغ الرئيس الجلسة العامة أنّ المناقشات بشأن هذه المسألة قد حظيت بمتسع من الوقت خلال الجمعية العامة وأنّ عدداً من التعديلات التي أجريت على النصوص المقدمة من رئيس لجنة العلامات قد نوقشت خلال المشاورات غير الرسمية. وأشار إلى أنه بالرغم من الشعور أن قرار التوافق كان على وشك الصدور، فإن مختلف الاقتراحات لم تحظ في النهاية بتوافق الآراء. واقترح الرئيس فقرة القرار التالية التي اعتمدت:

149. قررت الجمعية العامة لليوبو أنها ستواصل، خلال دورتها القادمة في عام 2018، النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم في نهاية النصف الأول من عام 2019.

## البند 17 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية

150. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/GA/49/9 و WO/GA/49/10 و WO/GA/49/16.

151. وأشارت الأمانة إلى أن هذا البند من جدول الأعمال يضم ثلاث وثائق مطروحة للنظر فيها هي "تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" (الوثيقة WO/GA/49/9) و"قرار عن بعض المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية" (الوثيقة WO/GA/49/10) و"مساهمة مختلف هيئات اليوبو في تنفيذ ما يعنيه من توصيات أجندة التنمية" (الوثيقة WO/GA/49/16). وفيما يتعلق بالوثيقة الأولى، ذكرت الأمانة أنّ اللجنة اجتمعت مرتين منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة لليوبو، التي عقدت في أكتوبر 2016. وذكرت الأمانة أنّ الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة عقدتا من 31 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2016 وفي مايو من العام الحالي، على التوالي. وتضمنت الوثيقة ملخص الرئيس لهاتين الدورتين على النحو الذي وافقت عليه اللجنة. وتضمنت الوثيقة أيضاً التقرير الثامن الذي أعده المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية، وناقشته اللجنة في دورتها التاسعة عشرة. وذكرت الوثيقة أنّ عدداً من الأنشطة الهامة المتصلة بأجندة التنمية حدثت في تلك الفترة مثل: التقرير بشأن الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية؛ واقتراح من المجموعة الأفريقية حول تنظيم مؤتمر دولي مرّة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية؛ ومناقشات بشأن طريقة معالجة أهداف التنمية المستدامة في دورات اللجنة اللاحقة؛ ومائدة اليوبو المستديرة بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات: تبادل التجارب والأدوات والمنهجيات، التي عُقدت في 12 مايو 2017. وأما الوثيقة الثانية، فتناولت تنفيذ ولاية اللجنة وتنفيذ آليات التنسيق والرصد والتقييم وأساليب إعداد التقارير (يشار إليها فيما بعد بعبارة "آلية التنسيق"). وقد أتاحت الجمعية العامة السابقة أن تناقش اللجنة هاتين المسألتين في دورتها الثامنة عشرة والتاسعة



عشرة وتقدّم تقريراً إلى الجمعية العامة الحالية للويبو. ووافقت اللجنة في دورتها التاسعة عشرة على تقديم قرار مقترح يرد في الفقرة 3 من الوثيقة WO/GA/49/10، كي تنظر فيه الجمعية العامة للويبو وتعتمده. وتناولت الوثيقة الثالثة تنفيذ آليات التنسيق. وشملت تقريراً عن لجنة المعارف، الوثيقة WO/GA/49/11، الفقرتان 13 و14. وطلبت الأمانة إلى الجمعية العامة للويبو أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/49/16، وأن تحيلها إلى اللجنة.

152. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأبرز التقدم الملموس الذي أحرزته اللجنة في بنود جدول أعمالها. ورأى أنّ ذلك سيسمح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا، باستخدام أفضل إمكانيات نظم الملكية الفكرية الخاصة بها. وقال إنّ المجموعة الأفريقية تؤدي دوراً نشطاً في اللجنة وتثري المناقشات في مواضيع مثل المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات ونقل التكنولوجيا. وأثنى الوفد على الدول الأعضاء لموافقتها على مشروع إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: الترويج لاستخدام الملكية الفكرية على نحو فعال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الذي اقترحه جنوب أفريقيا (الوثيقة CDIP/19/11 Rev.). وأضاف أنّ المشروع سيتيح استخدام نقل التكنولوجيا كأداة للإبداع. وأشار أيضاً إلى اقتراحه المتعلق بتنظيم مؤتمر دولي مرّة كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة CDIP/19/7) لتسهيل مناقشة القضايا الجديدة وإذكاء الوعي بين الدول الأعضاء بشأن الدور المحفز للملكية الفكرية في تحقيق التنمية. وقال الوفد إنّه سيقدم اقتراحاً منقحاً إلى الدورة العشرين للجنة يتضمن تعليقات الوفود المختلفة. وشدد الوفد على أنّ القرار المقترح في المسائل المتعلقة باللجنة، الوارد في الوثيقة WO/GA/49/10 سيتيح للجنة الوفاء بولايتها. وسلط الوفد الضوء على استعداد الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووعيتها الجماعي بأهميتها، وخصوصاً، على البعد الاجتماعي والاقتصادي للملكية الفكرية. ولذلك، حث الوفد الويبو على العمل كجزء من منظومة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأى أنّ إدراج بند جديد في أجندة اللجنة سيتيح للدول الأعضاء مناقشة تلك المسائل الهامة.

153. وتحدث وفد إستونيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأقرّ بالتقدم المحرز على مدى السنوات الثمان الماضية في تنفيذ أجندة التنمية وتعميمها. ورحب بالمشاريع، البالغ عددها 34 مشروعاً، التي طوّرت ونقّدت بهدف تفعيل توصيات أجندة التنمية. وقال إنّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لا تؤيد بعض التوصيات تأييداً تاماً، ويرى أنّ بعض التوصيات تتطلب مزيداً من المناقشة، ولكنّه لا يزال ملتزماً بتنفيذ توصيات أجندة التنمية بطريقة مناسبة يحركها توافق الآراء. وأعاد الوفد التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأقرّ الوفد بإمكانات الويبو للإسهام في تحقيق تلك الأهداف بفضل ما تتمتع به من دراية محدّدة. وضمان لعمل فعال وموجه نحو تحقيق النتائج، ينبغي للويبو أن تركز على أهداف التنمية المستدامة ذات الأهمية القصوى لعملها وخاصة هدفها العام في تعزيز حماية الملكية الفكرية. وقال الوفد إنّه يقدر الحجم الهائل لعمل اللجنة. وأكد التزامه بالإسهام في إحراز مزيد من التقدم في جميع المجالات ذات الصلة باللجنة، مع مراعاة أهداف المنظمة، على النحو المبين في اتفاقية تأسيسها، وخاصة تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم من خلال التعاون فيما بين الدول (حسباً ورد في المادة 3).

154. وأكد وفد كوستاريكا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أهمية اللجنة للبلدان النامية. ورأى ضرورة إبراز البعد الإنمائي بشكل تام في عمل الويبو. وأشار إلى أهداف التنمية المستدامة، وذكر أنّها تعكس الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع خطة عمل لفترة 15 سنة القادمة. ومراعاة للاتفاق عام 1974 المبرم بين الأمم المتحدة والويبو (القرار A/RES/70/1)، ينبغي للويبو أن تشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقال الوفد إنّ المجموعة تعتقد أنّ تنفيذ خطة التنمية لعام 2030 أمر هام جداً، وستولي المجموعة اهتماماً كبيراً لمساهمات الويبو في هذا التنفيذ.

155. وشدد وفد الصين على النتائج الإيجابية التي حققتها اللجنة في السنة الماضية. ورأى أنّ القرار المقترح الذي اعتمد في الدورة التاسعة عشرة للجنة (الواردة في الفقرة 3 من الوثيقة WO/GA/49/10) يعكس بشكل تام مناقشات اللجنة بشأن المسألة. وقال إنّ النص متوازن ويتماشى مع مصالح جميع الأطراف. وأضاف أنّ بند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية

الفكرية والتنمية سيوفر مساحة جيدة لمناقشة الركن الثالث لولاية اللجنة. ولذلك، أيّد الوفد تأييدا تاما اعتماد نص القرار. ورأى أنّ على اللجنة مواصلة عملها بشأن المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية، استنادا إلى الاقتراح المكون من ست نقاط والوارد في الملحق الأول لموجز رئيس الدورة السابعة عشرة للجنة. وأضاف أنّ تنفيذ الاقتراح المذكور يستدعي مشاركة جميع الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن التزامه بمواصلة التعاون بطريقة شاملة ومفتوحة في هذا الصدد.

156. وتحدث وفد جورجيا، باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأقر بأهمية العمل الذي اضطلعت به اللجنة، واعتبر أن أجندة التنمية أصبحت جزءا لا يتجزأ من عمل الويبو. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود التي تبذلها الويبو لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية ومناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وقال إنه لا زال ملتزما بالعمل على تنفيذ توصيات أجندة التنمية بطريقة مناسبة، ويؤمن التقدم المحرز في هذا الصدد. ونقل تأييد المجموعة لأنشطة الويبو المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

157. وقال وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، إنّ المنظمة ينبغي أن تستمر في قيادة تطوير نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال يمكن الابتكار والإبداع لفائدة الجميع. وأشار إلى أهداف الويبو الرامية إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وأضاف أنّ اعتبارات التنمية جزء لا يتجزأ من عمل المنظمة كي تتمكن الدول الأعضاء من تسخير الملكية الفكرية كأداة إيجابية للتنمية. وذكر الوفد أنّ المناقشات بشأن ولاية اللجنة وتنفيذ آليات التنسيق انتهت في الدورة التاسعة عشرة للجنة. وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة للتوصل إلى نتيجة توافقية بشأن هذه المسألة الطويلة الأمد.

158. وأيّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية ما تلاه وفد اليابان باسم المجموعة باء. وأشار إلى أنّ اللجنة أحرزت تقدما كبيرا منذ إنشائها في عام 2007. وأنها وافقت على 34 مشروعا تنفذ 34 توصية من توصيات أجندة التنمية، بميزانية تزيد على 30 مليون فرنك سويسري. وقال إنّ الويبو أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأقر بأنّ لأنشطتها أثرا إيجابيا في البلدان المستفيدة. ورأى الوفد أنّ على الويبو أن تواصل جهودها لتعزيز الدور الإيجابي للملكية الفكرية في التنمية عن طريق تسهيل الحصول على معلومات البراءات وتعزيز مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وأكاديميات الملكية الفكرية الوطنية ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية والشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الإبداعية. وأضاف أنّ على الويبو أيضا أن تسهم في تكوين الكفاءات في مجالات حماية الملكية الفكرية وإدارتها وتسويقها في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأثنى الوفد على الدورة الأخيرة للجنة لاستكمالها المناقشة بشأن آليات التنسيق. وتوقع الوفد أن تعتمد الجمعية العامة للويبو القرار الوارد في الوثيقة WO/GA/49/10.

159. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى الإنجازات الكبيرة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وقال إن أجندة التنمية ككل ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمل الذي تضطلع به هيئات الويبو الفنية. وأضاف أنّ التقييمات الإيجابية للخبراء المستقلين الذين نظروا إلى نتائج مختلف مشاريع أجندة التنمية، أكدت ما سبق. وأشار إلى أنّ عددا من هذه المشاريع تقدّم بنجاح وظل مفيدا في الممارسة العملية. وأيّد الوفد جهود الويبو لتكثيف أنشطتها العملية بشأن مختلف مشاريع أجندة التنمية وتحسين منهجيات تنفيذها. وأيّد الوفد أيضا القرار بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الوارد في الوثيقة WO/GA/49/10.

160. وصرّح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بأن التنمية مسألة هامة لجميع الدول الأعضاء. وأكد أن اعتبارات التنمية جزء لا يتجزأ من عمل الويبو. وقال إنّ التنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية، وإدماجها في البرامج الموضوعية للويبو، يمثل أولوية رئيسية ينبغي متابعتها. وأشار الوفد إلى الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن تقديره لاعتماد اللجنة معظم التوصيات الواردة في الاستعراض المذكور. وقال إنه مستعد لمواصلة مناقشة التوصيات المتبقية والتفاوض على نحو بناء على استراتيجيات تنفيذ التوصيات المعتمدة. وأبرز الوفد أهمية عمل الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها. وأشار الوفد إلى أهمية أن تحافظ الويبو على جاهزيتها وأن تظل منخرطة مع المنظمات الدولية الأخرى

ذات الصلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورحب الوفد بالقرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها التاسعة عشرة بإدراج بند جديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ورأى أنّ هذا القرار سيتيح للجنة، بعد عشر سنوات من المناقشات بشأن توصيات أجنحة التنمية، الانتقال إلى مستوى أرفع من المناقشات لمعالجة مسألة ولايتها. وشدد الوفد على أنّ صفحة الويبو الإلكترونية للمساعدة التقنية هي أداة تنفيذ جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب الوفد عن تطلعه لرؤية تحسين في الصفحة تماشياً مع الاقتراح الذي اعتمدهت اللجنة، على النحو الوارد في الملحق الأول للملخص الرئيس للدورة السابعة عشرة.

161. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنّ الحياة في البلدان المتقدمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وبالحياة في البلدان النامية، وتتطلب حلولاً مبدعة ومبتكرة لتعزيز النمو المستدام وتأمين فرص العمل وزيادة القدرات التنافسية. وأضاف أنّ عدد سكان بلده يبلغ 55 مليون نسمة معظمهم مبدعون بالفطرة، يسخرون الابتكار بجميع أشكاله بحثاً عن حلول محلية للمشاكل المحلية. وتابع بالقول إنّ الملكية الفكرية بجميع أشكالها، سواء كانت مسجلة أم لا، هي محفّز هام للابتكار. وذكر أنّ بلده احتفل، في عام 2017، بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد أجنحة الويبو للتنمية. وأضاف أنّ هذا الاحتفال يؤكد أنّ الملكية الفكرية والحقوق المرتبطة بها تعمل في اقتصاد عالمي يعتمد على المشاركة الشاملة لجميع الدول. وأشار الوفد إلى أن الاستعراض المستقل الأخير بشأن تنفيذ توصيات أجنحة التنمية أظهر التقدم المحرز. ولكنّه رأى أن هناك نقصاً مستمراً في التنسيق الفعال والرصد والإبلاغ والتقييم وتعميم تنفيذ توصيات أجنحة التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بدور لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو. وأثنى الوفد على الدول الأعضاء لموافقتها على مشروع إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: الترويج لاستخدام الملكية الفكرية على نحو فعال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الذي اقترحتّه جنوب أفريقيا (الوثيقة CDIP/19/11 Rev.)، وأثنى على الويبو لإدراجها المشروع في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 19/2018 (الوثيقة WO/PBC/27/8). وأعرب الوفد عن تطلعه لرؤية التوصيات التي ستصدر عن المشروع، على النحو المتوخى في المادة 10 (نقل التكنولوجيا) من اتفاق عام 1974 بين الأمم المتحدة والويبو. واختتم الوفد كلمته بحث جميع الوفود على ضمان تطبيق ولاية اللجنة على نحو فعال، كي تكون منبرا لمناقشة هادفة وتقنية وعملية بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

162. وأكد وفد ماليزيا على الطابع الشامل وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة. ورأى ضرورة النظر في جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً في مجمل المناقشات بشأن التنمية داخل الويبو. وقال إنّ وضع قائمة مرجعية بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الويبو فقط، قد يجول دون اتباع نهج شامل تجاه تحقيق مقصد هذه الأهداف. وشدد الوفد على أهمية مواصلة عمل الويبو مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وكرّر ضرورة إدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن تنفيذها داخل إطار اللجنة. وأثنى الوفد على اللجنة لإدراجها بنداً دائماً في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقال إنّه يتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة في إطار هذا البند. واختتم بالقول إنّ الويبو بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تبرز في برامجها الأنشطة المتعلقة بالتنمية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتتنظر فيها.

163. وأيد وفد نيجيريا بيان المجموعة الأفريقية. وقال إنّه يولي أولوية عليا لأعمال اللجنة لأنها منبر مخصص لرصد تنفيذ الويبو للمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية وتقييمه. وأضاف أنّ اللجنة قدّمت مساعدة تقنية وأنشطة تكوين الكفاءات للدول الأعضاء الساعية إلى تحسين نظم الملكية الفكرية الوطنية. وأثنى الوفد على نجاح مائدة الويبو المستديرة بشأن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات: تبادل التجارب والأدوات والمنهجيات، التي عُقدت في 12 مايو 2017. وذكر الوفد أنّ الحدث قدّم معلومات مفيدة عن تجارب الدول الأعضاء ووضّح آليات مشاركة الويبو في الميدان، وعرض أفكاراً مفيدة للأنشطة المقبلة. وأكد الوفد من جديد دعمه لعقد مؤتمر دولي دوري بشأن الملكية الفكرية والتنمية، لأنّ ذلك سيعزز الحوار بين أصحاب المصلحة ويولّد أفكاراً تثرى عمل اللجنة. وقال الوفد إنّ بلده كان من البلدان الأربعة المستفيدة من مشروع أجنحة التنمية بشأن التعاون على التعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع معاهد التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (الوثيقة CDIP/16/7 Rev. 2). وأفاد الوفد بأنّ تنفيذ المشروع قد بدأ في نيجيريا وأحرز تقدم

فيما يتعلق بالمشاركة الأولية. وأضاف أن نيجيريا تولى أولوية عليا لهذا المشروع من أجل تعزيز تطبيق مكاتب الملكية الفكرية لقواعد الملكية الفكرية، بغية تيسير اتخاذ قرارات عادلة وفعالة ومستنيرة بشأن المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية في سياق أوسع لحماية الحقوق وإنفاذها. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة المشاركة في اللجنة والحفاظ على تعاونه مع الويبو مع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

164. وقال وفد البرازيل إن اللجنة اتبعت خطى أجندة التنمية. ورأى أن تنفيذ توصيات أجندة التنمية أمر جوهري للمنظمة. إذ إن مبدأ تقاضي أجر عادل مقابل إبداعات العقل البشري مرتبط بواجب حماية الحق في الصحة والثقافة والمعرفة والمعلومات والتعليم. وهو ما يسهم في زيادة الابتكار والنمو. وأشار إلى أن اللجنة وافقت بعد سنوات من المناقشات على إدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وهو ما سيسهل تنفيذ الركيزة الثالثة لولاية اللجنة، ويعطي قدرا أكبر من الشفافية للمناقشات ويتيح للدول الأعضاء زيادة مساهمتها ورصد مبادرات الأمانة العامة. وأضاف أن إدراج البند المذكور سيعزز الحاجة إلى اتخاذ الويبو لإجراءات بشأن دورها في تنفيذ برامج التنمية المستدامة. ورأى الوفد أن الويبو، بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن ولاية اللجنة أثارت الموضوع ضمن نطاق عملها ودون المساس بمناقشته في لجان الويبو الأخرى. ورأى الوفد أيضا أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن ينعكس في وثيقة البرنامج والميزانية. وذكر أن التقرير الأول عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عرض في الدورة الأخيرة للجنة. وهي خطوة في الاتجاه الصحيح لجعل أهداف التنمية المستدامة محور المناقشات في الويبو. ولكن، رأى الوفد أن هنالك حاجة إلى مزيد من التفاصيل عن طبيعة مساهمة الأمانة في العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة. وقال إن الدول الأعضاء بحاجة إلى معرفة المزيد عن المساعدة التي يمكن أن تقدمها الويبو بهذا الصدد لتتمكن الدول من صياغة الطلبات المناسبة. وأشار الوفد إلى أن دور الويبو لا ينبغي أن يقتصر على الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة؛ وأن الملكية الفكرية موضوع شاسع، ولا جدل في أهمية الابتكار. وقال الوفد إن بلده يبذل جهودا هامة لتشجيع الابتكار كمفتاح للتغلب على الأزمة الاقتصادية. وفي هذا السياق، ذكر أن بإمكان الويبو، بل ويجب عليها، أن تقدم مدخلات وحيوية بشأن جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وقال إن النهج المتكامل هو محور أجندة التنمية لعام 2030، وينبغي أن يؤدي إلى فهم شامل للروابط المشتركة بين الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها. وأضاف أن على الويبو أن تضطلع بدور نشط لدعم تنفيذ تلك الأهداف. وتوقع الوفد أن تحفز اللجنة منح الموضوع المعالجة المناسبة والشاملة التي يستحقها في الويبو، نظرا للفائدة التي ستعود على جميع أعضائها. وحث الوفد الدول الأعضاء على الانضمام إلى المناقشة بشأن الموضوع والمشاركة فيها.

165. وأشار وفد المكسيك إلى أهمية اللجنة كمنصة لتقديم المقترحات والمشاريع التي تتناول الملكية الفكرية والتنمية. وأقر الوفد بالعمل الإيجابي الذي أجرته الويبو منذ اعتماد أجندة التنمية لضمان تسخير قضايا الملكية الفكرية في تنمية البلدان. ورأى أن عمل الويبو نجح في نقل رسالة مفادها أن الملكية الفكرية تحفز الإبداع والابتكار في المجتمعات. وذكر الوفد أن من اللازم مواصلة تفعيل أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة في عمل الويبو، وشجع الويبو على الاستمرار في هذا الاتجاه.

166. وأعرب وفد كندا عن التزامه بمواصلة دعم أعمال اللجنة. وأيد تبادل أفضل الممارسات بشأن التعامل مع أنشطة المساعدة التقنية. وأشار إلى أن نحو 21 في المائة من ميزانية الويبو للشئانية مخصصة لأنشطة التنمية. وأبدى رغبته للحصول على مزيد من التفاصيل عن أنشطة التعاون مع الوكالات الأخرى في التقارير المقبلة. وذكر التوافق الذي حدث بشأن قرار الجمعية العامة للويبو بشأن المسائل المتعلقة بالجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وإدراج بند دائم في جدول الأعمال عن الملكية الفكرية والتنمية.

167. وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار إلى الإنجازات التي حققتها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة. وقال إن التنمية مسألة جوهريّة ومتعددة الجوانب ينبغي أن توجه عمل الدول الأعضاء. وكرر الوفد دعمه للمبادرات التي تشجع التنفيذ الكامل لتوصيات أجندة التنمية البالغ

عددها 45 توصية. وذكر أيضا أن اللجنة هي منتدى مثالي ولكن غير حصري للنظر في التقدم المحرز في جهود المنظمة لدعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر الوفد أن حكومة بلده وافقت على خطة التنمية الوطنية للفترة 2017-2021 التي تدرج في طياتها أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وسلط الضوء على تنفيذ بعض التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المذكور، وحثّ الدول الأعضاء على مواصلة حشد جهودها بغية تنفيذ التوصيات المتبقية. ورحّب الوفد بالقرار الذي اعتمده اللجنة في دورتها الأخيرة لإدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وهو ما يدلّ على التزام الدول الأعضاء بالوفاء بولاية اللجنة. وأشار الوفد إلى تنفيذ مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية (الوثيقة CDIP/15/7 Rev). وشدّد على الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية ووكالات الدولة من أجل النجاح في تنفيذ ذلك المشروع.

168. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذكر بأن شيلي دافعت بشدة عن اعتماد أجنحة التنمية قبل 10 سنوات. وأثنى الوفد على الجهود التي بذلتها اللجنة لتنفيذ توصيات أجنحة التنمية الخمس والأربعين، وشجّعها على الاستمرار في هذا التوجه من خلال المبادرات والمشاريع والأنشطة المحددة وتعميم عدد من المبادئ في عمل الويبو. وأشار إلى تجربة بلده بوصفه مستفيدا من عدد من مشاريع أجنحة التنمية، وتعاونها مع البلدان الأخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأقرّ الوفد بالطابع الشامل وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة وشدّد على أهمية إدراجها في عمل المنظمة. ورحّب الوفد ببند جدول الأعمال الجديد بشأن الملكية الفكرية والتنمية، واعتبره أنسب إطار للتعامل مع القضايا الشاملة مثل أهداف التنمية المستدامة.

169. وأيد وفد إثيوبيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وحثّ الويبو على مواصلة تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء عند وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار وتنفيذها. وقال إنّ موضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية لهذه السنة هو كيف يجعل الابتكار المعيشة أعذب. وتحدّث الوفد عن الاجتماعات المختلفة التي نظمت بشأن القضايا المتصلة بالتنمية. ورأى أنّها تبرز مشاركة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الختام، أكدّ الوفد من جديد التزامه بالعمل عن كثب مع الويبو لتحقيق الأهداف الإنمائية لبلده.

170. وأيد وفد كولومبيا البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورأى أن تنفيذ توصيات أجنحة التنمية نشاطا جوهريا ضمن أنشطة الويبو. وقال إنّ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تعالج من قبل المنظمة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بنهج شامل وغير قابل للتجزئة، تجنّباً للتركيز على بعض أهداف التنمية المستدامة وإهمال أخرى. وأيدّ الوفد إطلاق المشاريع التي تشجع الأنشطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار إلى تجميع مدخلات الدول الأعضاء بشأن الأنشطة المتصلة بنقل التكنولوجيا (الوثيقة CDIP/18/6 REV). وفي إطار المساعدة التقنية للويبو، دعا الوفد اللجنة إلى مواصلة تشجيع المبادرات المتعلقة بإدارة الملكية الفكرية والتكنولوجيا ونقل المعارف، وغيرها من المبادرات. وتوّه الوفد إلى دراسة أجريت في كولومبيا كجزء من المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/14/7)، الذي بدأ في سبتمبر من السنة الجارية. وذكر أنّ الدراسة تمرين مفيد جدا لبناء السياسات العامة المستندة إلى الأدلة، وتركيز الموارد على استخدام الملكية الفكرية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأى أنّ الدراسة ستكون أيضا مدخلا هاماً لتطوير السياسة الوطنية للملكية الفكرية في سياق خطة التنمية الوطنية الكولومبية للفترة 2018-2022.

171. وأقرّ وفد اليابان، متحدّثا بصفته الوطنية، بالأهمية الكبيرة للأنشطة الإنمائية، بما فيها المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأشار إلى الصندوق الاستئماني الياباني الذي تديره الويبو. وقال إنّ هذه الأموال ساعدت في دعم الملكية الصناعية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وكذلك في آسيا والمحيط الهادئ. وقد شملت أنشطة الصندوق تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل إقليمية ودون إقليمية ووطنية ودورات تدريبية وبعثات استشارية للخبراء وبرامج زمالات طويلة الأجل. وذكر أنّ بلده

تبادل، من خلال هذه القنوات، تجربته في استخدام الملكية الفكرية لتوليد الثروة وتعزيز القدرة التنافسية وتمية الاقتصاد. ورأى أن تحسين نظام الملكية الفكرية سيحقق التقدم الاقتصادي المستدام للبلدان النامية ويسهم في النمو الاقتصادي العالمي.

172. وأيد وفد الأرجنتين البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورحب بالتقدم المحرز في عمل اللجنة العام الماضي، ولا سيما الاتفاق الذي أبرم بشأن بعض القضايا التي طال أمدها. ورأى أن ذلك سيسمح للجنة بالتركيز على قضايا ترتبط بالملكية الفكرية والتنمية ارتباطاً وثيقاً. وأكد الوفد التزامه بالتنفيذ الفعال لتوصيات أجنحة التنمية. وأعرب عن تقديره ودعمه للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإدراج قضايا التنمية في إطار أنشطة المنظمة. إذ ينبغي أن تبقى التنمية أولوية للويبو. وذكر الوفد أن أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات هي أنشطة حيوية لتيسير استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية والابتكار. وختاماً، أشار إلى الطابع العالمي وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة وإلى الدور الهام الذي يمكن للويبو أن تؤديه بل وينبغي أن تؤديه لتحقيقها.

173. وأكد وفد جمهورية كوريا أن التعاون في مجال التنمية ضروري في ميدان الملكية الفكرية. وأحاط علماً بالميزانية المخصصة منذ عام 2004 للصندوق الاستئماني الكوري الذي تديره الويبو. ودعا الوفد اللجنة إلى وضع إطار لمناقشتها بشأن القضايا التي يحتمل أن تؤدي نتائج مثمرة، وأن تراعي الأهداف النهائية لإنشاء اللجنة واعتماد أجنحة التنمية. وفي الختام، أشار إلى أن حوالي 21 في المائة من ميزانية الويبو مخصصة لأنشطة التنمية.

174. وشدد وفد كوبا على أهمية تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وذكر بأهمية الوفاء بولاية اللجنة بشأن إقامة حوار دائم عن الملكية الفكرية والتنمية. وذكر الوفد أن أجنحة التنمية ينبغي أن تكون أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

175. وأشار وفد إندونيسيا إلى الطابع الشامل وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة. ورأى أن النظر في عدد محدود من أهداف التنمية المستدامة المتصلة بعمل المنظمة لن يتيح لها الاضطلاع بمشاركة ومساهمة نشطة في تحقيق الأهداف. ودعا الوفد اللجنة إلى النظر في الاقتراح الداعي إلى إدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة. وأثنى الوفد على اللجنة لموافقها على إدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية، في دورتها التاسعة عشرة. ورأى أن الويبو ستتمكن من تعزيز الانتفاع الكامل بالملكية الفكرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في إطار هذا البند الدائم الجديد من جدول الأعمال.

176. وأشارت ممثلة شبكة العالم الثالث (TWN) إلى أهمية أجنحة التنمية للويبو كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وقد ارتفعت أهمية أجنحة التنمية للويبو بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة. وأشارت الممثلة إلى الآثار الضارة المترتبة على الحماية المفرطة للملكية الفكرية وإنفاذها في تنمية البلدان ومصلحتها العامة. ولذلك دعت الويبو إلى أن تعيد النظر في نهجها في هذا الصدد. وسلطت الضوء على إدراج بند دائم في جدول أعمال اللجنة بشأن الملكية الفكرية والتنمية بعد فترة طويلة من المناقشة. وذكرت الممثلة بعض العناصر التي اعتبرتها نقاط ضعف في تنفيذ أجنحة التنمية. وكان أولها، غياب آلية لإدراج نتائج مشاريع اللجنة، بعد انتهائها، في أنشطة الويبو. أما ثانياً، فهو التعميم الضيق النطاق للنهج الموجه نحو التنمية في أنشطة الويبو. وثالثاً، أن هيكل الإدارة الحالي للويبو يغطي تعميم أجنحة التنمية. وفيما يخص النقطة الأخيرة، رأت الممثلة أن إصلاح هيكل الإدارة في الويبو أمر بالغ الأهمية لتنفيذ أجنحة التنمية تنفيذاً فعالاً.

177. إن الجمعية العامة للويبو:

(أ) أحاطت علماً "بتقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية" (الوثيقة WO/GA/49/9)؛

(ب) وبالنسبة إلى الوثيقة WO/GA/49/10 المعنونة "قرار بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية"،

"1" ذكّرت بالقرار الذي اتخذته في عام 2007 بشأن إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية)، الوارد في الوثيقة A/43/13 Rev.، وقرارها بشأن آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، الوارد في الوثيقة WO/GA/39/7، وأكّدت من جديد التزامها بتنفيذها تنفيذاً كاملاً؛

"2" وأكّدت مجدداً على المبادئ الواردة في المرفق الثاني من الوثيقة WO/GA/39/7؛

"3" وأكّدت مجدداً على حق كل دولة عضو في التعبير عن آرائها في جميع لجان الويبو؛

"4" وأحاطت علماً بنتيجة النقاشات التي دارت بشأن المسائل الواردة في الوثيقة CDIP/18/10؛

"5" وقرّرت إضافة بند جديد إلى جدول أعمال لجنة التنمية، بعنوان الملكية الفكرية والتنمية، لمناقشة المسائل المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية التي وافقت عليها اللجنة، فضلاً عن المسائل التي أقرتها الجمعية العامة؛

(ج) وأحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة المعنونة "مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنيه من توصيات أجندة التنمية" (الوثيقة WO/GA/49/16)، وأحالت إلى لجنة التنمية التقرير المشار إليه في تلك الوثيقة.

البند 18 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

178. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/GA/49/11 و WO/GA/49/17 و WO/GA/49/18 و WO/GA/49/18 Add. و WO/GA/49/19.

179. وأفادت الأمانة بأن الجمعية العامة للويبو المعقودة في أكتوبر 2015 قد قررت تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف أو اللجنة) للثنائية 2016/2017 ووافقت على برنامج عمل اللجنة. وعملاً بتلك الولاية، اجتمعت لجنة المعارف ثلاث مرات في الفترة من يناير 2016 إلى سبتمبر 2016 لمناقشة موضوع الموارد الوراثية (الدورتان التاسعة والعشرون والثلاثون) وموضوع المعارف التقليدية (الدورة الحادية والثلاثون). وقد قدّم تقرير وقائي عن الدورات الثلاث إلى الجمعية العامة للويبو في عام 2016. ومنذ الجمعية العامة للويبو 2016، اجتمعت اللجنة ثلاث مرات لمواصلة مناقشة موضوع المعارف التقليدية (الدورة الثانية والثلاثون) وموضوع أشكال التعبير الثقافي التقليدي (الدورتان الثالثة والثلاثون والرابعة والثلاثون). وترد نتائج العمل على الموضوعين المذكورين في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة WO/GA/49/11. وترد نتائج عمل اللجنة على الموارد الوراثية في المرفق الثالث من الوثيقة ذاتها. ووفقاً لبرنامج العمل، أحاطت أحدث دورة خلال الثنائية الجارية، وهي الدورة الرابعة والثلاثون المعقودة في يوليو 2017، بالتقدم المحرز ووجهت توصية إلى الجمعية العامة للويبو 2017. وأقرت اللجنة بإحراز بعض التقدم وإن كان المزيد من العمل لازماً. وتأكيداً لأهمية لجنة المعارف، أوصت الجمعية العامة للويبو في عام 2017 بأن تقرر مواصلة اللجنة عملها خلال الثنائية 2018-2019 وأن تبث الجمعية في ولاية وبرنامج عمل اللجنة. وقدّمت توصية اللجنة الإيجابية مع عدم الإخلال "بعناصر الولاية المزمع أن تقرها الجمعية العامة". وعملاً بولاية اللجنة، نظّمت ندوتان منذ الجمعية العامة

لويبو 2016 من أجل بناء المعارف الإقليمية والمشاركة بين الأقاليم وتحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على القضايا العالقة. وتحتوي الوثيقة WO/GA/49/11 أيضاً على سرد لمساهمات لجنة المعارف في تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

180. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية وأحاط علماً بالتقرير عن لجنة المعارف الوارد في الوثيقة WO/GA/49/11 وشكر الأمانة على إعداد ذلك التقرير. وشكر أيضاً رئيس اللجنة ونائبيه والميسرين على تفانيهم عملاً وروحهم المهنية المتميزة. وذكر بأن مجموعته تولي اهتماماً كبيراً لعمل اللجنة البالغ الأهمية. ورأى أنه يتعين على اللجنة أن تسرع عملها من أجل سد الفراغ القانوني الدولي والاستجابة لاحتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والمستفيدين من حيث حماية مواردهم القيمة بطريقة متوازنة وفعالة. وإن الولاية وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للويبو 2015 من أجل الثنائية 2016/2017 قد مكّنا اللجنة من الاضطلاع بأعمال مهمة وشاملة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي واحراز تقدم كبير في تنقيح مشاريع النصوص وتسريع العمل من أجل تسوية الخلافات العالقة. وفضلاً عن ذلك، تمكّنت اللجنة من المضي قدماً بمناقشاتها المثمرة للغاية على مدى الدورات الست التي عقدتها. ووفقاً للولاية ذاتها، دعيت الجمعية العامة للويبو 2017 إلى تقييم التقدم المحرز، والبث فيما إذا كان ينبغي الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي أو مواصلة المفاوضات. وأشار الوفد إلى أن اللجنة قد كلفت بالبت في إنشاء فريق خبراء أو أكثر. ونظراً إلى آفاق اللجنة، رأى الوفد أنه من المستحسن اعتماد ولاية محكمة تراعي توصيات أجندة التنمية وتقر بالمستويات المختلفة لتبلور النصوص الثلاثة والتقدم المحرز فيها. ويتعين إجراء "مفاوضات مستندة إلى النصوص" وأعمال فيما بين الدورات إضافة إلى إنشاء لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر دبلوماسي. وينبغي ألا تستثني الولاية فكرة تحويل لجنة المعارف إلى لجنة دائمة لضمان مواصلة أعمالها. وينبغي أن تُشجع الولاية ببرنامج عمل طموح للجنة يحدد جدولاً زمنياً محدداً لتحقيق نتائج عملية ولا سيما وضع صك ملزم قانوناً أو أكثر يضمن الحماية المتوازنة والفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي ذلك الصدد، قررت المجموعة تقديم الاقتراح الوارد في الوثيقة WO/GA/49/17. وأشار الوفد إلى أن ذلك الاقتراح مقدّم للمرة الثانية بعدما قدّم خلال المشاورات غير الرسمية في إطار الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المعارف. وبات الاقتراح مقدّماً رسمياً قبل شهرين من أجل تعزيز الشفافية وإثبات حسن النية. وإقراراً باختلاف مستوى تبلور النصوص الثلاثة المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، يدعو الاقتراح إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في الربع الأول من عام 2019 لإبرام صك ملزم قانوناً واعتماده كي يتسنى توفير حماية فعالة ومتوازنة للموارد الوراثية من دون الإخلال بعمل اللجنة على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشدد الاقتراح على المبدأ العام لضرورة العمل فيما بين الدورات وفائدته واقترح إنشاء فريق خبراء عامل بين الدورات يتألف من ميسرين وممثل لكل مجموعة إقليمية في الويبو وممثل للاتحاد الأوروبي وممثل لتجمع الشعوب الأصلية. واحتوى برنامج العمل المقترح على ثلاث دورات لفريق الخبراء العامل بين الدورات وثلاث دورات للجنة في عام 2018 فضلاً عن اجتماع للجنة تحضيرية لمؤتمر دبلوماسي بشأن الموارد الوراثية ومؤتمر دبلوماسي يُعقد في الربع الأول من عام 2019. وستقدّم اللجنة تقريراً عن التقدم المحرز إلى الجمعية العامة للويبو 2018 التي ستقدّم أيضاً التقدم المحرز في موضوعي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وسيعقد فريق الخبراء العامل بين الدورات اجتماعاته في فبراير ومايو وسبتمبر 2018 قبل كل دورة للجنة كي يتسنى تقديم نتائجها إلى اللجنة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يحظى الاقتراح بتأييد كل الدول الأعضاء كي تتمكن اللجنة من البحث عن طريقة ابتكارية للتقدم في عملها بدقة وعناية. وشكر الوفد الدول الأعضاء التي أيدت اقتراحه. وفي الختام، تطلع إلى الوثيقة التي سيقدمها الميسرون معرباً عن تقديره لجهودهم.

181. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وشكر رئيس لجنة المعارف على التقدم المحرز. وأيد تجديد ولاية اللجنة للثنائية التالية. وأشار إلى التقدم المحرز خلال السنوات السابقة وأقر بأن مسألة حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مسألة ملحة. وأعلن استعداد مجموعته للمشاركة مشاركة بناءة في التقدم نحو قرار متوازن في ذلك المجال.



182. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير وأشار إلى أن اللجنة قد أتمت عملها باختتام الدورة الرابعة والثلاثين. ووفقاً لولاية اللجنة، قدّمت اللجنة إلى الجمعية العامة 2017 نتائج عملها على صك قانوني دولي أو أكثر يخص الملكية الفكرية ويضمن حماية متوازنة وفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وستقوم الجمعية العامة، في عام 2017، بتقييم التقدم المحرز، والبث فيما إذا كان ينبغي الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي أو مواصلة المفاوضات. وستنظر أيضاً في الحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية، أخذة عملية وضع الميزانية في الحسبان. ووفقاً للولاية، يمكن أيضاً للجنة أن تنظر في تحويل نفسها إلى لجنة دائمة وفي حال الموافقة أن توصي الجمعية العامة لليوبو بذلك. وشدد الوفد على أن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المعارف أوصت الجمعية العامة لليوبو بتجديد ولايتها. وأبدى أمله في أن تتمكن الجمعية العامة لليوبو من رسم خارطة طريق لعمل اللجنة في المستقبل استناداً إلى التقدم الكبير المحرز خلال الولاية الجارية كما يتبين من وثائق العمل. وتبين وثائق العمل الثلاث تركيزاً على نظام الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تقديره لما أبدى من مرونة وروح بناءة وعملية. وتقلصت التوقعات بخصوص نطاق الحماية المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وساعد على ذلك إدخال نهج تدريجي عملي أكثر. وحدث تحول نحو الوثائق الإطارية التي تضع مجموعة من المعايير أو الآليات التي توفر مرونة في التنفيذ على المستوى المحلي. ورأى الوفد أنه نظراً إلى التقدم المحرز يمكن للجمعية العامة لليوبو أن تعتمد ولاية وبرنامج عمل يحدد الأولويات والنتائج أو النواتج المنشودة من العمل في المستقبل. ومع مراعاة الطبيعة المختلفة للموضوعات الثلاثة المتساوية الأهمية فضلاً عن الآراء المختلفة بشأن مستوى تبلور وثائق العمل الثلاث، ينبغي أن تنظر المناقشات الخاصة بالعمل المستقبلي في تلك المسألة باعتماد نهج متوازٍ ونهج تدريجي مع الحفاظ على العمل المنجز في الموضوعات الثلاثة. وشدد على الضرورة الملحة لمنع سوء الاستخدام والتملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ورأى أنه يمكن لصك ملزم قانوناً أن يحل المشكلات عبر الوطنية ويتفادها عن طريق وضع آلية متكاملة للامتثال. وأحاط الوفد علماً بالتقدم المحرز في حماية الموارد الوراثية قائلاً إن النص يتيح خيارات واضحة لتنظر فيها الدول الأعضاء. ويشمل النص شرطاً للكشف الإلزامي. ولم تتبق سوى مسألتين أو ثلاث يجب حلها على المستوى السياسي. فقد أنجز العمل التقني وحن الوقت للمضي قدماً بالنص وإظهار الإرادة السياسية. وبات أحد النصوص جاهزاً للبت فيه في حين يحتاج النصان الآخران للمزيد من العمل. ولا يمكن تعطيل برنامج وضع القواعد والمعايير لإبرام صك ملزم قانوناً أو أكثر من دون أسباب معقولة ومقنعة. فلا يمكن إلغاء المسار الذي بدأ منذ عام 2001 مع إنشاء اللجنة ولا تجاهل التقدم المحرز في المفاوضات المستندة إلى نصوص منذ عام 2010. وعليه، أعلن الوفد تأييده الكامل والشديد للاقتراح الذي قدمه وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية بشأن برنامج عمل ولاية اللجنة في الثنائية 2019/2018 معرباً عن أمله في التوصل إلى نتيجة مقبولة لجميع الأطراف استناداً إلى ذلك الاقتراح. وشدد على ضرورة مواصلة المفاوضات المستندة إلى نصوص فيما يخص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

183. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأحاط علماً بالتقرير عن لجنة المعارف والمناقشات التي دارت في إطار تلك اللجنة خلال الولاية الجارية وبالتقدم المحرز فيها. وذكّر بأن الدورات السابقة للجنة قد شهدت مناقشات حول القضايا الجوهرية لتوفير حماية متوازنة وفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومع ذلك، يجب التشديد على أنه لم يتسن تحقيق فهم مشترك بشأن القضايا الجوهرية مثل الأهداف وموضوع الحماية والمستفيدين. ورأى أنه يجب تحقيق ذلك الفهم المشترك بشأن الأهداف الشاملة والنتائج الواقعية التي يمكن تحقيقها من أجل عقد مناقشات مثمرة وأكثر تركيزاً. وأكد الوفد تأييده لمجموعة لاعتقاد نهج قائم على الأدلة. ورأى أنه يمكن استخلاص دروس مفيدة من التجارب والمناقشات التي أجريت بين العديد من الدول الأعضاء مع إعداد تشريعات لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على المستوى الوطني، وكذلك من الجهود المبذولة لصونها على الصعيد الدولي. ووجه شكر مجموعته إلى وفد الاتحاد الأوروبي الذي ساهم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد السنغال الذي ساهم باسم المجموعة الأفريقية على اقتراحاتها بشأن مستقبل ولاية اللجنة. وشكر أيضاً وفدي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على تقديم اقتراح جديد. وبعد متابعة المناقشات في إطار اللجنة على مدى العامين السابقين، رأى الوفد ضرورة تركيز المناقشات على أهداف اللجنة والمسائل المشتركة والجوهرية قبل تحقيق أي تقدم ملحوظ في النصوص.

ولذلك أعرب عن تأييد مجموعته للاقتراح الذي قدمه وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة بفعالية في المناقشات حول برنامج عمل لجنة المعارف.

184. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وأعرب عن خالص تقديره لرئيس لجنة المعارف ونائبيه والميسرين على تفانيهم عملاً. وأقر بأهمية توفير حماية متوازنة وفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأكد إيمانه الراسخ بأن حماية تلك الموارد يجب أن يدعم الابتكار والإبداع ويكفل اليقين القانوني. وأقر أيضاً بأهمية الموضوع بالنسبة إلى الجهات المستفيدة. وشجع اللجنة على تركيز جهودها على رسم رؤية مشتركة للأهداف وجوهر الموضوع. وأبدى أمله في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى تفاهم على القضايا الجوهرية استناداً إلى نهج قائم على الأدلة كي يتسنى تحقيق تقدم ملحوظ. ويشمل ذلك تقديم دراسات وأمثلة لتجارب وطنية مع النظر في آثارها العملية، بما في ذلك أمثلة للتشريعات المحلية وأمثلة على المواضيع القابلة للحماية والمواضيع التي لا تراد لها الحماية. وأقر كذلك بالتقدم المحرز خلال الأشهر الثمانية عشرة السابقة والتوصية التي وجهتها الدورة الرابعة والثلاثون للجنة إلى الجمعية العامة لليوبو بمواصلة اللجنة عملها خلال الثنائية 2019/2018. وأشاد بمساهمات كل الدول الأعضاء تماشياً مع الولاية الجارية. وقال إن المجموعة بآء نظرت في مجموعة واسعة من النتائج الممكنة باستخدام نهج قائم على الأدلة بما في ذلك خلال أي مفاوضات مستندة إلى نصوص. وأحاط علماً بالاقتراح الحديث الذي قدمه وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه كما ورد في الوثيقة WO/GA/49/18 والذي يحتوي على عناصر جيدة قد تُستخدم أساساً للمناقشات.

185. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الأمانة على تقريرها ورئيس لجنة المعارف والميسرين على تفانيهم عملاً. وقال إن مجموعته ما انفكت تشارك بفعالية في أعمال اللجنة. ورأى أنه من الضروري أن تكون نقطة الانطلاق هي العمل الذي أنجزته اللجنة من أجل سد الثغرات المتبقية والتوصل إلى تفاهم على القضايا الجوهرية. ورأى أيضاً أن من شأن تجديد الولاية أن يضمن إحراز تقدم مستدام ونتائج ملموسة. وينبغي للولاية أن تحافظ على الهدف العام للمفاوضات من أجل الاتفاق على صك قانوني أو أكثر من دون الإخلال بطبيعة النتيجة فيما يخص الملكية الفكرية وبما يضمن الحماية الفعالة والمتوازنة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويجب أن تشير الولاية الجديدة إلى المفاوضات المستندة إلى نصوص وألا تخل بالنتيجة بما في ذلك عقد مؤتمر دبلوماسي. وفي الختام، أعلن الوفد استعداد مجموعته الكامل للمشاركة مشاركة بناءة من أجل تحقيق النتيجة المنشودة.

186. ورحب وفد الصين بالتقدم المحرز خلال الدورات الست السابقة للجنة المعارف وبخاصة التقدم المحرز في النص الخاص بالموارد الوراثية. وشدد على الأهمية البالغة للمضي قدماً نحو وضع صكوك ملزمة قانوناً بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من أجل إقامة نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية. وأيد الوفد التوجهات المبينة في اقتراح وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية من حيث تسريع عمل اللجنة مع التركيز على سد الثغرات القائمة. وأعلن استعداده للمشاركة في المناقشات الرامية إلى وضع برنامج عمل واضح للثنائية التالية.

187. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأقر بأهمية عمل لجنة المعارف وبتوصية الدورة الرابعة والثلاثين إلى الجمعية العامة لليوبو بمواصلة عمل اللجنة خلال الثنائية 2019/2018 على أن تتفق الجمعية العامة لليوبو على ولاية. وأشار الوفد إلى التقدم المحدود المحرز خلال الثنائية 2017/2016 فيما يخص موضوعات الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وشدد على أن الاختلافات الموضوعية على القضايا الجوهرية بين المشاركين لا تزال قائمة وأن تلك الاختلافات تشهد على الثغرات القائمة التي لم تتمكن المناقشات المطولة والمكثفة من سدها. ونظراً إلى نتائج الثنائية 2017/2016، لاحظ الوفد صعوبة تحقيق تقدم في اللجنة قبل الاتفاق على القضايا الجوهرية والتي يعدّ عدد منها مترابطاً ومشتركاً بين الموضوعات الثلاثة. وشدد الوفد أيضاً على ضرورة أن تتوصل اللجنة إلى فهم مشترك لأهدافها وأن تحدد المفاهيم الرئيسية المتعلقة بموضوع الحماية والمستفيدين ومعنى الحماية/الصون من أجل التقدم في نص الصكوك تحديداً. وذكر الوفد أن حل تلك القضايا الرئيسية لازم قبل النظر في الجزاءات والاستثناءات الملازمة والشروع في

مفاوضات مجددة قائمة على نص. وشدد كذلك على أن التوصل إلى اتفاق على القضايا الجوهرية ينبغي أن يكون الهدف المتوخى من عمل اللجنة خلال الثنائية التالية. ولم يؤيد الوفد إيلاء الأولوية لأحد الصكوك على غيرها لأن الموضوعات مترابطة ومشتركة المشكلات ولذلك لا يمكن التقدم في النصوص الثلاث إلا بالتوازي. وينبغي للجنة أن تقف على مسائل الأهداف والتعارف وموضوعات الحماية في الموضوعات الثلاثة. وأعلن الوفد التزامه بوضع برنامج عمل فعال ومعقول للجنة. ولم يؤيد الوفد إنشاء أفرقة عاملة بين الدورات لأن ذلك سيخل بشفافية المفاوضات ويحد بلا داع من إمكانية مشاركة الدول الأعضاء في المناقشات. وشدد أيضاً على أن عمليات التقييم والبث في الأعمال المقبلة ينبغي أن تجرى في نهاية فترة الولاية أي أن تجربتها الجمعية العامة للويبو 2019 كما جرت العادة بالنسبة إلى لجنة المعارف. وشدد كذلك على أهمية المناقشات القائمة على الأدلة والاعتماد على التجارب الوطنية في إطار اللجنة وأيد تنظيم ندوات ومنتديات ومناقشات خبراء جماعية كعنصر لا ينفصم عن دورات اللجنة بغية إثراء المناقشات. وأيد أيضاً تحديث الدراسات القائمة ودعا إلى إجراء دراسات جديدة في مجالات مهمة ولا سيما التفاعل المحتمل بين الصكوك بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والصكوك الدولية والوطنية القائمة. وذكر بأن اقتراحين بشأن الدراسات الخاصة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي قد قُدمتا إبان الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للجنة. وتطلع إلى المشاركة بفعالية في المناقشات حول ولاية جديدة محتملة وبرنامج عمل اللجنة. وقدم اقتراحاً بشأن ولاية جديدة للثنائية 2019/2018 تسعى إلى تيسير تحقيق نتائج ناجحة. وسلط الضوء على أن اقتراحه الشامل والمتسق ينطوي على إمكانات حقيقية لتحقيق توافق الآراء وتوفير إطار لمفاوضات اللجنة. وشدد على النهج الشامل لاقتراحه وأهمية مراعاة الموضوعات المشتركة بين الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي فضلاً عن علاقتها بالأنظمة والصكوك القانونية الدولية والوطنية القائمة. وتحقيقاً لأهداف اللجنة، ينبغي أن يكون التقدم متوازياً في جميع الموضوعات نظراً إلى ترابط طبيعة الموضوعات الثلاثة. وقال الوفد إن اقتراحه حلّ شامل يغطي الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من دون ترجيح أحد الموضوعات على غيره وأنه مفتوح لنواتج مختلفة. وأعرب عن إيمانه الراسخ بأنه لا سبيل إلى عقد مناقشات مجددة في إطار اللجنة ما لم يُتفق على المبادئ الأساسية للعمل. واقترح الوفد أسلوب عمل للثنائية التالية يتكون من مرحلتين حيث تهدف اللجنة أولاً إلى الاتفاق على فهم مشترك للأهداف والقضايا الجوهرية المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ثم التقدم في المفاوضات المستندة إلى نصوص وفقاً للأسس المتفق عليها لتحقيق الأهداف المنشودة. وشدد على أن ذلك النهج يتيح أكبر فرصة لنجاح اللجنة. وشدد أيضاً على أهمية إجراء مناقشات باعتماد نهج قائم على الأدلة حيث ينبغي للجنة أن تسعى إلى الاتفاق على موضوع الحماية والمستفيدين والثغرات القائمة في أنظمة الملكية الفكرية واللائم سدها لضمان الحماية الضرورية وطبيعة الإجراءات المتخذة لسد تلك الثغرات المحتملة. وذكر الوفد أنه ينبغي الإقرار بالطبيعة المختلفة للموضوعات الثلاثة وأن يكتف عمل اللجنة على هذا الأساس ولكن بعد الاتفاق على الأهداف والتعاريف الجوهرية. وفيما يخص الموارد الوراثية، اقترح الوفد أن تواصل اللجنة عملها استناداً إلى الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/34/4 مع مراعاة اقتراح الاتحاد الأوروبي في عام 2005 لإدراج شرط شكلي يتعلق بالكشف. وفيما يخص المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، اقترح الوفد أن تواصل اللجنة سبر أنظمة الحماية القائمة، بما في ذلك صكوك الملكية الفكرية الموجودة وغيرها من الصكوك الوطنية والدولية ذات الصلة، بهدف تحديد الثغرات المحتملة في الحماية المتاحة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والإجراءات الممكنة لسد تلك الثغرات بتعديل أنظمة الحماية القائمة أو تحسينها. وأبدى الوفد تطلعه إلى المشاركة في مناقشات حول اقتراحه ورحب بالتعليقات والاقتراحات البناءة الرامية إلى تنقيح الاقتراح عند الاقتضاء. وفي الختام، أشار إلى أن اقتراحه يراعي مواقف العديد من المجموعات على أمل أن يكون أساساً جيداً لمفاوضات اللجنة وأن يحظى بتوافق الآراء.

188. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. وشكر الوفد رئيس لجنة المعارف ونائبيه والميسرين على عملهم ومساعدتهم على مدى الثنائية السابقة. وأيد أيضاً عمل اللجنة وذكر بأنه شارك مشاركة بناءة في مناقشات اللجنة منذ إنشائها. وشدد على الطيف الواسع للجهات المعنية في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها بلداً شديد التنوع، وأن تلك الجهات تتابع عمل اللجنة عن كثب لأنه قد يؤدي إلى ضمان حماية دولية جديدة للمعارف التقليدية

وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ويستخدم الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي القائمة من أجل استحداث مصنفات إبداعية واختراعات مثل نباتات وأدوية جديدة. وشدد أيضاً على العمل الكبير الذي يتعين على اللجنة إنجازه للتوصل إلى فهم مشترك بشأن الأهداف التي تدعم ذلك العمل. إذ إن التوصل إلى فهم مشترك بشأن الأهداف سيمهد الطريق نحو فهم مشترك بشأن القضايا الجوهرية مثل الجهات المستفيدة. ورحب الوفد بالاقترح الذي قدمه وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه كما ورد في الوثيقة WO/GA/49/18 ورأى أن ذلك الاقتراح مساهمة بناءة في مناقشات اللجنة. وأيد تشديد وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على ضرورة التوصل أولاً إلى فهم مشترك بشأن الأهداف والقضايا الجوهرية المتصلة بعمل اللجنة واعتماد نهج قائم على الأدلة أي الاستناد في عمل اللجنة إلى دراسات وتجارب وطنية والتشريعات الوطنية وأمثلة لأنظمة الحماية المتاحة فضلاً عن أمثلة للموضوعات المزمع حمايتها وتلك المزمع استثنائها من الحماية. وشدد أيضاً على أهمية مناقشة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بالتوازي نظراً إلى القواسم المشتركة بين الموضوعات الثلاثة. وأبدى شواغله فيما يخص اعتماد منهجية تفرق بين الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وكذلك فيما يخص اقتراح الاتحاد الأوروبي في عام 2005 إدراج شرط شكلي بالكشف لأن ذلك الاقتراح ركز على آلية واحدة وعليه حكم مسبقاً على طبيعة الصك في تلك المرحلة. وشكر الوفد وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية على تقديمه مجدداً برنامج العمل المقترح للجنة (الوثيقة WO/GA/49/17) كما نوقشت في إطار الدورة الرابعة والثلاثين للجنة. وأعرب عن تقديره لاستعداد المجموعة الأفريقية الاستناد إلى العمل الذي أُجِز في إطار اللجنة باستخدام كل وثائق عمل الويبو وغيرها من مساهمات الدول الأعضاء ومنها الدراسات والتجارب الوطنية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه من السابق لأوانه للجنة أن تبت في عقد مؤتمر دبلوماسي لما في ذلك من حكم مسبق على نتيجة المفاوضات. وذكر بأن الدول الأعضاء لم تتفق على أهداف العمل أو القضايا الرئيسية بما في ذلك نطاق الصك والجهات المستفيدة كما يتبين من النصوص التي تعتمدها أقواس مربعة كثيرة جداً. ودعا الوفد إلى اعتماد نهج تدريجي يؤدي إلى توافق الآراء بشأن الأهداف والقضايا الرئيسية ويتكامل بنتيجة مفيدة. وقدم الوفد الاقتراح التالي: "لن تنظر لجنة المعارف في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي إلا بعد التوصل إلى اتفاق حول الأهداف والمستفيدين والنطاق، وكذلك حول طبيعة الصك" بوصفه نهجاً يمكن للجنة من المضي قدماً في تحقيق نتيجة هادفة تدريجياً. وقدم بالاشتراك مع وفد اليابان اقتراحاً جديداً ينطوي على تلك العناصر الرئيسية (الوثيقة WO/GA/49/19). وأبدى تطلعه إلى مواصلة مناقشة تلك العناصر من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية.

189. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير. وشكر الوفد أمانة لجنة المعارف على تقريرها الوافي. وسلط الضوء على التراث الغني للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وبخاصة في أنظمة الطب التقليدية التي تتمتع بقيمة اجتماعية وثقافية واقتصادية وتجارية. وشدد على ضرورة التدخل وحماية تلك المعارف من التملك غير المشروع على المستوى العالمي مع إتاحة المجال وتهيئة البيئة المؤاتية للتطور الدينامي للمعارف التقليدية لفائدة المؤمنين عليها وغيرهم من أعضاء المجتمع. وقال الوفد إن الهند قد أقامت مكتبة رقمية للمعارف التقليدية بوصفها مبادرة رائدة لتوفير حماية دفاعية للأنظمة الهندية التقليدية أي أيورفيدا، وأوناني، وسيدها، ويوغا وأطلقت سياسة وطنية طموحة للملكية الفكرية تسلط الضوء على توسيع نطاق المكتبة. وذكر بأنه منذ الجمعية العامة للويبو 2016، عقدت اللجنة دورة واحدة عن المعارف التقليدية ودورتين عن أشكال التعبير الثقافي التقليدي ونظمت الأمانة ندوتين من أجل تقديم المزيد من التوضيحات وإتاحة منتدى لفهم الآراء المختلفة وإثراء المناقشات حول القضايا الرئيسية المطروحة أمام اللجنة. وشكر رئيس اللجنة على تحديد القضايا العالقة لأنه يسر بذلك تنظيم المناقشات وتركيزها. ولاحظ مع التقدير تقلص الثغرات في النصوص والجهود الحثيثة المبذولة لتحقيق توافق الآراء بشأن نصي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأيد الوفد الانتهاء مبكراً من وضع صك قانوني دولي بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وشدد على أن غياب تلك الصكوك الملزمة قانوناً يسمح باستمرار التملك غير المشروع والقرصنة البيولوجية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأدى إلى اختلال توازن النظام العالمي للملكية الفكرية بما يسيء لمصالح أصحاب المعارف التقليدية. وأشار إلى تقرير اللجنة معرباً عن رغبته في أن تعزز ولاية اللجنة للشائبة التالية. وشدد أيضاً على ضرورة مواصلة

المفاوضات المستندة إلى نصوص من أجل تمهيد الطريق لعقد مؤتمر دبلوماسي. وفي الختام، شكر الوفد رئيس اللجنة ونائبيه على قيادتهم الحكيمة والتزامهم بعمل اللجنة.

190. وأعرب وفد إثيوبيا عن تقديره لعمل الأمانة. وأيد البيان الذي قدمه وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وأقر بأهمية لجنة المعارف ورحب باستعداد عدد من المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء لتوسيع ولاية اللجنة. وقد يكون توسيع ولاية اللجنة خطوة مهمة على الطريق الصحيح ولكن يجب على الدول الأعضاء أن تعترف بعد مرور عقدين ونظراً إلى مستوى التبلور المختلف للنصوص الثلاثة، أن تلك النصوص باتت مختلفة. ومن ثم، يتعين على الدول الأعضاء أن تضمن انتقال النص الخاص بالموارد الوراثية الذي بلغ المستوى اللازم إلى مؤتمر دبلوماسي خلال الشائبة 2019/2018 مع إبرام صك ملزم قانوناً واعتماده من أجل توفير حماية فعالة ومتوازنة. وشدد على أنه ينبغي النظر في ذلك الاقتراح وقبوله نظراً إلى أن مؤيديه يدعمون النصوص الثلاثة. وتحقيقاً لذلك، سلم الوفد بضرورة إنشاء فريق خبراء عامل بين الدورات يعكف على سد الثغرات في نص الموارد الوراثية. وطلب من الدول الأعضاء تزويد ذلك الفريق العامل بالموارد اللازمة. إذ إن إنشاء فريق عامل بين الدورات سيضمن استمرار عمل اللجنة طوال مدة ولايتها ويعطي زخماً جديداً للعملية المتباطئة منذ عقدين. وفي الختام، قال الوفد إن العديد من الجهات المعنية تتابع عمل اللجنة عن كثب حرصاً منها على إدراك الفوائد المحتملة التي قد تعود عليهم من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

191. وأقر وفد كولومبيا بالعمل الجماعي الذي اضطلعت به الدول الأعضاء خلال الشائبة الجارية. وأشاد بجهود رئيس لجنة المعارف ونائبيه والميسرين. إذ مكّنت كل تلك الجهود اللجنة من توجيه توصية إلى الجمعية العامة لليوبو بمواصلة عمل اللجنة خلال الشائبة 2019/2018. وينبغي التركيز على وضع برنامج عمل شامل ومتوازن يراعي التقدم المحرز في المناقشات المستندة إلى نصوص. وأيد الوفد البيان الذي قدمه وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكد ما أعلنه في بيانه الافتتاحي وهو ضرورة أن تتمكن اليوبو من المضي قدماً في مفاوضات اللجنة على وضع القواعد والمعايير لأن نجاح تلك المفاوضات سيؤدي إلى نمو مستدام ويساهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا السياق، ذكّر الوفد بأن كولومبيا تقر بتنوعها البيولوجي وتراثها الثقافي غير الملموس وضرورة منح حماية خاصة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ومن ثم رأى ضرورة كبيرة في المضي قدماً نحو اعتماد صك ملزم قانوناً أو أكثر يرسى إطاراً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي عن طريق عقد مؤتمر دبلوماسي. وأيد الوفد مناقشة القضايا الرئيسية المرتبطة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأعرب عن ثقته في أن إقامة حوار بناء سيساعد اللجنة على تسوية الخلافات العالقة. ومن الأهمية بمكان ضمان مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لما تكتسبه آراؤها من أهمية محورية في المفاوضات. وعليه ينبغي التعاون على توفير الموارد لصندوق التبرعات. وأبدى الوفد أمله في أن تستند الجمعية العامة لليوبو إلى الاقتراحات المقدمة وأن تضع برنامج عمل للشائبة 2019/2018 يراعي المصالح الجماعية للدول الأعضاء في المضي قدماً. ويتعين على الدول الأعضاء التركيز على العناصر المشتركة بين تلك الاقتراحات من أجل تحقيق توافق الآراء على هذه القضية المهمة.

192. وأيد وفد زيمبابوي البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وقال إن زيمبابوي تتابع عن كثب المفاوضات الجارية في إطار لجنة المعارف. وأقر الوفد بالعمل المنجز معرباً عن أمله في عقد مؤتمر دبلوماسي خلال الشائبة التالية بفضل دعم فريق عامل بين الدورات. وأعلن أن بلده يولي أهمية كبرى لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إنه يفترض أن أي مفاوضات مقبلة ستستند إلى نص. وذكر أن زيمبابوي وغيرها من البلدان تتمتع بتراث غني من أنظمة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية التي قد تصبح مصدر معيشة عدة مجتمعات في حال توفير إطار قانوني ملائم. ومن المهم تنظيم الفوائد التجارية المستخدمة من استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من أجل سد كل الثغرات وضمان الاستفادة عن طريق التقاسم المنصف والعاقل للفوائد الاقتصادية مع مالكي تلك الموارد. وأعرب الوفد عن شواغله إزاء التأخير المستمر في التوصل إلى توافق في

الآراء بشأن تلك القضية المهمة. وحث الدول الأعضاء على إبداء المزيد من المرونة والتسامح وإنهاء العمل من أجل اعتماد صك دولي ملزم قانوناً أو أكثر.

193. وأشاد وفد عمان بالجهود المبذولة في إطار لجنة المعارف. وأقر بأهمية العمل المنجز وأيد تمديد ولاية اللجنة. ودعا كل الدول الأعضاء إلى التحلي بروح بناءة وإيجابية من أجل تسوية الخلافات العالقة وإعطاء زخم جديد للجنة كما فعلت الجمعية العامة لليوبو. وأبدى أمله في أن يتكامل عمل اللجنة بصكوك ملزمة قانوناً تكفل الحماية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

194. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره لرئيس لجنة المعارف ونائبه على تفانيهم عملاً خلال الشائبة الجارية للجنة. وأيد بيان وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير. ورأى أنه من القصور غياب صك ملزم قانوناً في الإطار الدولي الحديث للملكية الفكرية يوفر الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. إذ ينبغي للنظام القانوني الدولي للملكية الفكرية أن يتطور بطريقة متوازنة من أجل ضمان استدامته في توفير الحماية اللازمة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. إذ سيؤدي اعتماد نهج شامل كهذا إلى زيادة إقبال البلدان النامية على نظام الملكية الفكرية ويعزز مساهمتها في الشراكات الثقافية والمعرفية على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لتلك الأهداف، من الأهمية القصوى وضع صكوك دولية ملزمة قانوناً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وينبغي للجمعية العامة لليوبو أن تضع آلية ترضي مالكي تلك الموارد وتكفل الحماية اللازمة لمصالحهم المشروعة من أجل تحفيز الإبداع والابتكار. ومن ثم، ينبغي اعتماد نهج بناء. ولعل المرونة التي أبدتها الدول الأعضاء خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجنة في مناقشة التوصية بشأن ولاية اللجنة قد أدت إلى الاتفاق على ضرورة مواصلة عمل اللجنة خلال الشائبة التالية. وأثبت ذلك وجود فهم مشترك بين الدول الأعضاء بشأن أهمية إرساء أساس قانوني لحماية تلك الموارد على الصعيد الدولي. واستناداً إلى مداوات اللجنة والتقدم المحرز في مشروع الصكوك، رأى الوفد أن النصوص الحالية تحتوي على عناصر رئيسية ملائمة لوضع صك ملزم قانوناً أو أكثر. إذ إن مبررات إنشاء اللجنة لا تزال قائمة وهدف العمل واضح للجميع. ومن ثم، ينبغي للولاية الجديدة وبرنامج العمل الجديد أن يوجّه الدول الأعضاء نحو تنفيذ تلك الأهداف.

195. وأيد وفد بنو البيان الذي قدمه وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. وشدد على التأثير الإيجابي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في حياة العديد من المجتمعات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وقال إن من الأهمية بمكان ألا تُحرم تلك المجتمعات من استخدام مواردها الخاصة والمزايا التي قد تعود عليها من استخدامها. وأبدى الوفد أمله في أن تؤدي أعمال اللجنة إلى نتيجة مثمرة لكل الدول الأعضاء.

196. وأيد وفد الاتحاد الروسي البيان الذي قدمه وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وأحاط علماً بالتقدم المحرز. وقال إنه ينبغي مواصلة العمل لتسوية الخلافات العالقة بشأن الموضوعات التي تنظر فيها اللجنة سعياً إلى تحقيق نتيجة متوازنة. وأضاف أن الندوات المنظمة خلال الشائبة الجارية كانت مفيدة للغاية وأتاحت الفرصة لتبادل التجارب والخبرات الوطنية بين مختلف البلدان. وأيد الوفد أيضاً التوصية الصادرة عن اللجنة بمواصلة عمل اللجنة خلال الشائبة التالية.

197. وأيد وفد غانا بيان وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية. ولاحظ تفاوت مستويات التقدم خلال الشائبة 2016/2017. وذكر بأن المسائل العالقة منذ زمن بعيد وأبدى أمله في أن تواصل الدول الأعضاء التفاوض بروح من المساومة عن طريق مراعاة مصالح كل الأطراف من أجل سد الثغرات والنظر في خيارات وضع صك ملزم قانوناً أو أكثر بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشار الوفد إلى التقدم الكبير المحرز وأنه يمكن للجمعية العامة لليوبو أن تضع برنامج عمل يضمن عقد مؤتمر دبلوماسي خلال الشائبة 2018/2019.

198. وأثنى وفد أستراليا على التزام اللجنة بمواصلة عملها الهام بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الثنائية المقبلة. وأشار إلى أهمية هذه المواضيع لبلده وشعوبه الأصلية وسكان جزر مضيق تورس. ورأى أن الدول الأعضاء أحرزت تقدماً بفضل المشاركة البناءة وحسن نية. وشجع الوفد الدول الأعضاء على مواصلة العمل بهذه الروح البناءة للاتفاق على تفاصيل الولاية الجديدة للجنة للثنائية 2019/2018. وأحاط الوفد علماً بالنصوص الثلاثة التي أحييت إلى الجمعية العامة، وأيد مواصلة العمل بشأنها كأساس للمفاوضات. وأعرب الوفد عن ارتياحه للتقدم المحرز بشأن الموارد الوراثية على وجه الخصوص. ورأى أن عمل اللجنة سيستفيد من هذا الزخم لحل المسائل العالقة في هذا النص. وأشار إلى أن حكومة بلده سعيدة بالمساهمة في صندوق اليوبيل للتبرعات لصالح المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة. ولكن أشار إلى أن هذه المساهمة غير كافية لاستدامة الصندوق. وأقر الوفد بأهمية المساهمات التي تقدّمها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى اللجنة. ولذلك، حثّ الوفد الدول الأعضاء على المساهمة في صندوق التبرعات. وختاماً، أعرب عن تقديره للجهود التي بذلها رئيس اللجنة، السيد إيان غوس، في الثنائية الحالية من خلال رئاسته وقيادته الحكيمة.

199. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورحّب بالعمل الذي أنجز في إطار الولاية الحالية للجنة المعارف. ورأى أن التزام الدول الأعضاء بتنسيق مواقفها مكّنها من المضي قدماً في المناقشات وتوضيح مختلف المسائل المتعلقة بالمواضيع الثلاثة. وأضاف أن ذلك سيمكّن الجمعية العامة لليوبيل من تجديد ولاية اللجنة للثنائية المقبلة. وأشار الوفد إلى أن الهدف الأهم هو وضع صك دولي يوقر حماية فعالة ومتوازنة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إن من المهم الحفاظ على زخم هذه المفاوضات دون إضاعة ثمار العمل والجهود التي بذلتها الدول الأعضاء مسبقاً. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة بنشاط في مناقشة برنامج عمل توافقي للجنة المعارف من شأنه أن يمكن الدول الأعضاء من تحقيق الأهداف المنصوص عليها في ولاية اللجنة.

200. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لرئيس لجنة المعارف ونائبيه على جهودهم الدؤوبة. وأشار الوفد إلى أنه رغم إحراز تقدم واضح نتيجة الجهود البارزة التي تبذلها جميع الدول الأعضاء، لم تتوافق الآراء بشأن القضايا الأساسية مثل الأهداف والتعاريف ومتطلبات الكشف، وأنّ هناك اختلافات كبيرة لا تزال قائمة بين الدول الأعضاء بشأن المواد الرئيسية للنصوص. وبغية سدّ هذه الثغرات، رأى الوفد أنه ينبغي أن لا يقتصر تركيز لجنة المعارف على النص فقط، بل أن تركز بقدر أكبر على تبادل الخبرات والممارسات الوطنية للدول الأعضاء وأن تجري دراسات لجمع الحقائق. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن من غير الملائم عقد مؤتمر دبلوماسي، نظراً للظروف الراهنة، حتى تجري جميع الدول الأعضاء مناقشات مستفيضة بشأن الأحكام الرئيسية وتتوصل إلى اتفاق. وشدّد الوفد على أن تحديد موعد نهائي للمفاوضات قبل اكتمال النصوص أمر غير مناسب. وأضاف أن على اللجنة مواصلة المناقشات دون الحكم مسبقاً على النتيجة، كي تضمن مناقشتها لجميع المسائل التقنية مناقشة شاملة. وفيما يتعلق بتعميق المناقشات الموضوعية، رأى الوفد أن على الدول الأعضاء التركيز على جودة الاجتماعات بإجراء مناقشات مكثفة وعدم توسيع الاجتماعات أو زيادتها دون داع. وأكد الوفد على ضرورة معالجة النصوص الثلاثة على قدم المساواة. وفيما يتعلق بولاية اللجنة للثنائية 2019/2018، أشار الوفد إلى أنه قدم، بالاشتراك مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية، الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة WO/GA/49/19. وشكر وفد الاتحاد الأوروبي على الاقتراح الذي قدمه نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وفيما يتعلق بمتطلبات الكشف، قال الوفد إنه ليس في وضع يسمح له بدعم هذه المتطلبات سواء كانت شكلية أم لا. وشدد على التزامه بالمساهمة البناءة.

201. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا نيابة عن مجموعة البلدان المتشابهة التفكير. ورأى أن لجنة المعارف أحرزت في الثنائية 2017/2016 تقدماً كبيراً في المفاوضات بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأضاف أن هذا التقدم أتى نتيجة التفاهم المتبادل بشأن أهمية آليات الحماية والحاجة الملحة إليها. وأشار إلى أنه ورغم التوصية التي أصدرتها الدورة الرابعة والثلاثون للجنة إلى الجمعية العامة لليوبيل بتجديد ولايتها، فلا تزال الدول الأعضاء بحاجة إلى وضع خطة عمل لتوجيه عمل اللجنة في المستقبل. وقال الوفد إنّ إندونيسيا، بوصفه بلداً نامياً، معروف بموارده الوراثية الوفيرة. وأشار إلى أهمية وضرورة حماية تلك الموارد لبلده بوصفها أصولاً قيمة لتنمية اقتصاده ورفاه

شعبه. وفي هذا السياق، رأى الوفد أنّ على الجمعية العامة للويبو أن تعطي ولاية أقوى للجنة المعارف في الشئانية المقبلة وتحدد الأولويات والنتائج المنشودة الرئيسية للعمل في المستقبل. وأضاف أنّ الولاية الأقوى ينبغي أن تشمل الحاجة إلى وضع صك قانوني دولي أو إجراء مفاوضات قانونية تستند إلى النصوص. وقال الوفد إنّ منح ولاية أقوى يستوجب من الدول الأعضاء المضي قدما وعدم تكرار جميع العمليات والجهود التي بذلت منذ عام 2001. وأنّ لا تطرح أسئلة إضافية عن الأهداف، وأنّ على الدول الأعضاء مواصلة المفاوضات القائمة على النصوص. وتابع بالقول إنّ الولاية الأقوى تعني عدم تطبيق أية شروط بشأن السبيل التي ستتبعها اللجنة للمضي قدما. وأكّد الوفد على ضرورة منع إساءة استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها واختلاصها. وقال إنّ النص المتعلق بحماية الموارد الوراثية يوفر خيارات واضحة للدول الأعضاء، وقد وصل مراحل اللمسات الأخيرة. وأشار إلى أنّ الدول الأعضاء متهيئة لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن الموارد الوراثية. وأعرب الوفد عن ثقته في أن نص الموارد الوراثية سيكون الفاطرة التي ستسحب نبي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ليتحركا بسرعة أكبر. وقال الوفد إنّ قضايا اللجنة لا تهمّ الدول الأعضاء فحسب، بل هي محورية أيضا للمجتمعات التقليدية التي أبدعت المعارف القائمة على التقاليد وأشكال التعبير الثقافي والابتكار وطوّرتها قبل إنشاء نظام الملكية الفكرية الحديث بفترة طويلة. ورأى أنّ للمجتمعات التقليدية الحق في الحفاظ على ملكيتها الفكرية والسيطرة عليها وحمايتها وتطويرها، والاستفادة من تراثها الثقافي. وقال إنّ من واجب الدول الأعضاء أن تعترف بهذه الملكية عن طريق وضع صكوك قانونية دولية تحمي الحقوق الأخلاقية والاقتصادية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب الوفد عن استعداده لمناقشة عمل اللجنة في المستقبل بطريقة بناءة ومرنة، وحثّ الوفود الأخرى على أن تحذو حذوه.

202. وشكر وفد نيجيريا الأمانة على تقرير لجنة المعارف وعلى جهدها وعملها الدؤوبين في أداء واجباتها. وأيدّ الوفد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأيدّ بقوة ما جاء في الوثيقة WO/GA/49/17، وشكر جميع الوفود التي أيدت الوثيقة. وقال الوفد إنّ وفد السنغال، متحدّثا باسم المجموعة الأفريقية، عبّر ببلاغة عن النقاط التي يرغب في رؤيتها ضمن الولاية الجديدة للجنة المعارف. وأعرب الوفد عن رغبته في إقرار توصيات أجنده التمنية والاعتراف بالتقدم المحرز ومستويات الجاهزية المختلفة للنصوص الثلاثة واستمرار العمل المستند إلى النصوص، مع التركيز على تضيق الفجوات القائمة واستخدام الاجتماعات التي تتخلل الدورات لمواصلة العمل، وتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وأضاف الوفد أنّ العناصر التي ذكرها هي العناصر الأهمّ على درب التوصل إلى اتفاق بشأن صك قانوني دولي (أو صكوك قانونية دولية) لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي هذا الصدد، قال الوفد إنّّه يفضل عقد مؤتمر دبلوماسي يستند إلى درجة اكتمال النصوص في عام 2019. وأضاف أنّ اتخاذ هذه الخطوة الجريئة استجابة لدعوة عدد مهمين من الدول الأعضاء في الويبو يقع ضمن حدود نظام الملكية الفكرية الدولي، وأنّ لها ما يبررها، إذ ستضفي مزيدا من الشمولية والتوازن اللازمين لنظام الملكية الفكرية الدولي في خدمة جميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة. واختتم الوفد كلمته قائلا إنّّه يقاسم رئيس لجنة المعارف تفاؤله بأنّ الدول الأعضاء ستتنفق على برنامج عمل وعلى طريق للمضي قدما. وأعرب عن تطلعه إلى تحقيق هذا الهدف.

203. وأيدّ وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، والبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير. وذكر الوفد بأنه كان شديد الحرص على تحقيق ولاية اللجنة منذ إنشائها في عام 2000. وكرر الدعوة إلى إيجاد نظام عالمي متوازن ومنصف للملكية الفكرية يستوعب جميع المصالح المشروعة للدول الأعضاء في الويبو، بما يتفق مع أجنده التمنية وخطة التمنية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التمنية المستدامة. وذكر الوفد أنّ كفايا من الحقائق والتفسيرات قد قدّمت لشرح أسباب الحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأضاف أنّ اللجنة أحرزت تقدما كبيرا في الشئانية 2016/2017، وأثنى الوفد على الجهود المشتركة للرئيس والأمانة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وأشار إلى أنّ النصوص الثلاثة قد فتحت وحسّنت ووحّدت وأضيفت إليها خيارات وتغييرات واضحة تبرز المواقف المختلفة. ورأى



أن هناك نهجين رئيسيين، بشكل عام، هما نهج الحقوق ونهج التدابير. وبما أنّ التحديات سياسية أكثر منها تقنية، سيسهل حسن النية بين المفاوضين التفاوض على النهجين، غير الحصريين، والتوصل إلى حل يرضي الطرفين. وقال إنّ الاقتراح الذي قدمه وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية سيسمح للجنة المعارف بمعالجة التحديات السياسية والقضايا التقنية المتعلقة بشأن النصوص الثلاثة، بما يدفع الدول الأعضاء إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن الموارد الوراثية في عام 2019، ومؤتمر آخر بعد فترة وجيزة بشأن النصين الآخرين.

204. وأيد وفد الجمهورية الدومينيكية البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأقرّ الوفد ضرورة حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ولكنه أكد على الدور المتنامي الهام للتكنولوجيا الحيوية في تطوير مدخلات مبتكرة وقيمة في مجال الملكية الصناعية. إذ يستند الكثير منها إلى الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. وقال الوفد إنّ أضرارا اقتصادية كبيرة تنجم عن التأخير وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد صك (أو صكوك) ملزم قانونا لحماية حقوق المجموعات التي تنشأ عنها هذه الموارد الوراثية. ودعا الوفد الدول الأعضاء ولجنة المعارف إلى المضي قدما كي تضمن وقف هذه الأضرار الاقتصادية وحماية الموارد الوراثية، وتمكّن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من الاستفادة من استغلال مواردها الوراثية.

205. وشكر وفد مالي الأمانة ورئيس لجنة المعارف على عملها. وأيد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وذكر أنّ المسائل قيد النظر تثير قلقا بالغا للبلدان الأفريقية التي تملك الكثير من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي تحتاج إلى الحماية والتعزيز من خلال صكوك قانونية ملزمة. وقال إنّ بلده على وجه الخصوص يمتلك أصولا هائلة ابتكرت على مرّ القرون من حضارته، وهي أصول ينبغي حمايتها وصونها. وأعرب الوفد عن أمله في إحراز تقدم كبير خلال المشاورات غير الرسمية.

206. وأيد وفد غامبيا ما ذكره بيان وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية بشأن ولاية لجنة المعارف وبرنامج عملها. وقال إنّ الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تكتسي أهمية حاسمة في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لبلدان أفريقيا عامة، وغامبيا خاصة، بسبب ثروتها الطائلة من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورأى أنّ المفاوضات في لجنة المعارف ينبغي أن تؤتي ثمارا ملموسة، كي تفي الوييو بمهمتها المتمثلة في ضمان نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم. وكرر الوفد تأييده الكامل للاقتراح الذي قدمه وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية لتسريع المفاوضات في لجنة المعارف من أجل تسهيل بناء توافق الآراء وصياغة صك دولي ملزم قانونا يليه عقد مؤتمر دبلوماسي. ودعا الوفد الوييو إلى الإسراع في مبادرات تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية للمستفيدين المحتملين في مختلف البلدان لضمان وضع آلية حماية فعالة لهم، وذلك استعدادا لأي صك قانوني دولي بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، دون أن يحل ذلك بنتيجة المفاوضات.

207. وقال وفد إكوادور إنّ مسألة الموارد الوراثية مهمة جدا تعمل عليها لجنة المعارف منذ بعض الوقت. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم البلدان المتشابهة التفكير، وخصّ بالذكر تأكيده على أهمية مواصلة مناقشة هذه المسائل حتى يتسنى للدول الأعضاء أن تكفل عقد مؤتمر دبلوماسي. وأشار الوفد إلى أنّه تابع المناقشات عن كثب ويرحب بالتقدم المحرز. ورأى وجوب تجديد ولاية لجنة المعارف كي تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق أهداف ولاية لجنة المعارف. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأنّ التقدم المحرز حتى الآن يتضح في النصوص المتعلقة بالمسائل الثلاث، وأنّ المفاوضات ينبغي أن تستمر على أساس الوثائق WIPO/GRTKF/IC/34/4 و WIPO/GRTKF/IC/34/5 و WIPO/GRTKF/IC/34/8. وذكر الوفد أنّ الولاية الجديدة ينبغي أن تتضمن برنامج عمل محدد واضح يمكّن الدول الأعضاء من الاتفاق على صك ملزم قانونا يوفر حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال أنّه يتفهم وجود مسائل تتطلب المزيد من الدراسة، ورأى أنّ إنشاء فريق خبراء سيكون وسيلة مفيدة لتبسيط العملية. وأضاف أنّ عمل لجنة المعارف ينبغي أن يستمر إلى أن تتمكن الدول الأعضاء من عقد مؤتمر دبلوماسي. وتابع بالقول إنّ جميع الأعمال التي أنجزتها

لجنة المعارف ما كانت لتنجز لولا مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وأقر بأهمية مواصلة إسهامها. وفي هذا الصدد، دعا الوفد كافة الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها للمساهمة في صندوق التبرعات. وأعرب الوفد عن امتنانه للمقترحات التي قدمها وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك اقتراحات وفدي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وأكد أنّ مساهمات جميع الدول الأعضاء ستسهّل على اللجنة بلوغ أهدافها.

208. وشكر وفد ماليزيا الأمانة وأشاد برئيس اللجنة ونائبيه والميسرين على ما بذلوه من جهود في الثنائية الماضية. وشدد على أهمية اللجنة وأشار إلى التقدم المحرز خلال الثنائية الماضية، ورأى أنّ الويبو لا ينبغي أن تثبط عمل لجنة المعارف. وأشار إلى التوصية رقم 18 من توصيات أجندة التنمية. وحثّ جميع الدول الأعضاء على العمل للتوصل إلى نتيجة تضمن حصول المستفيدين والمجتمعات المعنية على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يستحقونها عن طريق إيجاد حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولذلك، رأى الوفد أنّ ولاية الثنائية 2019/2018 ينبغي أن تضمن استمرار تقدّم لجنة المعارف في المفاوضات المستندة إلى النصوص، بهدف وضع صك دولي (أو أكثر) لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لحماية فعالة. ورأى أيضا أنّ الوقت قد حان لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن الموارد الوراثية. وبغية دفع المناقشات للأمام وتضييق الفجوات المتبقية، أيّد الوفد الدعوة إلى عقد اجتماعات أفارقة عاملة فيما بين الدورات. وقال الوفد إنّها، ونظرا لتلك العناصر، يرى أنّ اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية يفتح طريقا للمضي قدما، وهو أساس جيد لولاية لجنة المعارف للثنائية 2019/2018.

209. وأيّد وفد رواندا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ودعم تجديد ولاية لجنة المعارف والتقدم المتوقع في عقد مؤتمر دبلوماسي. ورحّب بأي مناقشة يمكنها أن تحمي الحقوق المعنية على نحو أفضل.

210. وشكر وفد كوت ديفوار الأمانة ورئيس لجنة المعارف على كل الأعمال التي بذلت لتحريك المفاوضات تحت رعاية لجنة المعارف، وأعرب الوفد عن تقديره لمدى صعوبة هذا العمل. وأقرّ الوفد بالتقدم المحرز على الرغم من وجود اختلافات مستمرة في وجهات النظر. وأيّد الوفد ما ذكره وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى أنّ من الضروري إقناع الدول الأعضاء بالمكاسب الكثيرة التي ستنتج عن إحراز تقدم في هذه العملية، ولذلك قال إنّها يدعم المسار الذي يفضي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وإنّّه يعتمد على الروح البناءة للوفود كي ترتقي الويبو إلى مستوى الثقة التي منحها العالم لها. وقد أثبتت الويبو من قبل عدة مرات أنها تستحق هذه الثقة في السياق المتعدد الأطراف.

211. وأيّد وفد بوتسوانا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وطلب من الدول الأعضاء النظر في مدى نضج النصوص الثلاثة وإعطاء الأولوية لحماية الموارد الوراثية وعقد مؤتمر دبلوماسي عام 2019. ورأى أنّ المناقشات بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لا تزال ملفات مفتوحة منذ بعض الوقت، وقد حان وقت إقفالها إن أحرز تقدم. وضمّ الوفد صوته إلى الوفود الأخرى التي دعت إلى عقد اجتماعات لفريق خبراء عامل ما بين الدورات لمعالجة المسائل المعلقة.

212. وأثنى وفد سويسرا على التقدم الذي أحرزته لجنة المعارف في الثنائية 2017/2016. وأبدى رغبته في أن يستمر عمل لجنة المعارف. وأعرب عن اعتقاده بضرورة بذل المزيد من الجهود وإبداء مزيد من البراغمية في لجنة المعارف كي تتوصل إلى اتفاق بشأن صك قانوني دولي واحد أو أكثر لتوفير حماية متوازنة وفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إن ولايتها الجديدة ستمكّنها من التركيز بشكل أكبر على المضمون ولا تعير اهتماما كبيرا للجملية النصوص. وأشار الوفد إلى الحاجة لفهم واضح للأحكام المقترحة من أجل إيجاد حلول مناسبة يمكن أن تدعمها جميع الدول الأعضاء في الويبو. ورأى الوفد أنّ ولاية الثنائية 2017/2016 تشكل أساسا جيدا للمضي قدما في صياغة ولاية جديدة للثنائية 2019/2018. وأحاط الوفد علما على النحو الواجب بالمقترحات المقدمة من وفد السنغال باسم مجموعة البلدان

الأفريقية ووفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفدي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وأعرب عن رغبته في الإشارة إلى بعض النقاط في تلك المقترحات التي قد تعين لجنة المعارف على المضي قدماً. أولاً، فيما يخص اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية، أقر الوفد بأهمية عمل لجنة المعارف بالنسبة للمجموعة الأفريقية وللبلدان الأخرى التي تعيش على أراضيها شعوب أصلية ومجتمعات محلية لديها تنوع هائل من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفيما يتعلق بالموارد الوراثية على وجه الخصوص، قال الوفد إنه يؤيد ما ذكره وفد السنغال، باسم مجموعة البلدان الأفريقية، بأن تقدماً أحرز في هذا الموضوع أكثر من غيره. وقال إن الولاية الجديدة ينبغي أن تتيح إدراج مزيد من الخبرة الفنية في إطار العمل لإحراز مزيد من تقدم. وقد يسهل إنشاء فريق خبراء هذه المهمة. وأعرب الوفد عن استعداده لمناقشة ما سبق بمزيد من التفصيل مع وفد مجموعة البلدان الأفريقية، والدول الأعضاء الأخرى المهمة بالمسألة. وفيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي، رأى الوفد أن القرار ينبغي أن يستند إلى حجم التقدم المحرز في مشاريع النصوص. وقال الوفد إن الأحكام المقترحة في النصوص الثلاثة، في المرحلة الراهنة، تتطلب مزيداً من العمل قبل اتخاذ قرار مستنير بشأن المؤتمر الدبلوماسي. وأيد الوفد الرأي الذي أعرب عنه وفد الاتحاد الأوروبي بشأن عظم أهمية التفكير بعناية في القضايا والأهداف الأساسية. ولكن، رأى الوفد أن المناقشات بشأن المسائل الأساسية بما فيها الأهداف والتعاريف لا ينبغي أن تتجنب النظر في جوهر النصوص. ولذلك، أعرب الوفد عن أهمية إجراء استعراض عام للتدابير المقترحة في النصوص. ورأى أن من البديهي عدم تضمين الولاية الجديدة أي شيء من شأنه أن يعيق إحراز التقدم. وفيما يتعلق بالموارد الوراثية، أقر الوفد بضرورة العمل على متطلبات الكشف في الوقت الملائم. وذكر الجمعية العامة لليويو بأنه قد قدم في الماضي عدداً من الوثائق إلى لجنة المعارف تناول هذه المسألة وغيرها. وقد عرضت تلك الوثائق وصفاً تفصيلياً للنهج الذي اتبعته سويسرا محلياً في متطلبات الكشف، واقترحت أيضاً كيفية نقل ذلك إلى المستوى الدولي. ورأى الوفد أن الوثائق المذكورة ينبغي أن تكون جزءاً من وثائق العمل المقبلة، لأنها تتماشى مع نهج قائم على الأدلة. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، أعرب الوفد عن تأييده للنهج الذي اقترحه وفد الاتحاد الأوروبي لأنه سيعين لجنة المعارف على تحديد أي فجوات محتملة بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في النظم الحالية. ورأى الوفد أن ما سبق ينبغي أن ينفذ بطريقة لا تخلّ بإمكانية وضع صك حماية قانوني واحد أو أكثر ترعاه لجنة المعارف. وأبدى الوفد استعداده للعمل مع جميع المجموعات الإقليمية للمضي قدماً في اعتماد ولاية جديدة تقبلها جميع الأطراف.

213. وأعرب وفد السنغال عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه لا زال يولي أهمية كبيرة لعمل لجنة المعارف. وأيد المفاوضات المستندة إلى النصوص، وإنشاء لجنة تحضيرية بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد صك واحد أو أكثر من الصكوك الملزمة قانوناً بغية توفير حماية فعالة ومتوازنة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأقر الوفد بحاجة لجنة المعارف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المضي قدماً في عملها، وأبدى الوفد سروره بالانضمام إلى التيار الذي بدأ يظهر باتجاه تحقيق هذا الغرض. وقال إنه على استعداد للمشاركة البناءة في المناقشات المتعلقة بالولاية وبرنامج العمل، وأعرب عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء.

214. وأيد وفد أوغندا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، والبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم البلدان المتشابهة التفكير. وأعرب الوفد عن تقديره لتفاني رؤساء لجنة المعارف والميسرين في تسيير عمل اللجنة. وشكر الأمانة على إعداد الوثائق. وذكر أن بلده استضاف حلقة عمل إقليمية بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في يوليو 2017، وأعرب عن تقديره لليويو، لا سيما شعبة المعارف التقليدية والمكتب الإقليمي لأفريقيا، على دعمها. وقال الوفد إن حلقة العمل حفزت المبادرات الوطنية الرامية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وسلطت الضوء على الحاجة الماسة إلى صك دولي يحمي الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتابع قائلاً إن اختلاس الموارد الوراثية والمعارف التقليدية هو مصدر قلق كبير ومستمر لكثير من المجتمعات المحلية في أوغندا. وأعرب الوفد عن خيبة أمله لأن الدول الأعضاء لم تحتتم أعمال لجنة المعارف وتقيّد مواصلة تطوير نظام الملكية الفكرية، ورأى أن الويو أغفلت حماية حقوق الملكية للمستفيدين. وأحاط الوفد علماً

بالتقدم الكبير المحرز في النصوص التفاوضية في لجنة المعارف. وذكر على وجه الخصوص النص المتعلق بالموارد الوراثية باعتباره الأكثر نضجا، مقارنة بنصي المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورأى أن النص المذكور واضح من حيث المحتوى والطبيعة. وأضاف أن هناك خلافا عاما بشأن المبادئ الرئيسية والاختلافات القائمة، يتطلب حله قرارات سياسية. وأعرب الوفد عن تفاؤله بأن الجمعية العامة للويو ستتخذ قرارا محمدا بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد النص القانوني الناضج دون المساس بالعمل على النصوص الأخرى. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية والذي سعى إلى تركيز العمل بشأن الموارد الوراثية ليتوج بعقد مؤتمر دبلوماسي.

215. وشكر وفد جمهورية كوريا رئيس لجنة المعارف ونائبيه والميسرين والأمانة على جهودهم وعملهم الجاد. ورحب بتوصية لجنة المعارف بأن تواصل عملها في الثنائية المقبلة. وأيد الوفد البيانين اللذين أدلى بهما وفدا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكذلك بيان وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وفيما يتعلق بعمل اللجنة في المستقبل، رأى الوفد أن الاقتراحات التي قدمها وفدا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ووفد الاتحاد الأوروبي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، تشكل أساسا جيدا للنقاش.

216. وشكر وفد نيوزيلندا الرئيس ونائبيه والميسرين على جهودهم الكبيرة. وأقر الوفد بأهمية المناقشات بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بالنسبة للنيوزيلنديين والماورين، أي الشعوب الأصلية في نيوزيلندا. وأشار الوفد إلى التقدم المحرز وأيد بقوة متابعة العمل في فترة الثنائية المقبلة. وأعرب عن تفاؤله بأن تتمكن الدول الأعضاء في الجمعية العامة من تقديم ولاية وبرنامج عمل يدعمان تلك المناقشات. وشكر الوفد كل من قدم اقتراحا بشأن الولاية وبرنامج العمل الجديدين، ورأى أن بعضها حمل عناصر مفيدة، وأن الولاية الحالية يمكن أن تشكل الأساس لولاية وبرنامج عمل جديدين. وأكد الوفد أنه سيؤدي دورا فعالا لضمان ولاية وبرنامج عمل جديدين يوازنان بين مصالح الدول الأعضاء.

217. وهنأ وفد المغرب الأمانة على الجودة العالية للوثائق المقدمة، وأنهى على عمل رئيس لجنة المعارف والميسرين. وأيد البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ورأى أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية يشكل أساسا للمضي قدما بطريقة بناءة وتحقيق نتيجة فعالة ومتوازنة.

218. وأيد وفد جمهورية أفريقيا الوسطى البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مسائل هامة جدا وتتطلب اهتماما مفضلا. وأيد الوفد تماما النهج الذي اتخذته وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن المؤتمر الدبلوماسي لن يعقد إلا إن أحرزت الدول الأعضاء تقدما بشأن عدد من المسائل، منها متطلبات الكشف، وأن التقدم لن يجرز إلا بالمفاوضات المستندة إلى النصوص.

219. وأيد وفد ناميبيا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ودعا إلى تجديد ولاية لجنة المعارف بغية عقد مؤتمر دبلوماسي عام 2019 لإبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن الموارد الوراثية. وشكر الوفد رئيس لجنة المعارف والأمانة على عملها.

220. وذكرت ممثلة شبكة العالم الثالث (TWN) أن عمل لجنة المعارف مهم في منع التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي عن طريق حماية الملكية الفكرية. وأعربت عن أسفها لأن الدول الأعضاء لم تتوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن ولاية لجنة المعارف وبرنامج عملها. وذكرت أن الجمعية العامة للويو قدمت في عام 2015 ولاية حصرية لمدة سنتين بشأن المفاوضات المستندة إلى النصوص. ودعت رئيس لجنة المعارف والدول الأعضاء إلى الالتزام بولاية اللجنة والتركيز على المفاوضات المستندة إلى النصوص، بغض النظر عن بعض الشكوك التي لا تزال قائمة بشأن الهدف المتفق عليه. وقالت إن الهدف من المفاوضات المستندة إلى النصوص هو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صك دولي ملزم قانونا. ولذلك، ذكرت الممثلة أنها تحبذ اقتراح المجموعة الأفريقية الذي يقدم توجهها للمضي قدما. وأضافت أن

الولاية ينبغي أن تنص بوضوح على الطابع الملزم للصك القانوني. وفيما يتعلق ببرنامج العمل، أعربت الممثلة عن موافقتها على اقتراح المجموعة الأفريقية بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن الموارد الوراثية. وأشارت إلى أن معيار "لن تنفق على شيء حتى نتفق على كل شيء" ليس تقليدا راسخا في الويبو، وأن هذا المعيار قد يؤثر على المفاوضات الأخرى المستندة إلى النصوص الجارية في لجان الويبو الأخرى. ودعت الممثلة الدول الأعضاء إلى عدم عرقلة تطلعات الغالبية العظمى من الدول الأعضاء التي تمثل الغالبية العظمى من البشر.

221. وأعرب ممثل الاتحاد الدولي للمجمعات ومنتجي الأدوية (IFPMA) عن موقف صناعة الأدوية القائمة على البحوث بشأن المفاوضات على صك دولي للملكية الفكرية يضمن الحماية المتوازنة والفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفيما يتعلق بالموارد الوراثية، أشار الممثل إلى أن الأطر التنظيمية للامتثال وتقاسم المنافع لم تكن قائمة حين بدأت مناقشات لجنة المعارف عام 2000. وقد تغير ذلك بشكل جذري في عام 2014، بعد أن دخل بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق بالاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي (بروتوكول ناغويا)، حيز النفاذ. ورأى الممثل أن لجنة المعارف لا ينبغي أن تسعى إلى وضع نظام دولي جديد للنفاذ وتقاسم المنافع، لوجود نظام قائم. وأيد الاتحاد أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا، وذكر أنه ساهم في العقدين الأخيرين بنشاط في المناقشات المتعلقة بوضع بروتوكول ناغويا وإدراجه في تشريعات وطنية ودولية. وأعرب الممثل عن اعتقاده بأن لجنة المعارف لا ينبغي أن تكرر إنجازات اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا، ولا ينبغي السعي إلى تحقيق أهداف الاتفاقية والبروتوكول عن طريق نظام البراءات، إذ سينجم عن ذلك كثير من العواقب غير المقصودة. وكمثال على ما سبق، ذكر الممثل أن المبادئ التي أدخلتها متطلبات الكشف غير واضحة من حيث المصطلحات والنطاق وإمكانية التطبيق، وفي حال ارتبطت متطلبات الكشف بصلاحيات البراءات، فإنها ستنتج حالة من عدم اليقين القانوني والتجاري. وسيكون لها أثر سلبي على الاستثمار. وأضاف أن تقليص الاستثمار وعدم تشجيع أنشطة البحث والتطوير التي تستخدم الموارد الوراثية يتعارض بشكل مباشر مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي. وقال إن تطبيق بروتوكول ناغويا يتطلب من البلدان تنفيذ نظام امتثال فعال للنفاذ وتقاسم منافع بهدف منع التملك غير المشروع للموارد الوراثية، ولكنه لا يذكر التزام الكشف كإلية امتثال محتملة. وأضاف أن متطلبات الكشف المحتملة لن تحقق أهداف مكافحة التملك غير المشروع أو الامتثال لأنظمة النفاذ وتقاسم المنافع أو رصد استخدام الموارد الوراثية. فعلى سبيل المثال، لن تسعف متطلبات الكشف في رصد أي استخدام للموارد الوراثية لا ينطوي على تسجيل براءات. وسيكون التحقق من متطلبات الكشف ورصدها في أيدي موظفي البراءات الذين لا يملكون الكفاءة أو التخصص أو المعرفة اللازمة للاضطلاع بمهمة مماثلة، وستضع على كاهلهم عبئا إضافيا. وقال الممثل إن قانون البراءات أو الفحص ليس الوسيلة الصحيحة لرصد المتطلبات المتعلقة بمنشأ الموارد الوراثية المستخدمة في تطوير منتجات جديدة. وأضاف أن اتفاق تريبس حظر هذه الشروط الإضافية بشأن الأهلية للبراءة. وتابع بالقول إن المتطلبات المقترحة تستهدف بالتحديد التكنولوجيا البيولوجية وغيرها من علوم الحياة التي تستخدم الموارد الوراثية، وبالتالي لن تكون متسقة مع المبادئ الواردة في اتفاق تريبس التي تنص على إتاحة البراءات دون تمييز في جميع التكنولوجيات. وأشار إلى أن المسألة التي يمكن للجنة المعارف ونظام البراءات معالجتها هي مسألة منح البراءات عن خطأ. ويمكن تحقيق ذلك بإتاحة قواعد بيانات محسنة تكفل حصول موظفي البراءات على المعلومات المناسبة ووضع مبادئ توجيهية لفحص طلبات البراءات المرتبطة بالموارد الوراثية و/أو المعارف التقليدية. وأعرب الممثل عن أمله في أن تراعي لجنة المعارف في الثنائية المقبلة وجود إطار للنفاذ وتقاسم المنافع قيد التطبيق منذ اعتماد بروتوكول ناغويا، وأن تنظر في الاقتراحات المذكورة أعلاه.

222. وقالت ممثلة برنامج الصحة والبيئة (HEP) إنها تشارك في اجتماعات لجنة المعارف منذ عام 2002. وأشارت إلى أن لجنة المعارف لم تنجز الكثير من مهامها ولم تنهي عملها بعد. ورأت أن المسألة المطروحة هذه ملحة وهامة رغم أن الموضوع جديد تماما ويحتاج إلى الكثير من التفكير والمناقشة. وأضافت أن معارف تقليدية ثمينة تضيع كل يوم لأنها تؤخذ دون أي تعويض لأصحابها. وقال الممثلة إنها لم تستطع التعبير عن موقف البرنامج بشكل واف خلال اجتماعات لجنة المعارف، ولا

سيا في الاجتماعات غير الرسمية، وحثت على إجراء استعراض لإجراءات لجنة المعارف، ولا سيما عدم عقد أية اجتماعات غير رسمية. وطلبت الممثلة إلى الدول الأعضاء تمديد ولاية لجنة المعارف.

223. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الوفود التي أيدت اقتراحه.

224. وهنأ وفد ترينيداد وتوباغو الويبو على الجهود المتواصلة التي بذلتها لجنة المعارف خلال العام الماضي في سلسلة الاجتماعات والحلقات الدراسية. وهنأ رئيس لجنة المعارف على قيادته الحكيمة وتوجيهاته القيمة. وقال الوفد إنه طرح عددا من المقترحات قيد النظر بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي، وأهمها إدراج مصطلح "أعمال الكرنفالات الكاريبية" (works of mas) في إطار أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشار الوفد إلى أن أعمال لجنة المعارف بينت أهمية حماية أعمال الشعوب الأصلية، وأن قانون حق المؤلف في ترينيداد وتوباغو أدرج حكما نموذجيا بعنوان "أعمال الكرنفالات الكاريبية". وصرح الوفد أن حكومة بلده أعلنت يوم 13 أكتوبر 2017 عطلة رسمية تقديرا لإسهامات الشعوب الأصلية. ورأى الوفد أن لجنة المعارف أحرزت قدرا هائلا من التقدم، وضم صوته إلى الدول الأعضاء الأخرى التي التمسّت تمديد الولاية الحالية للجنة بغية عقد مؤتمر دبلوماسي. وختاماً، أعرب الوفد عن أمله في أن يواصل صندوق الويبو للتبرعات ضمان المشاركة الواسعة لمجموعات الشعوب الأصلية التي لا تقدر آراؤها بثمن.

225. واقترح الرئيس منح المزيد من الوقت للمشاورات غير الرسمية.

226. فتح الرئيس من جديد باب المناقشة بشأن البند 18 من جدول الأعمال، بعد مشاورات غير رسمية، ودعا السيد إيان غوس رئيس لجنة المعارف إلى تقديم تقرير عن المشاورات وعرض مشروع القرار الذي سلّمت نسخته إلى جميع الوفود.

227. وقال رئيس لجنة المعارف إنه اقترح في المشاورات غير الرسمية الأخيرة مشروع قرار نهائي وطلب من الدول الأعضاء قبوله على النحو المقترح. وأضاف أن الاقتراح حظي بتأييد كبير، وأن معظم الدول الأعضاء أبدت مرونة. ولكن بعض الدول الأعضاء أثارت عددا قليلا من المسائل التي حالت دون حصول توافق نهائي للآراء. وتابع بالقول إنه طلب من تلك الدول الأعضاء مراجعة مواقفها وإبداء المرونة، لأنه لا يعترزم إعادة فتح النص. وأعرب عن اعتقاده بأن مشروع القرار ينص على ولاية متوازنة ترضي جميع الدول الأعضاء وتراعي مصالحها. وشكر الرئيس السيد يوكا ليدس (فنلندا) والسيدة مارسيليا بايفا (شيلي) على ما أبدياه من مهنّة وإخلاص في تيسير المشاورات غير الرسمية. وشكر أيضا الدول الأعضاء على ما أبدته من مرونة واحترام. وفي الختام، أعاد تذكير جميع الدول الأعضاء بالالتزام الذي قطعتة في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المعارف بمواصلة عمل اللجنة في الثنائية 2018-2019، وأعرب عن أمله في أن تفي الدول الأعضاء بالتزامها.

228. وشكر الرئيس السيد غوس والسيد ليدس والسيدة بايفا على عملهم. وسأل الوفود عمّا إن كانت قد توصلت إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. ولم يبد أيّ اعتراض فصدرت الموافقة على القرار (ارجع إلى الفقرة 235).

229. وشكر وفد إندونيسيا، متحدثا باسم البلدان المتشابهة التفكير، الرئيس ورئيس لجنة المعارف والنواب والميسرين على عملهم الشاق. وشكر أيضا جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على المناقشة البناءة. وقال إن بعض الدول الأعضاء أعربت عن عدم ارتياحها للولاية الجديدة المتفق عليها، غير أنّ جميع الدول الأعضاء أبدت استعدادها للتوصل إلى حل توافقي كي تتمكن لجنة المعارف من مواصلة عملها في الثنائية 2018-2019.

230. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، فشكر الرئيس والميسرين والأمانة على عملهم الدؤوب لتوفيق الآراء المختلفة. وقال الوفد إنه يدرك صعوبة المهمة لأنّ المواقف متباعدة جدا عن بعضها. وأعرب عن امتنانه الكبير للمنسقين الإقليميين والوفود على ما أبدوه من روح التوفيق وحسن النية طوال فترة المفاوضات.

231. وأبدى وفد البرازيل رضاه الكبير عن القرار. وأعرب عن تقديره العميق للعمل الجاد الذي قام به رئيس لجنة المعارف ونائباه والميسرون. وقال إن هذه الولاية ليست كاملة، ولكنها ممكنة التطبيق في الوقت الحاضر. وأثنى على جميع الوفود لتفهمها أهمية القضايا المطروحة في لجنة المعارف. وشكر الوفود على مرونتها. وقال إنه يتطلع إلى العمل بصورة بناءة ترعى طلبات الجميع وشواغلهم من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن صك قانوني دولي واحد أو أكثر.

232. وأثنى وفد إستونيا، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على الميسرين لما بذلوه من جهد وما كرسوه من وقت في المفاوضات المطولة والشاقة. وقال إن مساعدة الدول الأعضاء جعلت المفاوضات بناءة ومفصلة ومثمرة. وقد أفضت المناقشات الإيجابية إلى نتائج ناجحة. وأعرب الوفد عن ارتياحه الكبير للنهج الجديد القائم على الأدلة والحاجة إلى تضييق الفجوات القائمة بشأن القضايا والأهداف الأساسية للجنة المعارف. وكرر التأكيد على ضرورة التوصل إلى فهم مشترك لهذه المسائل قبل الدخول في أي مفاوضات هامة تستند إلى نص. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن الولاية الجديدة هي خطوة تحسينية. وأعرب عن تطلعه لتسخير مختلف الإمكانيات المنصوص عليها في الولاية من أجل دراسة صكوك أنظمة الملكية الفكرية والإمكانيات الكثيرة التي تتيحها، بغية تلبية احتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في صون ما يمتلكه من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

233. وعبر وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، عن تقديره لرئيس لجنة المعارف على قيادته. وشكر الميسرين والمنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على جهودهم الدؤوبة خلال المفاوضات.

234. وشكر وفد جورجيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، رئيس لجنة المعارف ونائب الرئيس والميسرين على عملهم الجيد. وذكر الوفد أن مجموعته شاركت، فيما يتعلق بلجنة المعارف، بمساهمات بناءة جدًا بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الولاية الجديدة للجنة، وشدد الوفد على تفضيله للنهج القائم على الأدلة للتوصل إلى فهم مشترك للأهداف الرئيسية بشأن ما هو واقعي وقابل للتحقيق.

235. إن الجمعية العامة لليوبو، إذ تضع في اعتبارها توصيات أجندة التنمية، وتؤكد أهمية لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة)، وتلاحظ الطبيعة المختلفة لتلك القضايا وتقرّ بالتقدم المحرز، فإنها توافق على تجديد ولاية اللجنة، دون الإخلال بالعمل الجاري في محافل أخرى، على النحو التالي:

(أ) ستواصل اللجنة، خلال ثنائية الميزانية المقبلة 2019/2018، تسريع عملها بهدف التوصل إلى اتفاق حول صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية)، دون إخلال بطبيعة النتيجة (النتائج) فيما يتعلق بالملكية الفكرية بما يضمن الحماية المتوازنة والفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

(ب) سيكون عمل اللجنة خلال الثنائية 2019/2018 مستندًا إلى ما أنجزته من عمل، بما في ذلك المفاوضات القائمة على النصوص، مع التركيز الرئيسي على التوصل إلى تفاهم مشترك للقضايا الجوهرية، بما في ذلك التعاريف والمستفيدين والموضوع والأهداف ونطاق الحماية، وما هي مواضع المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي المؤهلة للحماية على الصعيد الدولي، بما في ذلك النظر في الاستثناءات والتقييدات والعلاقة بالملك العام.

(ج) وستتبع اللجنة، كما هو مبين في الجدول أدناه، برنامج عمل يقوم على أساليب عمل سليمة، للثنائية 2019/2018، بما في ذلك منهج قائم على الأدلة كما هو مبين في الفقرة (د). ويكفل هذا البرنامج تنظيم 6 دورات للجنة في 2019/2018، بما في ذلك دورات مواضيعية ومتداخلة وتقييمية. ويجوز للجنة

إنشاء فريق (أفرقة) خبراء مخصص لمعالجة مسألة قانونية أو سياسية أو تقنية محدّدة<sup>1</sup>. وستُعرض نتائج عمل الفريق (الأفرقة) على اللجنة للنظر فيها.

(د) وستستخدم اللجنة جميع وثائق عمل الويبو، بما فيها WIPO/GRTKF/IC/34/4 و WIPO/GRTKF/IC/34/5 و WIPO/GRTKF/IC/34/8، فضلا عن أي مساهمات أخرى من الدول الأعضاء، مثل إعداد/تحديث الدراسات التي تغطي جوانب من بينها الأمثلة المتعلقة بالتجارب الوطنية، بما فيها التشريعات المحلية، وتقييم الوقع، وقواعد البيانات، والأمثلة الخاصة بالموضوع القابل للحماية والموضوع الذي لا تُطلب حمايته؛ ونتائج عمل أي فريق (أفرقة) خبراء أنشأته اللجنة وما يتصل بذلك من أنشطة منجزة في إطار البرنامج 4. ويُلتمس من الأمانة تحديث تحاليل الفجوة لأنظمة الحماية القائمة فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لعام 2008. ويُلتمس من الأمانة أيضا إصدار تقرير (تقارير) تجمع أو تحدّث فيه الدراسات والمقترحات وغير ذلك من المواد عن الأدوات والأنشطة المتعلقة بقواعد البيانات وعن أنظمة الكشف القائمة والمتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، بغرض تحديد أي فجوات. ولكن، لا يجوز لهذه الدراسات أو الأنشطة الإضافية أن تؤخّر التقدم أو تضع شروطا مسبقة للمفاوضات.

(هـ) ويُلتمس من اللجنة أن تقدّم إلى الجمعية العامة، في عام 2018، تقريرا وقائعا وأحدث النصوص المتاحة عن عملها حتى ذلك الوقت، وأن تشفع ذلك بتوصيات، وأن تقدم إليها، في عام 2019، نتائج عملها طبقا للهدف المبين في الفقرة (أ). وستقوم الجمعية العامة، في عام 2019، بتقييم التقدم المحرز، وبالنظر إلى مستوى نضج النصوص، بما في ذلك مستويات الاتفاق على الأهداف والنطاق وطبيعة الصك (الصكوك)، ستبت في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي و/أو مواصلة المفاوضات.

(و) وتلتمس الجمعية العامة من المكتب الدولي أن يستمر في مساعدة اللجنة بتزويد الدول الأعضاء بما يلزم من خبرة وتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بالطريقة الأكثر كفاءة، مع مراعاة الصيغة المعتاد اعتمادها في لجنة المعارف.

#### برنامج العمل - 6 دورات

التاريخ المؤقت	النشاط
فبراير/مارس 2018	(الدورة 35) إجراء مفاوضات بشأن الموارد الوراثية مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني المدة: 5 أيام.
مايو/يونيو 2018	(الدورة 36) إجراء مفاوضات بشأن الموارد الوراثية مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني فريق (أفرقة) خبراء المدة: 6/5 أيام.

<sup>1</sup> سيكون لفريق (أفرقة) الخبراء تمثيل إقليمي متوازن وسيستخدم منهجية عمل فعالة. وسيعمل فريق (أفرقة) الخبراء خلال أسابيع دورات لجنة المعارف.



أكتوبر 2018	(الدورة 37) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني إمكانية إصدار توصيات كما هو مذكور في الفقرة (هـ) المدة: 5 أيام.
أكتوبر 2018	الجمعية العامة لليوبو تقرير وقائي والنظر في التوصيات.
نوفمبر/ديسمبر 2018	(الدورة 38) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية) فريق (أفرقة) خبراء المدة: 5 أيام.
مارس/أبريل 2019	(الدورة 39) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية) المدة: 5 أيام.
يونيو/يوليو 2019	(الدورة 40) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية) فريق (أفرقة) خبراء تقييم بشأن الموارد الوراثية/المعارف التقليدية/ أشكال التعبير الثقافي التقليدي وإصدار توصية المدة: 6/5 أيام.
أكتوبر 2019	ستقيم الجمعية العامة لليوبو التقدم المحرز وتنظر في النص (النصوص) وتتخذ القرار اللازم (القرارات اللازمة).

البند 19 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويبو

236. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/49/12.

237. وأفادت الأمانة بأن الدورة الخامسة للجنة المعنية بمعايير الويبو قد عُقدت في الفترة من 29 مايو إلى 2 يونيو 2017. وخلال الفترات الفاصلة بين الدورات، ناقش الخبراء ووضعوا معايير تقنية جديدة وراجعوا معايير قائمة باستخدام وسائل إلكترونية. وشددت الأمانة على أن لجنة المعايير قد تلقت عملاً أكثر مما سبق وحققت تقدماً كبيراً بما في ذلك في اعتماد معيارين جديدين لليوبو. أما أولهما فهو معيار الويبو ST.27 الخاص ببيانات الوضع القانوني للبراءات والرامي إلى مساعدة مكاتب الملكية الفكرية على زيادة الوضوح في تبادل البيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات في شكل منسق، ويعني ذلك تبادل معلومات أدق وأحدث تيسر نقل التكنولوجيا وإقامة الشركات استناداً إلى التقييم السليم لحرية التصرف وصحة البراءات. وأما ثانيهما فهو المعيار ST.37 بشأن ملف الإدارة فيما يخص وثائق البراءات المنشورة. وسيتيح ذلك المعيار لمكاتب الملكية الفكرية تحديد ملفات البراءات الناقصة وضمان اكتمال المجموعات الوطنية من وثائق البراءات بما يكفل سلامة قواعد البيانات وجودتها ويتيح إمكانية إجراء بحث عالي الجودة في البراءات. وقالت الأمانة إن اللجنة عملت أيضاً على مراجعة

المعايير القائمة وتحديثها. وأشارت إلى الاتفاق على مراجعة معيار الويبو ST.26 بشأن طلبات براءات التكنولوجيا الحيوية والانتقال من المعيار القديم (ST.25) إلى المعيار الجديد (ST.26) بشأن عرض قوائم تسلسل النويدات والأحماض الأمينية باستخدام لغة الترميز الموسعة (XML) المزمع تنفيذه في يناير 2022. وذكرت أن تنفيذ معايير الويبو في مكاتب الملكية الفكرية خضع أيضاً للمناقشة. وقد أثرت مناقشات اللجنة في العام الجاري دراسة استقصائية أجريت العام الماضي بشأن الصعوبات التي واجهتها مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية في تنفيذ معايير الويبو. وشددت الأمانة على أن اللجنة تتطلع إلى تولي ست مهام جديدة منها "توحيد أسماء المودعين"؛ و"تبادل بيانات الملكية الفكرية عبر التواصل بين الأجهزة"؛ و"التصاوير المرئية الإلكترونية للتصاميم الصناعية". وفي الختام، قالت الأمانة إن الدورة الخامسة للجنة قد حققت تقدماً كبيراً في عملها خلال العام الجاري وتعتزم مواصلة العمل في العام التالي في مجال التنسيق التقني لبيانات الملكية الفكرية وهو مجال محوري لتحقيق هدف الويبو الاستراتيجي الرامي إلى تعزيز المعرفة بوصفها سلعة عامة.

238. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء معرباً عن تقديره لرئيسة الدورة الخامسة للجنة المعايير على توجيهها الحكيم للدورة وكذلك لنائب الرئيسة والأمانة وأعضاء أفرقة العمل على جهودهم المبذولة. وشدد الوفد على الدور الأساسي لمعايير الويبو في أنظمة الحماية العالمية للويبو وتنفيذ المعايير في مختلف منتجات الويبو مؤكداً الطبيعة التقنية للجنة المعايير. وأبدى رضاه عن المناقشات المثمرة خلال الدورة الخامسة للجنة المعايير، ورأى أن العمل التقني سيعزز تبادل المعلومات والوثائق المرتبطة بالملكية الفكرية على الصعيد الدولي. وتطلع إلى المشاركة في مناقشات بناءة خلال الدورات التالية للجنة المعايير.

239. وتحدث وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية وأعرب عن تقديره للأمانة على إعداد وثيقة العمل وجهودها عامة، وكذلك للرئيسة الدورة الخامسة للجنة المعايير ونائبها على جهودهما. وشدد الوفد على أهمية عمل لجنة المعايير في مجال وضع المعايير بوصفها الخط الأول والأخير من النظام العالمي لتنظيم الملكية الفكرية، موضحاً أن ذلك العمل يشمل وضع المعايير وتحسينها فضلاً عن تحديد تدابير ملائمة من أجل تطبيق القواعد واللوائح الملائمة. وأبدى اهتمامه بنتائج الاستبيان الخاص باستخدام معايير الويبو في مكاتب الملكية الفكرية المشار إليه في الفقرة 5 من الوثيقة WO/GA/49/12، ولا سيما سبل معالجة المشكلات المواجهة في تنفيذ معايير الويبو. وذكر بأن الأمانة طلبت خلال الدورة الخامسة للجنة المعايير بذل قصارى الجهود لتشجيع مكاتب الملكية الفكرية التي لم تقم رداً على الاستبيان على تكثيف جهودها في مجال التوعية والمساعدة التقنية. وسأل الوفد عن التدابير التي اتخذتها الأمانة في ذلك الصدد.

240. وعبر وفد البرازيل عن رضاه لاستئناف أنشطة لجنة المعايير خلال الثنائية الجارية مشيراً إلى أن اللجنة مسؤولة عن موضوعات تساهم في تحقيق أهداف حماية حقوق الملكية الفكرية. وذكر الوفد أن العديد من المسائل طُرحت للنقاش والاتفاق في إطار لجنة المعايير مشيداً بالاتفاق المحقق خلال الدورة الخامسة. وأعرب عن تقديره للعمل المهني الذي اضطلعت به الأمانة. وأفاد بأن نتائج الاستبيان عن استخدام معايير الويبو كشفت الحاجة المستمرة للمساعدة التقنية في البلدان النامية. وشدد على أهمية تنفيذ أجندة التنمية كنشاط مستمر ولكن غير حصري مشيراً إلى التعميم اللازم في جهود كل الدول الأعضاء في الويبو. وذكر الوفد أنه سيستمر في المساهمة في عمل اللجنة مع مراعاة تلك الأهداف.

241. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على جهودها في إعداد الوثائق الخاصة بلجنة المعايير. ورحب الوفد بالتقدم الكبير المحقق خلال الدورة السابقة للجنة، ولا سيما اعتماد معيار الويبو الجديد ST.27 بشأن بيانات الوضع القانوني للبراءات ومراجعة معيار الويبو ST.26 بشأن عرض قوائم تسلسل النويدات والأحماض الأمينية. وفضلاً عن ذلك، أبدى الوفد أمله في أن يتمكن المكتب الدولي من استحداث الأداة البرمجية المشتركة الجديدة للمعيار ST.26 وإطلاقها بغية تمكين المودعين من إعداد طلبات براءات تحتوي على قوائم تسلسل وتيسير الأمور على مستخدمي نظام الملكية الفكرية. وأعلن تأييده التام لقرار اللجنة إنشاء فريق عمل جديد يُعنى بتوحيد أسماء المودعين. وتعهد، بوصفه رئيساً مشاركاً لفريق العمل، بالمضي قدماً في مناقشات فريق العمل ولجنة المعايير كليهما.

242. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بيان المجموعة بآء ودعم لجنة المعايير في إنجاز عملها على وضع معيار الويبو الجديد ST.27 بشأن الوضع القانوني للبراءات والمعيار الجديد ST.37 بشأن ملف الإدارة. وذكر الوفد أن اعتماد هذين المعيارين سيشيح الانتقال إلى المرحلة التالية من وضع خطط التنفيذ. وسيعود بالفائدة على جميع مستخدمي معلومات البراءات. وقال إن عمل لجنة المعايير يكتسي أهمية محورية في التخطيط والتطوير للأظمة المعلوماتية في مكاتب الملكية الفكرية وفي جهود المكتب الدولي الرامية إلى تحسين معايير الويبو وتطويرها وتنفيذها بما يمكن مؤسسات الملكية الفكرية من العمل والتعاون بفعالية أكبر وتوفير خدمات أفضل لجميع الجهات المعنية.

243. وأجاب الأمانة عن سؤال وفد السنغال باسم المجموعة الأفريقية مؤكدة أنها ستصدر تعميماً في شكل مذكرة شفوية في أقرب فرصة ممكنة لدعوة جميع مكاتب الملكية الفكرية إلى تقديم ردودها على الاستقصاء، وفقاً لما اتفقت عليه لجنة المعايير في دورتها الخامسة.

244. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً "بتقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويبو" (الوثيقة WO/GA/49/12).

البند 20 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

245. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/49/13.

246. وعرضت الأمانة الوثيقة التي تناولت برنامج عمل الدورة الثانية عشرة للجنة الإنفاذ المعقودة في الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر 2017. وقد تناولت الدورة ما يلي: تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بأنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية بوصفها وسيلة لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية بين الجمهور عموماً والشباب خصوصاً، طبقاً لأولويات الدول الأعضاء التعليمية وغيرها من الأولويات؛ وتبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آلية لتسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة؛ وتبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالمساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو، مع التركيز على صياغة قوانين الإنفاذ الوطنية التي تراعي مواطن المرونة ومستوى التنمية واختلاف التقاليد القانونية واحتمال إساءة استعمال إجراءات الإنفاذ، مع أخذ المصلحة الاجتماعية الأعم في الحسبان وبالتوافق مع أولويات الدول الأعضاء؛ وتبادل التجارب الناجحة بشأن خدمات تكوين الكفاءات وخدمات الدعم المقدمة من الويبو لأغراض تنفيذ أنشطة التدريب على الصعيدين الوطني والإقليمي لفائدة الوكالات والموظفين الوطنيين طبقاً لتوصيات أجنة التنمية ذات الصلة وولاية لجنة الإنفاذ". وقام تبادل المعلومات على 34 عرضاً لخبر وعرض واحد للأمانة وأربع مناقشات جماعية. واتفقت اللجنة، في دورتها الثانية عشرة، على مواصلة برنامج العمل الحالي في دورتها الثالثة عشرة.

247. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وشكر رئيس الدورة الثانية عشرة للجنة الإنفاذ ونائبيه والأمانة على عرض الوثيقة. وأكد الأهمية التي توليها مجموعته لعمل اللجنة وموضوعاتها، ولا سيما إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقال إن تلك الحقوق لن تتمكن، بدون آليات إنفاذ فعالة ومتوازنة، من تحقيق هدفها الأساسي وهو النهوض بالابتكار والإسهام في إقامة اقتصاد نشط وحيوي. ولذلك يجب على جميع الدول الأعضاء في الويبو أن تتناول موضوع الإنفاذ بجدية وأن تواصل النظر فيه بوصفه موضوعاً ذا اهتمام مشترك بغض النظر عن مستوياتها الإنمائي. وأضاف أن مجموعته ترى أن المصاعب التي يواجهها إنفاذ الحقوق بفعالية تكمن في تطبيق الحقوق وليس في القوانين واللوائح في حد ذاتها. وعليه فإن من الأهمية بمكان الاستفادة من تجارب الآخرين، واللجنة خير مكان لذلك. وأبدى الوفد رضا مجموعته عن الطبيعة المتوازنة لبرنامج عمل الدورة الثانية عشرة للجنة الإنفاذ. وأفاد بأن القائمة المطولة للعروض إنما تبلور الاهتمام الذي تبديه الدول الأعضاء وتشير إلى الروح الإيجابية التي يمكن للجنة أن تعمل في ظلها. وفي الختام، أعلن استعداد المجموعة بآء مواصلة العمل على تلك الموضوعات.

248. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ورحب بالمناقشات المهمة والمفيدة للجنة الإنفاذ. وقال إن لجنة الإنفاذ لجنة مهمة جداً لأن جميع الدول الأعضاء تعاني من انتهاكات الملكية الفكرية وتحتاج إلى اعتماد نهج مشترك لمواجهتها. وذكّر بأن الاتحاد الأوروبي قد رحب ببرنامج العمل المتوازن خلال الدورة الثانية عشرة للجنة. ورأى أن البند الذي يركز على الدول مكمل للبند الذي يركز على القضايا. وقد أثبت العدد الكبير للمساهمات جدوى البند الذي يركز على الدول بالنسبة إلى عضوية الويبو. ورأى أيضاً أن مناقشة التجارب العملية للدول الأعضاء في الويبو أتاح للوفود أن تستفيد من غيرها وتكتسب أفضل ممارساتها. وعليه، أيد الوفد أن تحافظ لجنة الإنفاذ على ذلك البند في جدول أعمال دوراتها المقبلة. وأعرب عن قناعة مجموعته بأن التعاون المثمر سيستمر بين الوفود من أجل مكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية بفعالية أكبر. وفيما يخص عمل اللجنة في المستقبل، أبدى الوفد تطلعه إلى المزيد من المناقشات حول برنامج العمل الحالي الخاص بإمكانات وآثار التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما مكافحة الانتهاكات على مستوى الأنشطة التجارية. وأضاف أنه يمكن للاتحاد الأوروبي المساهمة في تلك المناقشات إذ اعتمد عدة حلول ابتكارية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في السياق العام لتعقب الأموال. وفي الختام، ذكّر الوفد بأن الويبو هي المنتدى المتعدد الأطراف المعني بكل القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية مشيراً إلى دورها المهم في تنسيق أنشطة الإنفاذ بين الدول الأعضاء لضمان سلامة النظام العالمي للملكية الفكرية على الأجل الطويل.

249. وهنأ وفد الفلبين الأمانة وشكرها على التقرير الشامل والجهود البارزة في إدارة عمل لجنة الإنفاذ. وأشار الوفد إلى أن مشاركته النشطة في لجنة الإنفاذ مكنته من تبادل خبراته والاستفادة من تجارب الآخرين. وقال الوفد إن إقامة ثقافة تعزز احترام حقوق الملكية الفكرية على جميع مستويات المجتمع، لا تزال ركناً أساسياً ومبادرة ذات أولوية في جهود بلده الرامية إلى وضع نظام فعال ومتوازن للملكية الفكرية. ولذلك، أعرب الوفد عن أهمية لجنة الإنفاذ كمحفل يعنى بالموضوع، وعن تقديره للعمل الذي اضطلعت به حتى الآن. وشدد على ضرورة اتباع نهج اجتماعي وثقافي طويل الأجل لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية يستند إلى مبادرات تثقيف وتوعية تستهدف الشباب والأسر وجميع قطاعات المجتمع. وأشار الوفد إلى أن مكتب الفلبين للملكية الفكرية وضع، بالاشتراك مع الوكالات الاثنيتي عشرة الأعضاء في لجنة الإنفاذ الوطنية المعنية بحقوق الملكية الفكرية، خطة عمل شاملة ومتكاملة للإنفاذ للفترة 2017-2022 كدليل على التزامه، واستقت أسسها من نجاحات ومكاسب خطة عمل الإنفاذ السابقة للفترة 2012-2016. وقال الوفد إن بلده بصفته أحد البلدان الداعمة لمبادرات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في خطة عمل رابطة آسيان للفترة 2016-2025، واصل العمل في المنطقة لمكافحة التقليد والقرصنة وتعزيز التعليم العام وتنفيذ برامج تدريبية وطنية وإقليمية لجميع القطاعات المعنية وتشجيع تبادل المعلومات بشأن مسائل الإنفاذ.

250. وأعرب وفد عمان عن تقديره لأنشطة لجنة الإنفاذ التي سمحت بتبادل الخبرات الناجحة في مجالات إذكاء الوعي وتكوين الكفاءات والمساعدة التشريعية. وأشار الوفد إلى رضاه عن العمل الذي اضطلعت به لجنة الإنفاذ في الشائبة المنتهية، وفائدة عروض الخبراء. وأشاد الوفد بالمساعدة التي تلقاها بلده من الأمانة في تنظيم مسابقة لطلاب المدارس عن السياحة واحترام حقوق الملكية الفكرية. ونظمت المسابقة بالتعاون بين وزارة التعليم والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ووزارة التجارة والصناعة ووزارة السياحة، وتسلم الفائزون جوائزهم في احتفال أقيم في اليوم العالمي للملكية الفكرية بالتعاون مع الأمانة. وقال الوفد إن وزارة التعليم عرضت المسابقة في الدورة الثانية عشرة للجنة، في إطار أنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية بوصفها وسيلة لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية.

251. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الصادر عن وفد اليابان نيابة عن المجموعة باء. وأعرب عن التزامه التام بالعمل عن كثب مع الويبو والدول الأعضاء والأطراف الأخرى لتنفيذ الالتزام المشترك بتحسين إنفاذ الملكية الفكرية وتعزيز احترام حقوقها. ورأى الوفد أنّ لجنة الإنفاذ محفل قيم لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وذو أهمية للجميع. وأشار إلى أن التجارب المتبادلة لفرادى البلدان قبل انعقاد اجتماعات لجنة الإنفاذ كانت مفيدة وغنية بالمعلومات وزودت الدول الأعضاء بمعلومات عن تطوير برامج التوعية والتدريب والتثقيف في مجال إنفاذ الملكية

الفكرية. وهتأ الوفد الوبو على ما بذلته من جهود لتنسيق وتعزيز الجوانب المتعلقة بتنفيذ حمودها في مجال المساعدة التقنية. وأضاف أنه يؤيد بالكامل عمل الوبو على توثيق التعاون بين إدارات الإنفاذ والمنظمات المعنية في هذا المجال.

252. وأكد وفد البرازيل مجددا اعتقاده أن التوازن هو بمثابة مبدأ توجيهي لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وأشار إلى أن الطابع الدينامي لحقوق الملكية الفكرية يقتضي اتباع نهج مرن يجمع بين إجراءات ليست قمعية فحسب، بل تعليمية واقتصادية أيضاً، والتي من شأنها أن تتيح حماية أكثر فعالية دون التركيز على جانب واحد من ظاهرة معقدة. وأضاف أن نظام إنفاذ فعال بآتم معنى الكلمة يتيح توفير الحماية المشروعة لحقوق الملكية الفكرية دون كبح نشر المعارف. ونظرا إلى معالجة العديد من القضايا المعقدة، رأى الوفد أنه لا ينبغي إغفال الغرض الرئيسي من إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وهو تعزيز نقل الابتكار التكنولوجي ونشره، بما يحقق المصلحة المتبادلة لمنتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها، ويفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وإيجاد التوازن بين الحقوق والالتزامات، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من اتفاق تريبس والتوصية 45 من أجندة الوبو للتنمية. وفي ذلك الصدد، صرح الوفد أن ولاية لجنة الإنفاذ - إذكاء الاحترام للملكية الفكرية بطريقة مستدامة - تتطلب اعتماد إجراءات لا تساعد على حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها فحسب، بل تسهم أيضا في منع أصحاب الحقوق من إساءة استخدامها وإلحاق الضرر بالمنافسة والابتكار، وهو الهدف النهائي لنظام الملكية الفكرية. وأفاد الوفد بأن بلده قد تعهد خلال الدورة الثانية عشرة للجنة الإنفاذ بتبادل خبراته فيما يتعلق بإجراءات الإنفاذ لمنع أصحاب الحقوق من إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية، أو غيرها من الممارسات الأخرى التي تقيد التجارة أو تؤثر سلبا على النقل الدولي للتكنولوجيا. وشدد الوفد أيضا على أن المناقشات في لجنة الإنفاذ ينبغي ألا تنغاضى عن جعل الخيارات المشروعة في متناول الجميع جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية فعالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

253. وأشار وفد المكسيك إلى أن لجنة الإنفاذ أثبتت مدى جدواها للدول الأعضاء بوصفها منصة لتبادل الخبرات واستخلاص الدروس من ممارسات الغير في مجال الإنفاذ. وأضاف أن بلده قد اضطلع بدور نشط في مختلف دورات لجنة الإنفاذ لأنه لم يكن مهتما بتعلم الممارسات الجيدة للغير فحسب، بل بمشاطرة خبراته الوطنية أيضا. ورأى الوفد أن موضوع التخلص من السلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا يكتسي أهمية؛ وتحتوي الدراسة التي أجراها الدكتور مارتن غوارد بالأخص على عناصر لها أهمية كبيرة بالنسبة للمكسيك. وأوضح الوفد أنه على الرغم من عدم وجود تنظيمات محددة في القانون المكسيكي تُعنى بإتلاف السلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، فإن هناك إطارا قانونيا قائما في لوائح تنظيمية مختلفة يضمن إتلاف بعض المنتجات الخطرة بطريقة آمنة بيئيا، والأمر ذاته ينطبق على إجراءات التخلص من المنتجات التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية. وأشار في هذا الصدد إلى أن أبرزها هو القانون العام المتعلق بتجنب إنتاج النفايات وإدارتها المتكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، تُنظم أنشطة الشركات التي تتلف المنتجات، ومنها المنتجات التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، من خلال المراسم التقنية والتعاون بين المؤسسات المختلفة، بغية التخفيف من الضرر البيئي قدر المستطاع. وأعرب الوفد عن تأييده للعمل الهام الذي اضطلعت به لجنة الإنفاذ وللنظر في بنود برنامج العمل الأربعة التي لا يزال من الممكن مناقشة وتبادل الكثير في إطارها.

254. وأفاد وفد ترينيداد وتوباغو بأن بلده قد أعد مشروع "إذكاء الاحترام للملكية الفكرية" من أجل تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية. وهو مشروع متعدد الجوانب يتألف من معرض متنقل بشأن الملكية الفكرية وعبادة متنقلة متخصصة في الملكية الفكرية تمولها وزارة المالية في إطار برنامج الاستثمار في القطاع العام، ويستهدف فئات متعددة منها المدارس الابتدائية والثانوية وقطاع الأعمال والغرف التجارية والجهات الحكومية - التي تشمل أجهزة الشرطة في البلديات والمدن - ومؤسسات البحث وفرادى المبدعين فضلا عن المخترعين والجمهور العام. ويتنقل المعرض والعبادة حول الجزر للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس في أماكن عملهم. ويستخدم المشروع وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لتوجيه نداءات مكافحة القرصنة والتقليد. وأضاف الوفد أن بلده ينظم مسابقة لاختيار أفضل تصميم للمصق دعائي تحت شعار "إذكاء الاحترام للملكية الفكرية والسياحة" وهي مسابقة موجهة إلى طلاب المدارس الثانوية في جزيرة توباغو. وقد أوفد مكتب الملكية الفكرية بعثة إلى توباغو لعرض المنافسة وموضوع الملكية الفكرية على مديري المدارس والمعلمين والطلاب. وسيستمر النشاط

في المدارس بعد انقضاء عطلة الصيف. وشمل المشروع أيضاً العناصر التالية: تعزيز اللجنة الخاصة المعنية بالإنفاذ لتضم سمات أخرى كممثلين من قطاع الأعمال والصناعة والبحث والأوساط الابتكارية والإبداعية إلى جانب الممثلين الحاليين لشعبة الجمارك والشرطة المركزية ومكتب المعايير؛ وإقامة شراكة مع أكاديمية الخدمة العامة وأكاديمية الشرطة ومركز تدريب مصلحة الجمارك وجامعة ترينيداد وتوباغو وجامعة وست إنديز لإطلاق دورات تمهيدية للملكية الفكرية لفائدة الموظفين والطلاب؛ وإنشاء أكاديمية وطنية للملكية الفكرية بفضل المساعدة التقنية لليوبو، وقد أنجز تقييم الاحتياجات وأعدت الاقتراحات الأولية للمشروع؛ ووضع استراتيجيات لزيادة فرص ترخيص التكنولوجيات الجديدة والمصنفات الإبداعية المستحدثة محلياً؛ ورسم استراتيجية لإدماج الملكية الفكرية في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية. وفي الختام، أعلن الوفد اعترام مكتب الملكية الفكرية في ترينيداد وتوباغو مواصلة مشروع "إذكاء الاحترام للملكية الفكرية" في عام 2018.

255. وأشارت ممثلة شبكة العالم الثالث (TWN) إلى أن إنفاذ الملكية الفكرية يقوم في العديد من البلدان على البروباغندا أو الدعايا من دون أي أدلة قابلة للفحص. وضربت في ذلك مثل الأدوية المقلدة أو المزيفة حيث تُخلط مسألة جودة الأدوية بحماية الملكية الفكرية كذريعة لإنفاذ حقوق ملكية فكرية خاصة. ونتيجة لذلك، تُنفق الموارد العامة المحدودة على إنفاذ حقوق خاصة. وزُرع الخوف في قلوب الناس بعد 25 سنة من البروباغندا المستمرة. إذ أدعت حملة مكافحة التقليد مثلاً أن الأدوية المقلدة أو المزيفة تقتل المرضى. ونتيجة لذلك، اختلطت كل انتهاكات العلامات التجارية أو الملكية الفكرية بمفهوم سوء جودة الأدوية. وكانت الرسالة غير المباشرة هي أن حتى الأدوية الجنيصة مقلدة. وعندما بلغت الحملة أشدها، صودرت نحو 17 شحنة أدوية في مختلفة مرفأ الاتحاد الأوروبي. واستخدمت منظمات دولية، ومنها الليوبو، بيانات مضخمة قدمها قطاع صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيانات المرتبطة به. وأعطى ذلك للمستهلكين انطباعاً بوجود عدد كبير من الأدوية المصنعة من دون ترخيص وإن كانت تحمل اسم المنتج المرخص. وسعيًا إلى الحد من ذلك التوجه السلبي، قررت جمعية الصحة العالمية في مايو 2017 أن تتخلى عن استخدام "المزيف" أو "المقلد" من اصطلاح منظمة الصحة العالمية للإشارة إلى الأدوية المغشوشة. وناشدت الممثلة الأمانة والدول الأعضاء الاقتداء بذلك القرار والتوقف عن خلط قضايا الملكية الفكرية بجودة الأدوية. إذ ينبغي للأمانة أن تستخدم مصطلح المقلد أو المزيف فقط للإشارة إلى الأدوية المقصودة بالتعريف الوارد في اتفاق تريبس وعدم استخدام بيانات مضخمة عن الأدوية المقلدة. وذكرت الممثلة أيضاً أن مسألة إنفاذ الملكية الفكرية ليست بديهية وأن الإنفاذ المفرط قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان مثل الحق في استخدام التقدم العلمي وتطبيقاته. وعليه حثت الممثلة الأمانة على توجيه تلك الرسالة فيما تنظمه من أنشطة وعمليات لتكوين الكفاءات.

256. أحاطت الجمعية العامة لليوبو علماً "بترقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ"  
(الوثيقة WO/GA/49/13).

البند 24 من جدول الأعمال الموحد

مركز الليوبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت

257. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/49/14.

258. وذكرت الأمانة أن الوثيقة تعرض أحدث المعلومات المتاحة عن أنشطة المركز بوصفه مصدراً دولياً للخدمات البديلة للتقاضي والفعالة من حيث الوقت والتكلفة لتسوية منازعات الملكية الفكرية. وأكدت أن المركز يدير القضايا ويوفر خبراته القانونية والتنظيمية في إطار تلك الخدمات. وأشارت إلى أن الوثيقة تعرض أيضاً المستجدات في مجال أنشطة الليوبو المتعلقة بأسماء الحقول. إذ تتناول الوثيقة إدارة المركز للمنازعات على أسماء الحقول بموجب السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (السياسة الموحدة). وتغطي المستجدات السياسية ولا سيما آليات حماية الحقوق على أسماء الحقول الجديدة واستعراض هيئة الأيكان للسياسة الموحدة ووضع التوصيات التي أصدرتها الدول الأعضاء في إطار مشروع الليوبو الثاني

بشأن أسماء الحقول. وأشارت الأمانة أيضاً إلى مستجدات أخرى طرأت منذ نشر الوثيقة في 2 أغسطس. ففيما يخص المساعدة المقدمة إلى مكاتب الملكية الفكرية والمتنوعة في الفقرات 5 إلى 9، أقام المركز تعاوناً مع سجل الملكية الصناعية في كوستاريكا ومكتب البراءات في جمهورية بولندا لتعزيز استخدام الخدمات البديلة لتسوية المنازعات في مجال الملكية الفكرية والتكنولوجيا. وفيما يتعلق بأسماء الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان والمتنوعة في الفقرة 18، فقد أضيف اسم الحقل SE. (للسويد) فبات المركز يقدم خدمات لتسوية المنازعات على أسماء الحقول إلى 76 سجلاً للحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان.

259. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى إبرام مذكرة تفاهم بشأن الخدمات البديلة لتسوية المنازعات بين الويبو والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT) من أجل المساعدة في تشغيل مركز وطني للخدمات البديلة لتسوية المنازعات في مجال الملكية الفكرية. وسيدعم ذلك التعاون إدماج الوساطة في ممارسات الملكية الفكرية وتسوية المنازعات، وإحلال ثقافة الوساطة والمعارف المهنية لتفادي تلك المنازعات وتسويتها عند الاقتضاء. وأضاف الوفد أنه يمكن للخدمات البديلة لتسوية المنازعات أن تغطي مجموعة واسعة من الحقوق الواجب حمايتها. وشدد على أهمية خيارات التحقق من صحة الوثائق في تلك القضايا وفقاً للقوانين واللوائح السارية.

260. وشكر وفد الصين الأمانة على تقريرها وأشار إلى نجاح الندوة الخاصة بالوساطة والتحكيم التي نظمتها الويبو بالاشتراك مع المكتب الحكومي الصيني للملكية الفكرية في يونيو 2017. ورأى الوفد أن تجارب المركز الغنية وكذلك خبراته في تشغيل الإطار الإداري والقانوني سوف تمنح الصين الأسس المتينة لإنشاء وتنظيم آلياتها البديلة لتسوية المنازعات في مجال الملكية الفكرية.

261. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للأمانة مشيراً إلى أن إطلاق أي أسماء حقول عليا مكوّنة من أسماء عامة يقتضي آليات ملائمة لحماية الملكية الفكرية من أجل تفادي سوء استخدام العلامات التجارية وتضليل المستهلك والغش وتقويض الثقة العامة في نظام أسماء الحقول. وأشار الوفد إلى أنه يواصل متابعة مدى ملائمة آلية حماية الحقوق القائمة في مكافحة السطو السيرياني الذي يتفاقم مع زيادة أسماء الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة. وفي ذلك المقام، أعلن الوفد تأييده لإجراء تقييم دوري لفعالية تلك الآلية بما في ذلك الاستعراض الجاري الذي يشمل أيضاً السياسة الموحدة.

262. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بالوثيقة "مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بالإضافة إلى أسماء الحقول" (الوثيقة WO/GA/49/14).

البند 25 من جدول الأعمال الموحد

معاهدة قانون البراءات

263. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/49/15.

264. وقدمت الأمانة الوثيقة، التي تتضمن معلومات عن أنشطة الويبو التي أسهمت في تيسير إيداع التبليغات في نسق إلكتروني في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المتحوّلة، وفقاً للبند 4 من البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد معاهدة قانون البراءات.

265. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بالتعاون بناء على البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي المعني بمعاهدة قانون البراءات" (الوثيقة WO/GA/49/15).

[نهاية الوثيقة]